جَامِعَةُ القدسِ المَفتوحَة
كُليَّةُ الدِّراساتِ العُليا والبَحثِ العلْمِيّ
بَرنَامجُ المَاجِستير في العُلومِ السِّياسِيَّة

مُرتَكَزاتُ السِّياسَةِ الخارجيَّةِ المَغربيَّةِ تِجاهَ دُوَلِ غَربِ أفريقيا(2017-2024م)

THE PILLARS OF MOROCCAN FOREIGN POLICY TOWARDS WEST AFRICAN COUNTRIES (2017-2024)

إعداد الطَّالب

شَعبان مُبارَك بُوسَحاب بِلّا

قدِّمتْ هذه الرِّسالةُ استكمالاً لمتطلَّبات درجة الماجستير في العلوم السياسيَّة

جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

2026م

جَامِعَةُ القدسِ المَفتوحَة
كُليَّةُ الدِّراساتِ العُليا والبَحثِ العلْمِيّ
بَرنَامجُ المَاجِستير في العُلومِ السِّياسِيَّة

مُرتَكَزاتُ السِّياسَةِ الخارجيَّةِ المَغربيَّةِ تِجاهَ دُوَلِ غَربِ أفريقيا(2017-2024م)

THE PILLARS OF MOROCCAN FOREIGN POLICY TOWARDS WEST AFRICAN COUNTRIES (2017-2024)

إعداد الطَّالب

شَعبان مُبارَك بُوسَحاب بِلّا

إشراف الأستاذ الدكتور

مَروان فريد جَرَّار

قدِّمتْ هذه الرِّسالةُ استكمالاً لمتطلَّبات درجة الماجستير في العلوم السياسيَّة

جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

2026م

مُرتَكَزاتُ السِّياسَةِ الخارجيَّةِ المَغربيَّةِ تِجاهَ دولِ غربِ أفريقيا

(2017–2024م)

إعداد الطالب

شعبان مبارك بوسحاب بلا

إشراف الأستاذ الدكتور

مروان فريد جرَّار

نوقشت هذه الرِّسالة وأجيزت بتاريخ 2026/01/03م

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. مروان فريد جرار	جامعة القدس المفتوحة	مشرفا ورئيساً
أ. د. نعمان عمرو	جامعة القدس المفتوحة	عضوا
د. رمزي عودة الله	الأمين العام للحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي	عضوا

تفويض

أنا الموقّعُ أدناه: شعبان مبارك بوسحاب بلا، أفوّضُ جامعة القدس المفتوحة بتزويد نُسَخٍ منْ رسالتي للمكتبات أو المؤسَّسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: شعبان مبارك بوسحاب بلا

الرقم الجامعي: 0330012220096

التوقيع: شعبان مبارك بوسحاب بلا

التاريخ: 2026/01/03م

إهـــــدَاء

- إلى روح والدتي المُطمئنَّة الآن ...
- إلى عيني التي أُبصرُ بها الطريق، إلى من نشأتُ وتعلَّمتُ بفضله، والدي الغالي، أطال الله في عمره، ومتَّعه بدوام الصِّحة والعافية ..
- إلى رفيقة الدرب وشريكة الحياة، زوجتي ..
- إلى أبنائي وفلذات كبدي: رواء وسَند ..
- إلى رُفقاء القلب وبهجة الروح، أخواتي وإخواني الأعزَّاء..
- إلى كلِّ من كان لهُ الآثر في حياتي ..

إليكمُ جميعاً أُهدي هذا العملَ المُتواضِع ..

شعبان مبارك بوسحاب بلا

شكرٌ وتقدير

{ربِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}سورة النمل، الآية: 19.

في البداية أشكر الله عزوجل الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل، وعظيم التقدير والامتنان إلى الأستاذ الدكتور :مروان جرار، ومن خلاله لأساتذتي جميعهم في جامعة القدس المفتوحة، لتفضُّله مشكورًا بقبول الإشراف على هذه الرسالة، ولجهوده وملاحظاته القيّمة التي أغنتها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى عضويْ لجنة النقاش: الدكتور: رمزي عودة الله، والدكتور: نعمان عمرو، لتفضُّلهما بقبول مناقشة هذه الرِّسالة، وإغنائها بآرائهم وملاحظاتهم القيّمة.

شعبان مبارك بوسحاب بلا

فهرس المحتويات

إهـــداء ..... أ

شكر وتقدير ..... ب

الملخص ..... ح

Abstract ..... د

الفصل الأول: خلفية الدراسة واهميتها 1

1 – المقدمة 1

2 – مشكلة الدراسة 1

3 –أسئلة الدراسة وتساؤلاتها 2

4 – فرضيات الدراسة 3

5 – متغيرات الدراسة 3

6 –أهداف الدراسة 4

7 – أهمية الدراسة 4

8 – حدود الدراسة ومحدداتها 5

9 – معيقات الدراسة (الصعوبات التي واجهت الدراسة) 5

10 – مصطلحات الدراسة (الاصطلاحية والاجرائية) 6

11 – الأدب النظري والدراسات السابقة: 7

12 – ما يميز هذه الدراسة (من خلال التعقيب على الدراسات السابقة) 14

13 – مصادر الدراسة 15

14 – منهجية الدراسة: 15

15: محتوى الدراسة (اقسام الدراسة ووصف اقسامهم) 16

الفصل الثاني: الدبلوماسية المغربية تجاه افريقيا 18

المبحث الأول: الخلفيات الفكرية والسياسية 20

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات المغربية الإفريقية.....20
المبحث الثالث: التحول في العلاقات المغربية الافريقية منذ سنة 2017 32
الفصل الثالث: تحول الدبلوماسية المغربية تجاه أفريقيا عموما ودول غرب القارة تحديدا 44
المبحث الأول: الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في دول غرب افريقيا.....45
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول غرب افريقيا التعاون جنوب جنوب45
المطلب الثاني: مساهمة المغرب في اكتشاف الأسواق الافريقية 48
المطلب الثالث: دور الاستثمار المغربي في تكريس التواجد المغربي بدول غرب افريقيا 54
المبحث الثاني: المرتكزات الدينية والروحية للمغرب وتأثيرها على دول غرب افريقيا 57
المطلب الأول: دعم وتشجيع المملكة المغربية للزوايا والتصرف بالمنطقة 57
المطلب الثاني: مظاهر التأثير الروحي المغربي على مجتمعات دول غرب افريقيا 61
الفصل الرابع: دور دبلوماسية المملكة المغربية في إرساء الأمن والاستقرار بأفريقيا.....65
المبحث الأول: مساهمة المغرب العسكرية ضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في افريقيا
.....66
المبحث الثاني: مساهمة الدبلوماسية المغربية في فض المنازعات البينية لدول غرب افريقيا73
الفصل الخامس: تنافسية الدبلوماسية المغربية حول منطقة غرب افريقيا في ظل التحولات الجيوستراتجية بالمنطقة.....82
المبحث الأول: التحولات الإقليمية الأخيرة وتأثيرها على صناعة القرار الافريقي 83
المطلب الأول: اندحار المستعمر التقليدي بدول غرب افريقيا 84
المطلب الثاني: بروز الفاعل الروسي كبديل للمستعمر التقليدي في غرب افريقيا 87
المبحث الثاني: المواقف الدولية تجاه التحولات الأخيرة بدول غرب افريقيا (موقف الاتحاد الأوربي والصين وروسيا والأمم المتحدة ومواقف دولية أخرى).....91
المطلب الأول: المواقف الدولية الجماعية والمؤسساتية تجاه التحولات الأخيرة في منطقة غرب افريقيا 91
المطلب الثاني: مواقف الدول الكبرى والتدخلات الفردية في منطقة غرب أفريقيا 95

الفصل السادس 120
خاتمة 120
الإستنتاجات.....122
التوصيات 125

قائمة المراجع باللغة العربية.....128
قائمة المراجع باللغات الأجنبية:.....132

مُرتَكَزاتُ السِّياسَةِ الخارجيَّةِ المَغربيَّةِ تِجاهَ دولِ غربِ أفريقيا

(2017–2024م)

إعداد الباحث: شعبان مبارك بوسحاب بلا

إشراف: أ.د. مروان فريد جرَّار

2026م

الملخَّص

تأتي هذه الدراسة **(مرتكزات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا 2017–2024)** لتسليط الضوْء على مرحلة مهمة من العلاقات التاريخية التي تجمع المملكة المغربية بمختلف دول غرب أفريقيا.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مضمون السياسة الخارجية المغربية بناء على المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها، بخاصَّة تجاه دول غرب أفريقيا، كما تناولت التحولات والنتائج التي حققتها الدبلوماسية النشيطة للمملكة المغربية في علاقاتها مع مختلف دول غرب أفريقيا، التي عرفت تطوراً كبيراً، بخاصَّةٍ بعد سنة 2017م، وهي السنة التي عرفت عودة المملكة المغربية إلى منظمة الإتحاد الأفريقي بعد قطيعة دامت اثنتين وثلاثين (32) سنة.

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة والمنهج القانوني، وخلُصت الدراسة إلى أنَّ هناك رابطة تاريخية متأصلة ظلَّت متواصلة ومتفرِّدة، رغم مقاطعة المملكة المغربية للمنظمة الأساسية بالقارة الأفريقية، كما تمَّ التطرق إلى المنعطفات الأساسية التي عرفتها العلاقات المغربية الغرب أفريقية بخاصَّة بعد سنة 2017م.

كما تبيَّن أنَّ الدبلوماسية المغربية تجاه أفريقيا تقوم على الحضور الفاعل في القارَّة الأفريقية، من خلال التزام المملكة المغربية بتعزيز السِّلم والأمن بالقارة الأفريقية، والعمل على المساعدة في حلِّ الحروب والنزاعات الأفريقية، والمشاركة والمساهمة الفاعلة في تنمية القارة الأفريقية؛ حيث أصبح المغرب ثاني أكبر مستثمر أفريقي داخل القارة الأفريقية، بشركات ومقاولات مغربية تنشط في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصاديَّة والتنمويَّة.

The pillars of Moroccan Foreign Policy towards West African Countries (2017-2024)

Pepared by: CHAABAN MBAREK BOUSHAB BELLA
Supervised by: Prof. MARWAN FARID JARRAR

Abstract

This study **(The pillars of Moroccan Foreign Policy towards West African Countries 2017-2024)** comes to highlight this important stage of the historical relations that unite the Kingdom of Morocco with the various countries of West Africa.

The study aimed to analyze the content of Moroccan foreign policy based on its fundamental pillars, particularly towards West African countries. It also examined the transformations and results achieved by the Kingdom of Morocco's active diplomacy in its relations with various West African countries, which witnessed significant development after 2017, the year of the Moroccan's return to the African Union after a 32 year of absence.

The study used the historical approach, the descriptive analytical approach, the case study approach, and the legal approach. The study concluded that there is an inherent historical link that has remained continuous and unique, despite the Kingdom of Morocco's boycott of the main organization in the African continent. The study also addressed the main turning points that Moroccan-West African relations have witnessed, especially after 2017.

It has also become clear that Moroccan diplomacy towards Africa is based on an active presence on the African continent, through the Kingdom of Morocco's commitment to promoting peace and security on the African continent, working to help resolve African wars and conflicts, and actively participating and contributing to the development of the African continent, as Morocco has become the second largest African investor within the African continent, with Moroccan companies and contractors active in various economic and development sectors and fields

الفصلُ الأوَّل
خلفيَّةُ الدِّراسةِ وأهمِّيتُها

1 – المقدِّمة

المغرب بلدٌ يقع في شمال غرب أفريقيا، يحدُّه شمالاً البحر الأبيض المتوسط، وغرباً المحيط الأطلسي، وشرقاً الجزائر، وجنوباً موريتانيا، وهو ذو مناخ متوسطي، ويمتلك مناظر خلَّابة، ومناطق طبيعية متنوعة وجميلة، ويحوي تاريخاً زاخراً وعريقاً، تواتَرَ على تراكمه عديد من الحضارات والأقوام التي مرَّت به. لغته الرسمية العربية والأمازيغية، ودينه الإسلام، ونظام حكمِه ملكيٌّ دستوريَ وديمقراطيَّة برلمانيَّة اجتماعيَّة، متنوِّع الثقافات والفنون.

المملكة المغربية دولة راسخة في التاريخ، وتُعَدُّ علاقاتها الخارجية إحدى أقدم الديبلوماسيَّات في العالم وأعرقها؛ وقد أصبح توجُّه المغرب نحو الجنوب واضحاً في سياسته الخارجية الأفريقية خلال السنوات القليلة الماضية.

وقد تُوِّجتْ هذه الاستراتيجية الجديدة بمجموعة من الإنجازات المهمة خلال السنين الأخيرة، لعلَّ أهمَّها العودة إلى منظمة الاتحاد الأفريقي بداية سنة 2017م، والحصول على عضوية مجلس الأمن والسِّلْم الأفريقي بداية عام 2018م، وتقديم طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى توسيع المشاريع الاستثمارية في العديد من الدول الأفريقية. وقد تحققت هذه الإنجازات نتيجة عملٍ دبلوماسيٍّ دؤوب، ومسنود بأدوات اقتصاديَّة واستثماريَّة مهمَّة.

2 – مشكلة الدراسة

يبقى الإشكال المطروح، هو: إلى أيِّ حدٍّ يملك المغرب حقًّاً "استراتيجية كبرى" تجاه دول غرب أفريقيا التي تحدِّد الأهداف بعيدة المدى، أم أنَّ سياسته الخارجية تنصبُّ في الوقت الراهن على الأهداف القريبة ومتوسِّطة المدى، بعيداً عن الاستراتيجية الكبرى بأنَّ هناك سياسة خارجية بأبعادها

المختلفة: السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها، ومتكاملة فيما بينها، وتشكِّل خطَّةً شاملةً ومندمجة، وليس مجرد سياسات قطَّاعية منفصلة.

كيف سينفِّذ المغرب استراتيجيتَه في أفريقيا عموماً، وفي دول غرب أفريقيا تحديدا، التي أصبحت مقصداً لكلِّ القوى الدولية التقليدية منها والصاعدة؟ وهل سيتصادم المغرب مع بعض حلفائه، مثل فرنسا، أم سيتكامل مع استراتيجيتهم؟

3 – أسئلة الدراسة وتساؤلاتها

- **<u>السؤال الرئيس الأول:</u>** ماهي أبرز مرتَكَزات السياسة الخارجية المغربية بشكلٍ عامّ، وفي دول غرب أفريقيا بشكلٍ خاصّ؟

وينبثق عنه التساؤلات الآتية:

1. ما أبرز مظاهر السياسة الخارجية المغربية؟
2. ما أهمّ مرتكزات السياسة الخارجية المغربية بأفريقيا عموماً، وفي ظلِّ التحول الذي عرفته بعد سنة 2017م.

- **<u>السؤال الرئيس الثاني</u>:** ما أثر الدبلوماسية الإقتصادية المغربية تجاه دول أفريقيا عموماً ودول غرب أفريقيا تحديدا؟

وينبثق عنه التساؤلات الآتية:

1. ما تداعيات عودة المغرب إلى الاتّحاد الأفريقي؟
2. ما مظاهر التواجد الاقتصادي المغربي في دول غرب أفريقيا؟

- **<u>السؤال الرئيس الثالث</u>:** ما مدى حضور البُعد الروحيّ والدِّيني في علاقات المغرب بدول غرب أفريقيا؟

وينبثق عنة التساؤلات الآتية:

1. ما تأثير الدبلوماسية الروحية المغربية في دول غرب أفريقيا؟
2. ما أثر الإشعاع الصوفي المغربي على صناعة القرار السياسي في دول غرب أفريقيا؟

4 – فرضيَّات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وأغراضها، كان ضرورياً اتِّخاذ إجراء منهجي يتمثل في صياغة مجموعة من الفرضيَّات تُعَدُّ بمثابة إطار تنظيمي تتجمع من خلاله المادة العلمية التي تساعد على تقديم إجابات عنما تثيره الفرضيَّات من تساؤلات. وقد تحدَّدت هذه الفرضيَّات في فرضيَّة رئيسة وجملة من الفرضيَّات الجزئية، وذلك على النحو الآتي:

<u>الفرضيَّة الرئيسة:</u>

وجود دبلوماسية متنوعة وحقيقية ومؤسِّس لها تحقق التأثير المغربي داخل صناعة القرار في دول غرب أفريقيا.

<u>الفرضيَّات الجزئية:</u>

– وجود تحول في السياسة الخارجية المغربية في العمق الأفريقي.

– وجود تأثير واضح للدبلوماسية المغربية بكلِّ أشكالها: الاقتصادية والدينية والعسكرية.

5 – متغيِّرات الدراسة

لهذه الدراسة متغيِّران، هما:

- المتغيِّر المستقلّ: الدبلوماسية المغربية في دول غرب أفريقيا.
- المتغيِّر التابع: توجهات السياسة الخارجية المغربية.

6 –أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أوَّلاً: تحليل مضمون السياسة الخارجية المغربية.

ثانياً: بيان مرتكزات السياسة الخارجية المغربية.

ثالثاً: استعراض أهمِّ التحولات والنتائج الإيجابية التي حققتها هذه الدبلوماسية، وبخاصَّةٍ في دول غرب أفريقيا.

رابعاً: استكشاف حدود التنافسية التي تعرفها الدبلوماسية المغربية في الحقل الأفريقي مع نظيراتها التقليدية، وبخاصَّة في ظلِّ التحولات الجيوسياسية الأخيرة، وفي طليعتها طرد المستعمر الفرنسي من مالي وبوركينافاسو والنيجر.

خامساً: تحديد أهمِّ الآليات لملء الفراغ الفرنسي في دول غرب أفريقيا.

سادساً: استشراف مستقبل الدبلوماسية المغربية في ظلِّ التطورات الراهنة، التي تحقق فرص حقيقية للمملكة المغربية، وبخاصَّة بعد احتضان كلّ الدول الأفريقية للمغرب، واعتباره شريكاً اقتصاديَّاً وفاعلاً نزيها.

7 – أهميَّة الدراسة

تأتي أهميَّة هذه الدراسة العلميَّة (النظرية) و العملية (التطبيقية) من خلال النقاط الآتية:

- **<u>الأهمية العلميَّة (النظرية):</u>** للدراسة أهمية بالغة في تحليل مقدِّمات السياسة الخارجية المغربية ومضمونها وأبعادها في الاتِّحاد الأفريقي عموماً، وفي دول غرب أفريقيا تحديداً، مع المرور عبر كرونولوجية العلاقات المغربية الأفريقيَّة، وأهمّ النجاحات المحققة على المستويات جميعها: (الاقتصادية والاجتماعية والدينيَّة والعسكرية).

- **<u>الأهميَّة العملية (التطبيقية):</u>** يؤمل من هذه الدراسة تزويد الباحثين والمشتغلين في مجال الدبلوماسية والسياسة الخارجية المغربية بأهمِّ مؤشرات تطور العلاقات المغربية الأفريقية عموماً، ومع دول غرب أفريقيا بشكلٍ خاصٍّ في إطار التعاون وتحقيق مكانة للمملكة المغربية التي يجب أن تضطلع بها من منظور التاريخ الراسخ لهذا البلد.

8 – حدود الدراسة ومحدِّداتها

- **<u>حدود الدراسة الزمانية:</u>** تبدأ من عام 2017م وهو العام الذي شهد عودة المملكة المغربية إلى حاضنتها الأفريقية، وتنتهي بالعام 2024م، وهو تاريخ انتهاء الدراسة.
- **<u>حدود الدراسة المكانية:</u>** هي الحدود الجغرافية لدول غرب أفريقيا، وتضم 15 دولة، هي: الرأس الأخضر وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والسنغال وسيراليون وبنين وبوركينا فاسو وغانا وساحل العاج والنيجر ونيجيريا وتوغو.

<u>محدِّدات الدراسة (الحدود الموضوعية):</u> تركز هذة الدراسة على تحليل مضمون السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وأبعادها وتداعياتها وردود الفعل عليها وآليات تطويرها.

9 – معيقات الدراسة (الصعوبات التي واجهت الدراسة)

1. ندرة الدراسات المهتمة بمجال الدراسة.
2. حداثة الدراسة، وبخاصَّة في إطار التحول الكبير لعام 2017م.

10 – مصطلحات الدراسة (الاصطلاحية والإجرائية)

1: **السياسة الخارجية:**

الاصطلاحي: السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الذي يتَّبِعُه صناع القرار في وقت معيَّن مقابل غيره من اللاعبين الدوليين خارج الحدود الإقليمية، وذلك بقصد إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية، أو تطويرها أو الدفاع عنها (الرمضاني مازن، 1991).

الإجرائي: السياسة الخارجية مصطلح سياسي يعني كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية، الدبلوماسية مع البلدان الأخرى، سواءٌ كانت مجاورة أو غير مجاورة. وفي أغلب البلدان والأمم تهتمّ وزارة الخارجية بتنظيم هذه السياسة، وهي إحدى فعاليات الدولة التي تعمد من خلالها إلى تنفيد أهداف الدولة في المجتمع الدولي، وتعتبر الدولة الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من سيادة وإمكانانات مادية وعسكرية، وبالتالي، هذا يعني تنفيذ أهداف المملكة المغربية في دول غرب أفريقيا، وتحقيقها على المستويات جميعها: الاقتصادية والعسكرية والدينية والثقافية...

2: **دوَل غرب أفريقيا:**

الاصطلاحي:

هي مجموعة من الدول التي تقع في المجال الجغرافي لغرب أفريقيا، التي كانت خاضعة للاستعمار الأوربي، وبخاصة الفرنسي منها، وتتميَّز بغناها الطبيعي ووفرة الثروات المعدنية والطبيعية.

الإجرائي: نعني به المجموعة الاقتصادية التي تضم15 دولة عُضواً، هي: الرأس الأخضر وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والسنغال وسيراليون وبنين وبوركينا فاسو وغانا وساحل العاج والنيجر ونيجيريا وتوغو.

11 –الأدب النظري والدراسات السابقة:

أوّلاً: الأدب النظري: بناء الإطار النظري للدراسة يستدعي مراجعة الأدب النظري والكتب والمؤلفات السابقة المتعلقة بالمشكلة، والاعتماد في ذلك على المصادر والمراجع الأصلية بقصد اقتراح عدد من العناوين لموضوعات ترتبط في الدراسات التابعة والمستقلة، وبعناصر الدراسة التي سيجري تناولها تفصيليًّاً في كتابة محاور الرِّسالة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1- الدراسات باللغة العربية:

أولاً: يايموت، خالد. (2015). **تحولات السياسة الخارجية المغربية والدور الجيوسترتيجي تجاه أفريقيا والخليج العربي**، مجلة رؤية تركية.

بحثت الدراسة الدور التاريخي والفاعل للمغرب في العلاقات الدولية، وقد شكل موقعه الجغرافي ورصيده الديني والثقافي عاملين أساسين في تعزيز هذا الحضور، واستطاع المغرب أكثر من مرة أنْ يتغلب على كثير من التحديات التي فرضتها تحولات العلاقات الدولية، على الصعيديْن: القارِّي والإقليمي، كما أنه يحاول اليوم تقديم نفسه نموذجاً للدولة المستقرة والفاعلة في محيط إقليمي مضطرب وضعيف، في الوقت الذي قوَّى فيه المغرب من سياسة تنويع الشركاء الدوليين والإقليميين التي يسعى من خلالها للخروج من الهيمنة الفرنسية وضغوطاتها عليه وطنيًّاً ودوليًّا.

ليس من الغريب أن يستثمر المغرب الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم منذ سنة 2008م. وأثرت بشكل كبير في فرنسا، وأنْ تزيد من تحجيم نفوذها الانفرادي بأفريقيا، مع موجة الربيع العربي منذ أواخر 2010م، ليعمل المغرب على تعزيز علاقاته بالدول الخليجية التي تنظر إليه حليفاً تقليديًّاً ينتمي إلى طبيعة نظمها السياسية الوراثية، ومدخلاً جيوستراتيجيًّاً نحو أفريقيا.

ثانياً: المودن، محمد وازم، زكرياء. (2018). **الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه أفريقيا: الآليات والمنافسة**، مجلة مدارات سياسية، المجلد عدد 4.

تعرضت الدراسة إلى ما خلَّفته التغيرات التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الثنائية القطبية في تغيير إهتمامات الدول من ما هو أيديولوجي إلى ما هو اقتصادي، ونظراً لما تتمتع به أفريقيا من مواد طبيعية مهمة، وما تمثله القارَّة باعتبارها سوق استهلاكية ضخمة ومصدر للثروات الباطنية المهمّة، أصبحت القارَّة تحتل مكانةً متميزةً في أجندات السياسة الخارجية لعدة قوىً دولية، سواء التقليدية أو الصاعدة أو الإقليمية، والمملكة المغربية ومواكبة منها لكل هذه التحولات، وسعياً منها إلى تعزيز علاقاتها بمحيطها الأفريقي، وفتح قنوات جديدة للتواصل سنت سياسة خارجية متكاملة الأبعاد تعتمد أدوات وآليات متنوعة المجالات.

وفي المجال الإقتصادي، وضَّفت المملكة المغربية، من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية، آليَّاتٍ وأدواتٍ عديدةٍ في سبيل تعميق تعاونها مع بلدان القارَّة من جهة، ومن جهة أخرى تحسين تموقعها على مستوى المنافسة التي تعرفها القارة من قبل القوى الدولية التي تنقسم إلى قوى تقليدية تسعى إلى تحسين تموقعها وتعزيز نفوذها في القارَّة، وقوى صاعدة تهدف إلى إيجاد موطِئ قدَمٍ لها في القارة، إضافة إلى القوى الإقليمية التي تحاول أن تعزز نفوذها وتقوية مكانتها من خلال لعبها لدوْر الوسيط أو المنصَّة بين الدول الأفريقية والقوى الدولية.

ثالثاً: الحادك، قاسم. (2018). **البُعد الروحي في العلاقات المغربية الأفريقية: السياق والرهانات**، مجلة مسارات سياسية، المجلد 1 العدد 4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة شعيب الدكالي الجديدة، المغرب.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز جوانب العلاقات السياسية والاقتصادية التي ميَّزت تاريخ الروابط بين المغرب ومجاله الأفريقي عبر التاريخ؛ حيث شملت العلاقات بين الطرفين علاقات روحية ودينية

كان لها دوْرٌ كبيرٌ في حدوث تراكُمٍ وتفاعُلٍ حضاري بينهما، وذلك راجع إلى الدور البارز الذي لعبه المغرب في توطيد الصلات الروحية والثقافية بين شعوب الصحراء؛ إذ أسهم أبناؤه في وضع لبنات الثقافة الأفريقية، وشاركوا في إقامة صرحها من خلال توافد الطرق الصوفية من مراكزها الثقافية على بلاد أفريقيا جنوب الصحراء؛ بل إنَّ هذه الزوايا شكَّلت في حدِّ ذاتها إحدى مظاهر الروابط والصلات الثقافية وتجلياتها، التي جمعت بين الطرفين، والتي كانت لها انعكاسات إيجابية على الجانبيْن.

رابعاً: ندوة وطنيَّة في موضوع **التوجُّهات الجديدة في السياسة الخارجية للمغرب: الرهانات والآفاق**

ينظِّم مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة وحدة الدراسات الجيوسياسيَّة بشراكة مع كليَّة العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة ومعهد الدراسات الأفريقية بالرباط في المغرب.

خلُصت المحاضرات التي تمَّ إلقاؤها في هذه الندوة إلى ما شهدته الدبلوماسية المغربية خلال الفترة الأخيرة من توجُّه ملحوظ نحو مزيد من ديناميَّة الفعل باتِّجاه تعميق العلاقات مع الأقطاب الدولية الصاعدة، وإبرام الشراكات الاستراتيجية معها، وخصوصاً باتِّجاه المحيط الأفريقي الذي توّج بعودة المغرب إلى عضوية الاتِّحاد الأفريقي، وعقده لمئات من اتفاقيات التعاون والشراكة مع مختلف دول القارة، وقد شارك في تنشيط أشغال هذه الندوة ثلَّة من الأساتذة الجامعيين والباحثين المتخصِّصين والمهتمين من مختلف الجامعات المغربية تناولوا بالتحليل والنقاش جوانب مهمَّة من التحديات والرهانات التي تنجم عن هذه التوجُّهات الجديدة للمغرب في تفاعله مع محيطه الدوليّ العامّ والمجاور، وذلك عبر معالجتهم العميقة لمَحاور الندوة التي تضمَّنت الإطار الجيوسياسي العامّ، وما يحمله من تأثير على سياسة المغرب الخارجية، وملامح الثبات والتحوُّل في هذه السياسة فيما يلامس مسألة ما إذا كان المغرب يشهد بالفعل تحوّلاً أو تغيُّراً في نظرته لقراره الخارجي ذي البُعد الاستراتيجي، أم أنَّ المسألة لا تعدو أن تكون نشاطاً دبلوماسيَّاً أكثر كثافةً، يتطلع إلى تعزيز التعاون الدولي؟ ومن ثم

تعرضت الندوة لتشخيص بعض أهمِّ تجليَّات مَحاور هذا التوجُّه الجديد، متمثلة في الصين والهند ودول الخليج العربية، كما عرضت لبعض أبرز الأدوات الدبلوماسية ذات الحضور المهم في تكريس دبلوماسية الفعل بما تمثله من تحديات وما تحمله من أفاق.

خامساً: فالح، يوسف. (2019). **العامل الاقتصادي في علاقة المغرب بالتجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا**، مجلة الجغرافيا السياسية والاستخبارات الجيوستراتيجية.

حاولت هذه الورقة رصد الأرضية الاقتصادية التي تربط المملكة المغربية بمنظمة التجمُّع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا عبر محوريْن أساسيْين الأول يعالج التجارة البينية بين المغرب ودول الإكواس، والثاني يرصد البنية الاستثمارية للمغرب في هذا الفضاء، على اعتبار أنَّ طلب المغرب الانضمام لهذا التجمُّع الاقتصادي جاء ليعكس مرحلة جديدة من العلاقات المغربية مع دول غرب أفريقيا، وخصوصاً في قطاعها الاقتصادي، إلا أنَّ المغرب يواجه كثيراً من العراقيل، أبرزها مع نيجيريا التي ترى فيه منافساً اقتصادياً كبيراً، قد يهدِّد مصالحها في هذه المنطقة، إضافة إلى هاجس الاستقرار الأمنيّ لبعض الدول الأفريقية، الذي يؤثر على ديناميَّة العلاقات الاقتصادية الثنائية، وبخاصَّةٍ فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المغربية.

سادساً: بولحية، يحيي. (2014). **محدِّدات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء، الثوابت والمتغيِّرات**، سياسات عربية، العدد 10.

تناقش هذه الدراسة العلاقات المغربية الأفريقية في ضوْء الزيارات الأخيرة التي قام بها ملك المغرب إلى كلٍّ منْ: مالي، وساحل العاج، وغينيا الاستوائية، والغابون، التي تميَّزت عن سابقاتها بكثافة أجندتها، وأهمية الوفد الذي يضمُّ سياسيين ورجال أعمال، ما أسفر عن توقيع اتفاقيَّات استراتيجيَّة عديدة مع الدول المذكورة، وضمن هذا السياق ترصُد هذه الدراسة الثوابت التاريخية التي تحكم العلاقة بين الطرفين، بالنظر إلى أنَّ التاريخ يكشف عن صيرورة التحول، ويوضح العمق

الاستراتيجي لفهم الحاضر وتعقيداته المتشابكة، كما تتناولت الورقة أيضاً المتغيِّرات السياسية، والاقتصادية، والدينية، بين الجانبين بالاستقراء، والتحليل، والمقاربة، والتأويل.

الدراسات باللُّغات الأجنبيَّة:

Hangoure, Mohamed. (2022).**Relations Economiques Maroc Africaine : Bilan et Perspectives**, Revue Internationale des Sciences de Gestion, volume 5.

حنكور، محمد. (2022). **العلاقات الاقتصادية المغربية الاقتصادية: الحصيلة والآفاق**، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، المجلد 5.

تناولت هذه الدراسة العلاقات الاقتصادية بين المغرب وأفريقيا التي أصبحت تعرف نموًّا ملحوظاً في الأعوام الأخيرة، بخاصة بعد عودة المملكة المغربية إلى منظمة الاتحاد الأفريقي سنة 2017م، ممَّا إنعكس إيجاباً على استراتيجية المملكة الطموحة لتعزيز تعاون جنوب جنوب.

كما تُقدِّم الدراسة تحليلاً للتعاون الاقتصادي بين المغرب والدول الأفريقية؛ حيث تتناول مختلف جوانب هذا التعاون من التبادل التجاري والاستثماري والتعاون في مجال الطاقة والبنية التحتية وغيرها من القطاعات، ممَّا أدى إلى زيادة عدد الشركات المغربية المستثمرة في دول أفريقيا في مجالات البنوك والتأمين والاتصالات والبنية التحتية والأشغال العامَّة.

وبرغم هذا النمو المطرد الذي تعرفه العلاقات الاقتصادية بين المملكة المغربية ودول أفريقيا، إلَّا أنَّ هذه العلاقة تعرف تحديات كبيرة نظراً لضعف الاستقرار السياسي والأمني، وضعف البنية التحتية والبيروقراطية في أغلب الدول الأفريقية.

Saddiki, Said. (2018). **Morocco's Foreign Policy Treads on Shifting Sand of Africa**,Moroccan Institute for Policy Analysis, Rabat.

2- صديقي، سعيد. (2018). **السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لأفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط.**

تناقش دراسة السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لأفريقيا، التحولات السريعة التي يشهدها السياق الدولي والإقليمي، التي ترخي بظلالها على خارطة العلاقات الدوليَّة وتعيد تشكيل الاستراتيجيات الخارجية للدول؛ حيث تبرز الدبلوماسية المغربيَّة فاعلاً نشطاً في القارَّة الأفريقية من خلال سياسة خارجية طموحة.

كما تُقدِّم هذه الدراسة تحليلًا للسياسة الخارجية المغربية من خلال تسليط الضوْء على دوافعها وأهدافها وتحدياتها وآفاقها المستقبلية؛ حيث تسعى المملكة المغربية إلى تعزيز مكانتها كفاعل إقليمي ودولي موثوق من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقيَّة، والانخراط بفعالية في القضايا الأفريقية، والعمل على تنمية التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية والطاقة والسياحة.

كما ناقشت الدراسة سعي المغرب إلى لعب دوْرٍ رياديٍّ في منظمة الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، مثل: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، والمجموعة التنموية لأفريقيا (النيباد)، لكنَّ المغرب يواجه منافسة قوية من دول أفريقيَّة وإقليمية على النفوذ في القارة الأفريقية.

Tangui, Ibrahim and Tenkoul, abderrahman. (2024). **Relations between Morocco and West Africa: Paths to Sustainable Development and Regional Integration,** international journal of environmental sciences, university of fes.

التنكي، إبراهيم و تنكول، عبد الرحمن. (2024). **العلاقات بين المغرب وغرب أفريقيا مسارات نحو التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي**، المجلة الدولية للعلوم البيئية، جامعة فاس.

سلَّطت هذه الدراسة الضوْء على العلاقات بين المغرب وغرب أفريقيا، التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي بين المغرب وهذه الدول، والتي تتأسَّس على متانة العلاقات التجارية والعلاقات السياسية والدبلوماسية والعلاقات الأمنية والتعاون الاستراتيجي، فضلاً عن الروابط الثقافية والاجتماعية التي تجمع المغرب بدول غرب أفريقيا.

كما تناولت الدراسة سعي المغرب الدؤوب إلى تعزيز علاقاته مع مختلف دول غرب أفريقيا من خلال القيام بمشاريع تنموية مشتركة في قطاعات، مثل: الزراعة والبنية التحتية والتعليم والطاقة؛ حيث يعتبر خطّ أنابيب الغاز المغرب نيجيريا محوراً أساسيًّاً لتعزيز التعاون في مجال الطاقة.

لتخلُص الدراسة إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها التعاون الإقليمي بين المغرب ودول غرب أفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة، والدوْر المحوري الذي يمكن أنْ يلعبه لتعزيز التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا.

Bentahar, Layla and Abdellaoui, mohammed. (2024). **Moroccan Economic Diplomacy Supporting the Nation's Sustainable Development**, African Scientific Journal Danagement and Economic Development.

بن طاهر، ليلى و عبدلاوي، محمد. (2024). **الدبلوماسيَّة الاقتصادية المغربية تدعم التنمية المستدامة بالدول**، مجلة العلوم الأفريقية والإدارة والتنمية الاقتصادية.

عرضت الدراسة لما يميز العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول أفريقيا جنوب الصحراء؛ ففي سياقٍ عالميٍّ يتَّسم بتحرير الأسواق وتزايد حدَّة المنافسة بين الدول من جهة والشركات من جهة أخرى، عمل المغرب على تطوير دبلوماسية اقتصادية تسعى باستمرار إلى إبرام شراكات مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، بهدف إرساء أسُس التنمية المستدامة التي تركز على تقارب القضايا الاجتماعية والاقتصادية، واعتماد استراتيجيات قطاعية استباقية في العديد من القطاعات، ودفع الإقتصادات الأفريقية نحو النموِّ المستدام، ممَّا يسهم في تحسين الظروف المعيشية ومكافحة التفاوتات الاجتماعيَّة والإقليميَّة، ومواصلة استراتيجية تنويع التحالفات والشراكات مع مناطق أخرى من العالم لتوسيع منافذ المملكة المغربية.

كما تناولت الدراسة نجاح المغرب في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإقامة الشراكات الدائمة، ممَّا يبرز الأهميَّة الحاسمة للدوْر الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في دفع بعجلة التنمية الوطنية والتعاون الإقليميَّة.

12 – ما يميِّز هذه الدراسة (من خلال التعقيب على الدراسات السابقة)

لا شكَّ أنَّ الدراسات السابقة قد شكلت إطاراً معرفياً لمفهوم السياسة الخارجية للمملكة المغربية، وفتحت مجالاً حول مجموعة من الأسئلة التي تستدعي الدراسة للإجابة عنها. كما أنَّ القراءات لهذه الدراسة أسهمت في تعزيز الخلفيَّة المعرفيَّة حول منهجية الدراسة المتَّبعة، وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسات السابقة باستخدام المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي. وقد ركزت هذه الدراسة على الخلفيات الفكرية والتاريخية والاستشرافية لمستقبل السياسة الخارجية المغربية بأفريقيا عموماً، وبدول غرب أفريقيا خصوصا، وقراءة أهمِّ المتغيرات الجيوستراتيجية في منطقة غرب أفريقيا، وبخاصَّة في

الآونة الآخيرة، وما عرفتْه هذه الدول منْ إعلان حالة القطيعة السياسة مع المستعمر التقليدي فرنسا بشكلٍ أساس، وظهور فاعلين جدد كروسيا والمملكة المغربية.

13 – مصادر الدراسة: اقتصرت مصادر هذه الدراسة على المصادر المكتبية بأنواعها (كتب رسائل جامعية أبحاث دوريات.... الخ) بالإضافة إلى مواقع الإنترنت.

14 – منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها والتحقق من صحة فرضيَّاتها ستعتمد هذه الدراسة على المناهج الآتية:

أولاً: المنهج التاريخي: يقوم هذا المنهج على دراسة العلاقة بين الأيديولوجية والحدث (الظاهرة)، أو الواقعة للوصول إلى الحقيقة الكليَّة الإجمالية من خلال تحليل الظواهر والأحداث والمواقف لتحديد طبيعة نشأتها، والعوامل التي أدَّت إلى تكوينها، وهذا يساعد على فهم الظاهرة التاريخية بالمعنى الحاضر، وكذلك التنبؤ بالمستقبل **(العلوي، محمد جمال الدين)**. واستخدامها في الدراسة من أجل هذا الغرض لتتبُّع خلفيَّات واقع التحولات المهمَّة التي تعرفها السياسة الخارجية في دول غرب أفريقيا بشكلٍ خاصّ. وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر الرجوع إلى خلفيات وتاريخ العلاقات المغربية في أفريقيا، والوقوف على أهمِّ المنعطفات المفصلية التي مرت منها العلاقات، بخاصَّة بعد التحول المهم سنة 2017م، المتمثل في عودة المغرب إلى منظمة الإتحاد الأفريقي.

ثانياً: منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يتَّجه إلى جمْع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسَّسة أو نظاماً اجتماعياً محلياً أو مجتمعاً عامَّاً، وهو يقوم على أساس التعمُّق في دراسة مرحلة معيَّنة بقصد الوصول إلى إعمامات علميَّة متعلقة بالوحدة المدروسة، وبغيرها من الوحدات المشابهة **(حسن، عبد الباسط)**. وفي دراستنا وحسب منهج دراسة الحالة المذكور، نقوم بدراسة هذه العلاقات الدبلومايسية للمملكة المغربية بدول غرب أفريقيا، وتحليلها من كلِّ جوانبها، وكيفية تنفيذها وردود الفعل عليها لاستخلاص العبر، والتنبؤ بنتائجها، واستشراف مستقبلها وتطويرها.

ثالثاً: المنهج القانوني: يستند هذا المنهج في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية؛ أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، ومدى مطابقة الفعل مع القواعد القانونية **(شلبي، محمد)**، أمَّا أهمّ الموضوعات التي يهتم بها هذا المنهج فهي دراسة التكييف القانوني لموضوعات الدبلوماسية المغربية وتأثيرها في صناعة القرار بدول غرب أفريقيا، والوقوف على أهمِّ الاختراقات التي حققتها في هذا الاتِّجاه.

15: محتوى الدراسة (وصف أقسام الدراسة)

ضمَّت الدراسة ستة فصول، وذلك على النحو الآتي:

- **الفصل الأول: تناول خلفية الدراسة ومشكلاتها.**
- **الفصل الثاني: الدبلوماسية المغربية تجاه أفريقيا.**
  - **المبحث الأول:** الخلفيات الفكرية والسياسية.
  - **المبحث الثاني:** تاريخ العلاقات المغربية الأفريقية.
  - **المبحث الثالث:** التحول في العلاقات المغربية الأفريقية منذ سنة 2017م.
- **الفصل الثالث: تحوُّل الدبلوماسية المغربية تجاه أفريقيا عموماً، ودول غرب أفريقيا تحديدا.**
  - **المبحث الأول:** الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في دول غرب أفريقيا.
  - **المطلب الأول:** العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول غرب أفريقيا التعاون جنوب جنوب.
  - **المطلب الثاني:** مساهمة المملكة المغربية في استكشاف الأسواق الأفريقية.
  - **المطلب الثالث:** دوْر الاستثمار المغربي في تكريس التواجد المغربي في دول غرب أفريقيا.
  - **المبحث الثاني: المرتكزات الدينية والروحية للمغرب، وتأثيرها على دول غرب أفريقيا.**
  - **المطلب الأول:** دعم المملكة المغربية للزوايا والتصوف بالمنطقة وتشجيعها.

- **المطلب الثاني:** مظاهر التأثير الروحي المغربي على مجتمعات دول غرب أفريقيا.

- **<u>الفصل الرابع: دوْر دبلوماسية المملكة المغربية في إرساء الأمن والاستقرار في أفريقيا.</u>**

- **المبحث الأول: مساهمة المغرب العسكرية ضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا.**

- **المبحث الثاني: مساهمة الدبلوماسية المغربية في فض المنازعات البينية لدول غرب أفريقيا.**

- **<u>الفصل الخامس: تنافسية الدبلوماسية المغربية حول منطقة غرب أفريقيا في ظل التحولات الجيوستراتيجية في المنطقة.</u>**

- **المبحث الأول: التحولات الإقليمية الأخيرة وتأثيرها على صناعة القرار الأفريقي.**

- **المطلب الأول:** اندحار المستعمر التقليدي بدول غرب أفريقيا.

- **المطلب الثاني:** بروز الفاعل الروسي كبديلٍ في المنطقة.

- **المطلب الثالث:** التواجد المغربي وتأثيره في القرار الأفريقي في دول غرب أفريقيا.

- **المبحث الثاني: المواقف الدولية تجاه التحولات الأخيرة في دول غرب أفريقيا: موقف الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والأمم المتحدة ومواقف دوليَّة أخرى.**

- **المطلب الأول:** المواقف الدولية الجماعية والمؤسَّساتية تجاه التحوُّلات الأخيرة في منطقة غرب أفريقيا.

- **المطلب الثاني:** مواقف الدول الكبرى والتدخلات الفردية في منطقة غرب أفريقيا.

- **<u>الفصل السادس: الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.</u>**

- **قائمة المَصادر والمَراجع.**

الفصلُ الثاني:
الدبلوماسيَّةُ المَغربيَّةُ تجاه أفريقيا

رسَّخ المغرب عبر التاريخ حضوره كفاعلٍ رئيس في العلاقات الدولية؛ حيث نسج علاقات متينة ومتنوعة مع القارة الأفريقية، شملت الأبعاد: السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى جانب الروحية والدينية، واستثمر في ذلك موقعه الاستراتيجي ورصيده الثقافي والديني، مما عزز من مكانته كشريكٍ أساس داخل القارة الأفريقية.

منَ المعلوم أنَّ الدبلوماسية أداةٌ محوريَّةٌ في السياسة الخارجية للدول؛ حيث أثبتت فعاليَّتها كآلية مؤثرة في توجيه العلاقات الدوليَّة؛ فهي تُسهم في تعزيز الترابط والتكامل بين الدول من خلال تحرُّكاتها على المستويْن: العالمي والإقليمي، ممَّا يجعلها وسيلة أساسية لتعزيز المصالح المشتركة، وبناء شراكات استراتيجيَّة دائمة. ومن هذا المنطلق جعل المغرب الانفتاح على القارة الأفريقية من المرتكزات الأساسية لسياسته الخارجية، تماشياً مع المتغيِّرات الدولية التي جعلت من قاعدة الاعتماد المتبادَل بين الدول والشعوب وبين المؤسَّسات الدولية من سمات نظام العالَم الجديد، ووعياً بأهميَّة أفريقيا كقارةٍ للمستقبل في المجال الاقتصادي والسياسي والأمني؛ فقد عمل المغرب على توظيف البُعد الاقتصادي والسياسي إلى جانب البُعد الروحي والثقافي كمحرِّكٍ أساس للسياسة الخارجية المغربية تجاه محيطِه الأفريقي، مستفيداً من موقعه الجيوستراتيجي المهمّ الذي يؤهله لأداءٍ مميَّزٍ في تعامُلِه مع محيطِه الخارجي.

هذا البُعد مكَّن المغرب من لعب دوْرٍ محوريٍّ في أفريقيا في ظلِّ المنافسة التي تعرفها المنطقة، بخاصَّةٍ بعد عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقيّ، وتبنّي دبلوماسية اقتصادية فعَّالة؛ حيث حرص المغرب من خلالها على تطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بالقارة مع دول لها نفوذ سياسي

واقتصادي في المنطقة، والانخراط بشكلٍ فعَّالٍ في التجمعات الاقتصادية الأفريقية، وبناء شراكات تجارية ومالية مع مختلف الشركاء الأفارقة، وتشجيع الاستثمارات، بخاصَّة مع دول غرب أفريقيا.

وللمغرب علاقات قوية مع الدول الأفريقية بعامَّة، ومع بلدان غرب القارة على وجه الخصوص علاقات متجذرة وتاريخية عميقة تعود إلى عهد الدولة المرابطية، مروراً بفترة حكم الدولة السعديَّة التي ركزت جهدها في اتجاه بلاد السودان الغربي لأسباب اقتصادية، واستراتيجية وأمنية، وصولاً لفترة حكم العلويِّين؛ حيث لم يتوقف المغرب عن التأكيد على هويته الأفريقية؛ فطالما جعل تطوير علاقته مع أشقائه الأفارقة ضمن صلب أولوياته الاستراتيجية، من خلال العمل على تقويه علاقاته السياسية والاقتصادية والأمنية، وإنشاء شراكات متنوعة وخصبة، ملتزماً بوفائه للروابط التاريخية المتينة التي تجمعُه بهذه البلدان (العروي، 1997).

وفي الوقت الراهن، وفي عهد الملك محمد السادس، اتَّخذ التوجُّه نحو أفريقيا بُعداً جديداً؛ إذ تمَّ إدراجه ضمن رؤية طويلة المدى، ترتكز على أساس التعاون، وتحقيق التنمية البشريَّة، وإقامة روابط اقتصادية منصفة وعادلة ومتوازنة.

وشكلت عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي منعطفاً جديداً وحاسماً في علاقات المغرب مع بلدان القارة السمراء، وهو حدثٌ ستكون له بلا شكٍّ تداعيات مهمة؛ لأنه أتى في ظل متغيرات إقليمية ودولية حاسمة.

من أجل مقاربة موضوع الدبلوماسية المغربية تجاه أفريقيا سنعمل على تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ حيث سنخصِّص (المبحث الأول) لدراسة الخلفيات الفكرية والسياسية للدبلوماسية المغربية تجاه أفريقيا وتحليلها، على أن نتناول في (المبحث الثاني) تاريخ العلاقات المغربية الأفريقية، والتحوُّل في العلاقات المغربية الأفريقية في (المبحث الثالث).

المبحث الأوَّل: الخلفيات السياسية والفكرية

تستند الدبلوماسية المغربية تجاه القارة الأفريقية إلى خلفيات فكرية وسياسية تجمع بين العمق التاريخي والرؤية الاستراتيجية المعاصرة. يعكس هذا التوجُّه التزام المغرب بتعزيز التعاون مع أشقائه الأفارقة مستفيدًا من الروابط الثقافية والدينية المشتركة التي تمتدّ لقرون من الزمن.

وسنركِّز من خلال هذا المبحث على دراسة وتحليل الخلفيات الفكرية والسياسية للعلاقات المغربية الأفريقية.

- **الخلفيَّات السياسية:**

تشكل الخلفية السياسية أحد المرتكزات الجوهرية التي تتأسَّس عليها العلاقات المغربية تجاه القارة الأفريقية، فانطلاقًا من الموقع الجغرافي الذي يجعل المغرب جزءًا لا يتجزأ من أفريقيا، كان لا بُدَّ لصانع القرار في السياسة الخارجية المغربية أنْ يضع هذا الانتماء في صلب اهتماماته (صديقي، 2002).

ويتجسَّد هذا المرتكز السياسي في الموقع الجيوسياسي الاستراتيجي للمغرب، الذي جعله يوظف علاقاته لتعزيز مصالحه الوطنية، بخاصَّة في ملف الوحدة الترابية، وقضية الصحراء المغربية؛ فمنذ منتصف السبعينيات، طغت قضية الصحراء على العلاقات السياسية بين المغرب والدول الأفريقية جنوب الصحراء؛ حيث أدَّى اعتراف بعض الدول الإفريقية بـ"الجمهورية الصحراوية" المزعومة، وقبولها كعضوٍ في منظمة الوحدة الأفريقية إلى توتر العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، مما انعكس سلباً على تراجع نشاط الدبلوماسية المغربية في القارة لفترة طويلة، مما فسح المجال لدول مثل الجزائر وجنوب إفريقيا لاستغلال هذا الفراغ لصالح أطروحة الانفصال (مساوي، 2003).

وفي السنوات الأخيرة، شهدت السياسة الخارجية المغربية انعطافًا استراتيجيًا نحو الدول الافريقية الداعمة للموقف المغربي في قضية الصحراء، وقد تمثلت هذه الاستراتيجية في تعزيز

الانتشار الدبلوماسي في غرب ووسط افريقيا؛ حيث أقام المغرب شبكة دبلوماسية واسعة تشمل أكثر من نصف دول القارة، كما شهدت الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية ديناميَّة دبلوماسية واضحة، تجسدت في افتتاح قنصليات عامَّة للعديد من الدول الأفريقية، في مدينتي العيون والداخلة المغربيتيْن، مما يعكس الدعم الأفريقي المتزايد لموقف المغرب من قضية الصحراء (الفرح، 2024).

أمَّا على مستوى الدبلوماسية الملكية، فقد شكلت الزيارات الملكية إلى الدول الأفريقية أداة رئيسة لتعزيز العلاقات مع القارة؛ فمنذ سنة 1999م حتى سنة 2017م، قام الملك محمد السادس بأكثر من 53 زيارة رسمية إلى 26 دولة أفريقية، واستقبل المغرب أكثر من 31 قائدًا أفريقيًا. هذه الزيارات أسهمت في تحقيق اختراقات سياسية مهمَّة؛ حيث أسهمت في إقناع العديد من الدول الافريقية بسحب اعترافها بما يسمى بـِ"الجمهورية الصحراوية" أو على الأقل تبنَّت موقف الحياد الإيجابي من هذا النزاع (بولحية، 2014).

وتعكس الخريطة الدبلوماسية المغربية في أفريقيا اليوم توجهًا براغماتيًا يخدم المصالح الوطنية؛ حيث تسعى المملكة إلى حشد الدعم لموقفها من خلال التعاون الاقتصادي، وتوقيع اتفاقيات استراتيجية، وتعزيز قيَم التضامن والسلم. ومن اللافت أنَّ الدول التي لا تزال تعترف بـ "جمهورية البوليساريو المزعومة" هي قليلة العدد، وتقتصر على دول ذات مواقف مؤثرة، كجنوب إفريقيا والجزائر، فيما أظهرت غالبية الدول الأخرى دعماً متزايدًا للطرح المغربي. وفي هذا الإطار، أكَّد الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة الذكرى الـ 46 للمسيرة الخضراء، أنَّ المغرب لن يتعاون اقتصاديًا ولا تجاريًا مع أيَّة جهة تتبنَّى مواقف مزدوجة أو غامضة تجاه قضية الصحراء المغربية.

وشهدت السياسة الخارجية المغربية تجاه القارة الأفريقية تحولًا نوعيًا في عهد الملك الحالي محمد السادس؛ حيث أصبحت القارة الأفريقية محورًا مركزيًا في الاستراتيجية الدبلوماسية للمملكة المغربية. وقد عكست هذه الرؤية عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي في يناير 2017م، وهي خطوة

سياسية بارزة أكدت حرص المملكة على تعزيز دوْرها داخل المنظمات الأفريقية واستعادة مكانتها الريادِيَّة كاملة في القارة.

هذا التحوُّل السياسي جاء في إطار رؤية تهدف إلى تعزيز التحالفات مع الدول الأفريقية بما يخدم المصالح الوطنية المغربية، بخاصَّة فيما يتعلق بالدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وفي القلب منها قضية الصحراء. كما ركزت السياسة المغربية على إقامة علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف قائمة على التعاون والتنسيق السياسي، مع تكثيف الجهود الدبلوماسية لحشد الدعم لفائدة المواقف المغربية الإقليمية والدولية (الحزيبي، 2022).

وشكَّلت توجهات المغرب الجديدة نحو العمق الأفريقي نقطة تحول استراتيجية تمليها عوامل متعددة، تشمل: الجغرافيا والدين والتاريخ والثقافة والسياسة والاقتصاد. وبناءً على ذلك، فقد سعى المغرب إلى تعزيز مكانته الإقليمية عبر استثمار هذه المقومات لتعزيز العلاقات مع مختلف دول القارة الأفريقية، اعتماداً على سياسة التعاون جنوب– جنوب، التي ترتكز على مبدأ تبادل المصالح بمنطق رابح – رابح.

كبلد أفريقي يتمتع بموقع استراتيجي يربط القارة الأفريقية بالعالم، يكرّس المغرب جهوده لتسخير هذا الامتياز في بناء شراكات تحقق التنمية المستدامة.

ويلعب المغرب دوْرًا مركزيًا في آلية التعاون الثلاثي؛ حيث يوظّف موارده وخبراته لتطوير قطاعات حيوية في الدول الأفريقية المستفيدة من هذا التعاون، بدعم من منظمات دولية ودول صديقة.

وتُعَدُّ الدبلوماسية من أقدم أدوات تنظيم العلاقات الدولية؛ حيث أظهرت دوْرًا حيويًا في السياسة الخارجية المغربية، بخاصَّة بعد انضمام المغرب إلى الاتحاد الأفريقي.

فقد شهد التاريخ عبر الدبلوماسية تنظيم مؤتمرات كبرى مثل مؤتمر وستفاليا (1648) ومؤتمر فيينا (1815)، ممَّا أرسى مفاهيم السيادة وتوازن القوى في العصر الحديث؛ حيث شكلت الدبلوماسية أداة رئيسة لإيجاد الحلول للأزمات وتعزيز التفاهم بين الدول (بولحية 2014).

علاوة على ذلك تضطلع المؤسَّسة الملكية المغربية بموجب دستور المغرب لسنة 2011م، بدوْر قيادي في صياغة السياسة الخارجية للمغرب. وتجسيدًا لهذا الدوْر، حرص المغرب على تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية من خلال استثمارات استراتيجية ووسائل تقنية ومعرفية تهدف إلى بناء اقتصادات قوية ومتكاملة. كما أسهمت هذه الجهود في مواجهة تحديات التنمية ومحاربة الفقر عبر دعم مشاريع شاملة تعود بالنفع على الشعوب الأفريقية كافَّة.

ويتجسَّد دوْر المؤسَّسة الملكية في تعزيز الدبلوماسية المغربية من خلال صياغة المواقف الدولية والتواجد الفعّال في اللحظات التي تحدِّد مصير البلاد. هذا الدوْر لا يقتصر فقط على الأسُس الدستورية؛ بل إنَّ الدينامية الدولية المعاصرة تُعزز من هذه المكانة؛ إذْ أصبحت الدبلوماسية على مستوى القمَّة أسلوبًا شائعًا في العلاقات الدولية؛ حيث يلجأ رؤساء الدول والقيادات التنفيذية إليها لمعالجة القضايا الحسَّاسة أو للتفاوض وإلزام الدول بالاتفاقيات (ياموت، 2015).

وتجلَّت رؤية الملك محمد السادس في تعزيز العلاقات المغربية الأفريقية من خلال زياراته المتعددة إلى دول القارة، التي عكست حرص المملكة المغربية على استعادة مكانتها القارية بعد سنوات من الغياب، مع الالتزام ببناء علاقات قائمة على التضامن والاحترام المتبادل والشراكة المثمرة. وقد تُرجِمت هذه الجهود إلى تنفيذ مشروعات ملموسة في مجالات حيوية، مثل: التعليم، الفلاحة، الأمن الغذائي، البنية التحتية، والطاقة، مما جعل المغرب يتبوأ مكانة الصدارة كأكبر مستثمر أفريقي في منطقتي شمال ووسط أفريقيا (بولحية، 2014).

في إطار إدارة الشأن الخارجي، تلعب الأجهزة الرسمية أدوارًا رئيسة، مع وجود وحدات مركزية في تدبير القضايا الخارجية، بخاصة في أبعادها السياسية. وفي السياق المغربي، يحتل الملك موقعًا مركزيًا بصفته ليس فقط فاعلًا أساسيًا؛ بل أيضًا مُحددًا للسياسة الخارجية، وهو ما تعكسه مقتضيات الدستور الجديد لسنة 2011م، مثل الفصل 41 الذي يحدِّد دوْر الملك كأمير للمؤمنين وحامي حمى الملَّة والدين، والفصل 42 الذي يبرز مكانته كرئيس للدولة، وضامن لاستمرارها وحُسن سير المؤسَّسات.

وفي إطار العلاقات المغربية الأفريقية، تتبنَّى الدبلوماسية المغربية منهجًا يقوم على الحضور الفاعل والشامل في القارة، مرتكزاً على نقاط الضعف في أفريقيا لتطوير حلول تنموية شاملة ومتكاملة لها. هذا النهج يعكس التزام المغرب بتعزيز السلم والأمن في القارة، من خلال دعم مبادرات الأمم المتحدة، وإجراء عمليات وساطة لحلِّ النزاعات. وقد شارك المغرب في أربع عمليات أمميَّة بأفريقيا، مثل: مراقبة وقف إطلاق النار في مقديشو، وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

على مستوى التعاون الثقافي، ترتكز الدبلوماسية التنموية المغربية على ثلاثة محاور رئيسية: تفعيل التعاون مع الفنانين الأفارقة، تكوين الكوادر الفنية، وتعزيز الشراكات بدلاً من الرعاية، بهدف تمكين الفنانين الأفارقة من تحديد رؤى مبتكرة ترتقي بالإبداع، وتعزز الجهود الثقافية على مستوى القارة.

وتأتي عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي في إطار سعيه لتعزيز علاقاته مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، بخاصة في ظلِّ تراجع فرص التعاون داخل الفضاء المغاربي نتيجة المواقف الجزائرية السلبية من قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية. وقد أثمرت هذه العودة عن تغييرات ملموسة، أبرزها سحب العديد من الدول الأفريقية اعترافاتها بالكيان المزعوم، مما يعكس نجاح الاستراتيجية المغربية في القارة الأفريقية.

الخلفية الفكرية والثقافية:

يحظى الجانب الثقافي والاجتماعي بمكانة محورية في توجهات السياسة الخارجية المغربية نحو أفريقيا وفي تطوير علاقات المغرب بمعظم دولها، وذلك نظراً للتميز الحضاري والتماسك الاجتماعي بين مختلف مقوِّمات الهوية الثقافية المغربية ومكوِّناتها، التي اكتُسِبت انطلاقاً من التاريخ والحضارة، ومع مرور الوقت أهمية كبرى ومكانة متميزة داخل جلّ دول القارة، بفعل تكريس المجتمع المغربي لمبادئ التعايش السلمي، والتسامح المتبادل بين الشعوب والأديان؛ حيث أصبح للعامل الثقافي دوْرٌ أساسيٌّ في المرحلة الراهنة لتطوير علاقات الدول بعضها بعضا، وذلك باعتبارها أداة رئيسة للتقارب والحوار والتفاهم بين الشعوب والحضارات والمجتمعات المختلفة، سواء المتجاورة منها ضمن إقليم موحَّد أو تلك المتباعدة في أرجاء العالم المعاصر ككُلّ؛ حيث أصبح للعامل الثقافي دوْر أساسي في المرحلة الراهنة في تطوير علاقات الدول بعضها ببعض، وذلك باعتباره أداة رئيسة للتقارب والحوار والتفاهم بين الشعوب والحضارات والمجتمعات المختلفة.

كما أسهم العامل التاريخي بشكلٍ كبيرٍ في تشكيل هُويَّةٍ مشتركة بين المملكة المغربية ودول القارة السمراء؛ حيث تمتد العلاقات المغربية الأفريقية لقرونٍ طويلة.

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات المغربية الأفريقية

إنَّ الواقع الحالي للعلاقات المغربية الأفريقية ليس وليد مصادفة عفويَّة، ولم ينطلق من فراغ، وإنَّما هو امتداد لعلاقات مترسخة ومتجذّرة عبر مختلف الحقب التاريخية، أسهمت في إرساء أسُسها مختلف الدول المتعاقبة على حُكم المغرب، ولعلَّ هذا ما يُميِّز هذا البلد؛ حيث ظلت أفريقيا بمثابة الفضاء الطبيعي والامتداد الاستراتيجي للمملكة المغربية، ولعلَّ أسمى تعبير عن هذا المُعطى هو تشبيه الملك الراحل الحسن الثاني – طيَّب الله ثراه – المغرب بشجرةٍ جذورها في أفريقيا وأغصانها في أوروبا (الحزيي،2022).

حيث تعود أصول الدولة المغربية وروابطها على اختلاف أنظمة حكمها وسلالاتها ببلدان القارة الأفريقية جنوب الصحراء تاريخياً إلى القرن العاشر قبل الميلاد؛ إذْ أدّت كلٌّ من الجغرافيا والتركيبة السكانية دوْرًا محوريا في تأسيس هذه العلاقة وتعميقها على مختلف الأصعدة؛ فقد كان للمغرب علاقات قديمة مع كلٍّ من: مملكة غانا، ومملكة مالي، ومملكة سنغاي. وقد تطورت هذه العلاقات في العهد الإسلامي؛ حيث شكَّل المغرب البوابة الرئيسة لنشر الإسلام في أفريقيا الجنوبية والغربية، مستثمراً في ذلك الأصول الأفريقية والأمازيغية لساكنه.

كما ساعد تحوّل المغرب في عهد المرابطين والموحدين من دولة صغيرة في شمال غرب أفريقيا إلى إمبراطورية كبيرة قائمة على أسُسٍ دينية، تحكمها أسر أصولها جنوبية صحراوية إلى تمتين هذه العلاقة التاريخية، واستثمار موارد المغرب الطبيعية وموقعه التجاري الرابط بين أفريقيا وأوروبا، الذي سهل قيامه بدور الرابط بين الشمال والجنوب.

وشهدت العلاقات المغربية الأفريقية إبَّان حكم الدولة المرابطية تطورًا ملحوظًا؛ حيث لعب المرابطون دوْرًا محوريًا في تعزيز الروابط مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، وتأسَّست الدولة المرابطية

على أسُسٍ دينيَّة وإصلاحيَّة، مما جعلها تسعى لنشر الإسلام وتعزيز المذهب المالكي في المناطق التي امتدت إليها، بما في ذلك أجزاء واسعة من أفريقيا.

كما استفادت الدولة من موقعها الجغرافي للتحكُّم في الطرق التجارية التي تربط بين شمال افريقيا والصحراء الكبرى، مما عزَّز التبادل التجاري والثقافي مع الممالك الافريقية: مثل غانا ومالي.

وانطلقت الدولة المرابطية من جوار أبرز المحاور التجارية الصحراوية؛ إذْ كانت قبائل صنهاجة التي عانت من الفرقة والتشرذم السياسي المستقرة في الصحراء، إلى حين قدوم عبد الله بن ياسين، الذي نجح في توحيد عناصرها، وتكوين بوادر للدولة الجديدة التي اتَّجهت إلى تأسيس دولة الأطراف شمالاً وجنوباً، من المغرب إلى الصحراء.

ولا شكَّ أنَّ ترسيخ الوجود السياسي وتحقيق الأمن الاستراتيجي شكل مقدمة ملائمة للسيطرة الاقتصادية؛ حيث كانت العلاقات قائمة على التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي، وأسهمت الدولة المرابطية في تعزيز الاستقرار في المناطق التي سيطرت عليها، مما أتاح فرصًا للتنمية والتواصل بين الشعوب.

هذا التفاعل التاريخي أسهم في بناء روابط عميقة بين المغرب ودول أفريقيا، لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم، وبذلك يكون المرابطون قد وضعوا أسُس فضاء متجانس دينياً وروحيَّاً بعيداً عن الفتن والتطرف، ميالاً لنشر أسُس الأخوة والتضامن لدرجة أنَّ المغربي أو المالي أو الغاني أو غيره من المنتسبين لهذه القارة لا يشعر بأيَّة غربة روحية وهو ينتقل بين أقاليم هذا الفضاء الشاسع، ذلك أنَّ المالكية أصبحت تمثل مكوِّناً أساسياً في هُويَّة المغاربة والأفارقة المشتركة (بولحية، 2014).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد شهدت العلاقات المغربية الأفريقية في عهد الدولة السعدية بزعامة أحمد المنصور الذهبي خلال الفترة الممتدة (1578–1603م) تطورًا ملحوظًا؛ حيث قام هذا الأخير بتعزيز التبادل التجاري والثقافي مع الدول الأفريقية، لا سيَّما إمبراطورية سنغاي، ممَّا عزَّز

مكانة المغرب كقوة إقليمية مهمَّة في شمال أفريقيا، الأمر الذي انعكس على طموحاتها السياسية والاقتصادية.

وجدير بالذكر أنَّ هذه الفترة كانت بالفعل حقبة مميزة من تاريخ العلاقات المغربية الأفريقية، وظهر ذلك جليًّاً منْ خلال توسع الدولة السعدية إلى جنوب الصحراء، ونجحت في تحقيق مكاسب استراتيجية، من أبرزها: التحكُّم في طرق التجارة الحيوية التي كانت شريانًا اقتصاديًا مهما لتجارة الذهب والملح. هذا التوجُّه عزز موقع المغرب كقوة اقتصادية بارزة في المنطقة.

وعلى الجانب السياسي والديني، أظهرت الدولة السعدية تفوقًا في بناء علاقات قوية مع الممالك الأفريقية، مستفيدة من العمق الثقافي والديني لنشر الإسلام، وتعزيز الروابط مع شعوب القارة. كما أنَّ النشاط التجاري للقوافل المغربية ساعد في تكريس هذه الروابط، مما جعل تلك الفترة نموذجًا للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع أفريقيا.

وتجسَّد ذلك من خلال قيام أحمد المنصور الذهبي بضمِّ إمبراطورية سنغاي عام 1591م، في خطوة استراتيجيَّة تهدف إلى بناء إمبراطورية مغربية أفريقية إسلامية قوية. كان الهدف من هذه الاستراتيجية التصدِّي للتوسع العثماني الذي كان يسعى إلى ضمِّ الجزائر إلى إمبراطوريتهم مترامية الأطراف، بالإضافة إلى الوقوف في وجه القوى الأوروبية الأيبيريَّة التي كانت تسعى إلى الهيمنة على المنطقة. يُعَدُّ هذا التوجُّه امتدادًا للإرث التاريخي للمغرب منذ عهد الأدارسة في القرن الثامن الميلادي، الذين أسَّسوا دولة قوية تقوم على حماية الإسلام وتوحيد الجبهة الداخلية والخارجية لمواجهة التحدِّيات الإقليمية، بالإضافة إلى كوْنه قد مثَّل حاجزاً منيعاً في وجه الأطماع التوسعيَّة للعثمانيين والصليبية للإسبان والبرتغال، أسهم في ازدهار المبادلات المتنوعة بين مكوِّنات هذا الفضاء المغربي – الأفريقي الشاسع؛ بحيث كانت القوافل التي تُعَدُّ بالآلاف تأتي كلَّ سنة من مراكش وفاس وتلمسان وتافيلالت ودرعة وتونس وطرابلس ومصر، عن طريق غدامس، وتقوم بإغراق تومبكتو بالسلع

المتوسطية، مثل: الحرير الحُرّ القادم من البندقية ودمشق، وكذلك المنتوجات التقليديَّة المصنوعة من طرف الأمازيغ.

وشكَّل هذا الاتحاد مناسبة لتبلور الكثير من حالات التمازج والانصهار والترابط الإنساني بين المغاربة وإخوانهم الأفارقة كما حدث من قبل. نذكر في هذا الصدد قصَّة أحد الفقهاء التمبكتيين، نسبة إلى مدينة تومبوكتو المالية، وهو أبو العباس أحمد بابا الذي قدِم إلى مراكش في عهد المنصور السعدي، فأصبح بعد مدة قصيرة من أشهر علمائها ومفتيها. وهذا دليل على أنَّ المغرب ظلَّ يُعتبَرُ وطناً ثانياً بالنسبة للأفارقة جميعهم.

وتوسَّعت الدولة السعدية نحو أفريقيا جنوب الصحراء، هذا التوسُّع كان مدفوعًا بالرغبة في السيطرة على طرق التجارة العابرة للصحراء، بخاصَّة تجارة الذهب والملح، ممَّا عزَّز مكانة المغرب الاقتصادية في المنطقة.

إلى جانب ذلك، سعت الدولة السعديَّة إلى تعزيز نفوذها السياسي من خلال إقامة علاقات مع الممالك الأفريقية، ممَّا أسهم في نشر الثقافة الإسلامية، وتعزيز الروابط الدينية. كما لعبت العلاقات التجارية دوْرًا محوريًا في تقوية الروابط بين المغرب ودول أفريقيا؛ حيث أصبحت القوافل التجارية وسيلةً للتبادل الاقتصادي والثقافي (بولحية، 2014).

ولمَّا صار حُكم العلويين، ابتداءً من النصف الثاني من القرن 17م أصبحت أفريقيا محور اهتمام المغرب؛ حيث سعى الملوك العلويون إلى توسيع نطاق التأثير المغربي في القارة عبر نشر الإسلام الوسطي المعتدل. ومن أبرز الوسائل التي اعتمدها المغرب لتحقيق هذا الهدف كانت الطرق الصوفيَّة، وفي مقدمتها الطريقة التيجانية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الطريقة التيجانية تأسَّست في العاصمة العلمية فاس عام 1765م على يد الشيخ أحمد التيجاني، الذي جعل من الطريقة رمزًا للروحانية الإسلامية القائمة على التسامح

والسلام. وبفضل موقع المغرب الجغرافي وعلاقاته التاريخية مع أفريقيا، انتشرت الطريقة التيجانية بسرعة بين شعوب أفريقيا جنوب الصحراء. وكان للتجَّار والرحَّالة المغاربة دوْرٌ كبيرٌ في نشر هذه الطريقة؛ حيث جابوا الممالك الأفريقية، حاملين معهم تعاليمها الروحية (الحادك، 2018).

ولعبت الطريقة التيجانية دوْرًا مزدوجًا في بناء علاقات المغرب مع أفريقيا؛ فمن جهة، عزَّزت الروابط الروحية بين المغرب ودول القارة؛ حيث أصبحت الزوايا والمراكز الصوفية التابعة للطريقة التيجانية جسورًا للتواصل الثقافي والديني. ومن جهة أخرى، أسهمت هذه الروابط في توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية؛ حيث استفاد المغرب من ارتباطه الروحي بمناطق واسعة في أفريقيا لتعزيز نفوذه ودوْره القيادي.

كما أنَّ الطريقة التيجانية لم تكن مجرد حركة دينية؛ بل أسهمت في نشر قيَم الاعتدال والوسطية ومحاربة التطرف، ممَّا ساعد على جذب ملايين الأتباع والمريدين في القارة، مما عزز ضمنياً من تأثير المغرب الروحي والثقافي في القارة السمراء. هذا التأثير تجاوز الدين ليشمل مجالات أخرى، كالتعليم؛ حيث أسهمت الزوايا التيجانية في أفريقيا في نشر اللغة العربية وتعاليم الشريعة الإسلامية.

إجمالاُ، يمكن القول: إنَّ الطريقة التيجانية كانت أداةً استراتيجية عززت بها الدولة العلوية حضورها في أفريقيا، لتتحوَّل إلى رمزٍ للتواصل الحضاري والديني بين المغرب وشعوب القارة.

ومنذ حصول المغرب على استقلاله سنة 1956م، عمل على تقوية علاقاته مع القارة الأفريقية، وتعزيزها مستندًا على عمق تاريخي وحضاري مشترك، تمثل في دعم المغرب حركات التحرر الأفريقية خلال ستينيَّات القرن الماضي؛ حيث وفّر المغرب الإمكانات الدبلوماسية والعسكرية لدعم قضايا القارة العادلة، وهو ما نوه به العديد من القادة الأفارقة، من أمثال نيلسون مانديلا وباتريس

لومبومبا. وقد وضع الملك الراحل محمد الخامس هذه المبادرات في صلب سياسته الخارجية، مؤكِّدًا على دعم المغرب للنضال الأفريقي ضدَّ الاستعمار.

تابع الملك الراحل الحسن الثاني هذا النهج من خلال دوْرِه الريادي في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م، بهدف تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية، ومواجهة تحديات مرحلة ما بعد الاستعمار. إلا أنَّ اعتراف بعض الدول الأفريقية بجبهة البوليساريو، وقبول عضويتها في منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1984م أدَّى إلى انسحاب المغرب من المنظمة، مما أثر على علاقاته مع العديد من دول القارة، ومع ذلك، أدرك المغرب أهميَّة مراجعة استراتيجيته الأفريقية، ونجح في إعادة بناء علاقاته مع عدد من الدول التي كانت داعمة للبوليساريو، كما حرص على تعزيز تعاونه مع الدول الصديقة عبر شراكات سياسية وأمنية. برزت هذه الجهود من خلال التركيز على الأبعاد الدينيَّة والعلاقات الشخصية، مستفيدًا من دعم الدول العربية المعتدلة والدول الغربية.

في السنوات الأخيرة، عادت أفريقيا إلى صدارة السياسة الخارجية المغربية، وهو ما تجسد مع عودة المغرب إلى الاتِّحاد الأفريقي سنة 2017م، في إطار رؤية متجددة تقوم على التضامن وتعزيز الأمن والتنمية في القارة؛ فأصبحت هذه السياسة اليوم شاملة، تتناول التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على خلق شراكات استراتيجية تعود بالفائدة على الطرفين.

المبحث الثالث: التحوُّل في العلاقات المغربية الأفريقية منذ 2017م

شكَّل انضمام المغرب إلى منظمة الاتحاد الأفريقي بتاريخ 30 يناير 2017م تحولاً نوعيًّاً واستراتيجيًّاً في السياسة الخارجية المغربية اتِّجاه القارة الأفريقية. وقد بدأت ملامح هذا التحوُّل تبرز منذ اعتلاء الملك الحالي محمد السادس العرش سنة 1999م.

ولا يكتسي انضمام المغرب إلى الاتحاد الأفريقي أهميَّة بالنسبة للمغرب فحسب؛ بل إنَّ الاتحاد نفسه يتطلع إلى الاستفادة من التجربة والتراكم الذي حقَّقه المغرب في علاقاته الدولية خصوصاً تقاربه مع الاتحاد الأوروبي والدول الغربية بصفة عامَّة.

وهذا التوجُّه الجديد أملته مجموعة من الاعتبارات الداخلية والقارية والدولية، ذلك أنَّ قرار الانضمام جاء لتصحيح "سياسة الكرسي الفارغ" التي انتهجها المغرب منذ سنة 1984م على إثر انسحابه من المؤسَّسة الأمّ منظمة الوحدة الأفريقية، وبعدما أظهرت سياسة الإنابة التي اعتمد فيها المغرب في ظلِّ غيابه عن الاتحاد الأفريقي، على بعض الدول الحليفة محدوديتها في التأثير في قرارات الاتحاد بخصوص قضية الصحراء، ذلك أنَّ هذه السياسة لم تستطع تحييد أو إضعاف قدرة الدول المعادية للمغرب (الجزائر، جنوب أفريقيا أنغولا نيجيريا...)على توجيه مواقف المنظمة القارية بخصوص ملفّ قضية الصحراء، وسعي المغرب إلى فرض نفسه كقوةٍ إقليميَّةٍ قادرةٍ على قيادة التعاون جنوب جنوب داخل القارة، وأنْ يشكل جسراً بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي الذي منح المغرب وضعاً متقدِّماً في الشراكة مع الاتِّحاد.

ومن أجل التخفيف من النتائج السلبية لوجود المغرب خارج المؤسَّسة القارية، كانت الدبلوماسية المغربية قد تبنَّت نهجاً استباقياً حاول الحدَّ من سلبيَّات الغياب عن العمل الأفريقي متعدِّد الأطراف، وتعويضه بتطوير العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة بأفريقيا، بخاصَّةٍ الفرنكوفونيَّة والوسطى، ثمَّ مع دول أخرى بباقي مناطق القارة؛ فهذه العودة لم تأتِ من فراغ أو صدفة؛ بل تمَّ

التأسيس لها بشكلٍ منهجيٍّ مُحكَم، وتعتبر ترجمة لاستراتيجية دبلوماسية سُخِّرت لها مجموعة من الأدوات والآليات لأجل إعادة ترتيب فضائه الاستراتيجي في مختلف أبعاده: السياسية والاقتصادية والثقافية الدينية والأمنية والعسكرية، كما لا تعني أنَّ الطريق سالك أمام المغرب لبسط نفوذه وأطروحاته داخل المنظمة القارية، وترجيح الكفَّة لصالحه بكلِّ سهولة بما يخدم موقفه من قضية الصحراء؛ بل ما زالت تعترضه مجموعة من التحدِّيات حتى وإن كان ذلك سيُسهم لا محالة، إنْ لم يكن في تبنِّي الاتحاد لمواقف المغرب والتماهي معها بشكل كامل، فعلى الأقل اتخاذ موقف الحياد، أو التخفيف من حدَّة لهجته بخصوص قضية الصحراء، وأخذ موقف المغرب بعين الاعتبار عوض البقاء رهينا لموقف وحيد.

وجدير بالذِّكر أنَّ عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة2017م جاءت نتيجةً لعدة دوافع استراتيجية وسياسية واقتصادية، من أبرزها:

- تعزيز الحضور الإقليمي والدولي للمملكة؛ حيث سعى المغرب إلى استعادة مكانته داخل القارة الأفريقية بعد غياب دام أكثر من ثلاثة عقود، بهدف تعزيز دوْره كفاعلٍ رئيس في القضايا الأفريقية.
- تحقيق التعاون الاقتصادي؛ حيث أراد المغرب توسيع شراكاته الاقتصادية مع الدول الأفريقية، بخاصَّة في ظلِّ النموِّ الاقتصادي المتزايد في القارة، مما يفتح آفاقًا جديدة للاستثمارات المغربية. كما ركز المغرب على تعزيز التعاون جنوب– جنوب كإطار عملي لتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث قدَّم مشاريع تنمويَّة واستثمارات في مجالات، مثل: الزراعة، والطاقة، والبنية التحتية.
- عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي كانت أيضًا خطوة استراتيجية للدفاع عن موقفه في قضية الصحراء المغربية؛ حيث سعى إلى التأثير من داخل المنظمة على مواقف الدول الأعضاء.

- كما أراد المغرب تقوية علاقاته السياسية مع الدول الإفريقية، مما يعزز من استقراره الإقليمي ويدعم مصالحه الاستراتيجية (الندوي، 2017).

وتبعاً لذلك سنعمل من خلال هذا المبحث على مقاربة مظاهر التحوُّل في السياسة الخارجية المغربية تجاه القارة الأفريقية عقب انضمامه إلى الاتحاد الأفريقي، وسنعرض هذا التحول من خلال مطلبين: سنخصِّص الأول لتحليل دوافع العودة والاستراتيجية التي اعتمدتها، في حين سيتناول المطلب الثاني رهانات هذا الانضمام والتحديات التي تواجهه.

المطلب الأوَّل: مظاهر التحول في العلاقات المغربية الأفريقية بعد الانضمام إلى الاتِّحاد الأفريقي سنة 2017م

لا شكَّ في أنَّ عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي شكَّلت تحوُّلاً استراتيجياً في سياسته الخارجية تجاه القارة الأفريقية؛ حيث ركزت المملكة المغربية على تعزيز علاقاتها مع دول غرب أفريقيا كجزء من رؤيتها لتحقيق التكامل الإقليمي والتنمية المشتركة. ويعكس هذا التوجه التزام المغرب بتفعيل دوْرٍ أكثر شمولاً وفعالية على المستوى القارّي، بما يعزز حضوره السياسي والاقتصادي في المنطقة.

تمثل هذه العودة نقطة انطلاق نحو ترسيخ التعاون مع الدول الأفريقية ضمن إطار شراكات قائمة على المصالح المشتركة، واعتمد المغرب على مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة للعودة إلى الاتحاد الأفريقي في عام 2017م، تمثلت هذه الاستراتيجيات في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع العديد من الدول الأفريقية، وتوسيع الاستثمارات المغربية في قطاعات حيوية، مثل: الزراعة، والطاقة، والبنية التحتية، كما ركز المغرب على بناء شراكات استراتيجية قائمة على مبدأ التعاون جنوب– جنوب، ممَّا عزَّز من مكانته كفاعل رئيس في القارَّة. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد المغرب على دبلوماسية متعددة الأبعاد، شملت تفعيل دوْر المؤسَّسات الدينية والثقافية لتعزيز

الروابط الروحية مع دول القارَّة، إلى جانب توظيف أدوات دبلوماسية فعَّالة للدفاع عن قضاياه الوطنية، بخاصَّة قضية الصحراء المغربية.

وتبْعاً لذلك، سنسلِّط الضوْءَ:

أوَّلاً: على الآليات الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب للانضمام إلى الاتحاد الأفريقي.

ثانياً: على مَظاهر التحوُّل في العلاقات المغربية الأفريقية بعد الانضمام إلى الاتِّحاد الأفريقي.

ثالثاً: على إبراز التحديات التي تحول دون بسط نفوذه وتمرير أطروحته داخل القارَّة الأفريقية.

أوَّلاً: الآليات الاستراتيجية التي اعتمدتها الدبلوماسية المغربية للعودة إلى مؤسَّسة الاتِّحاد الأفريقي

من أجل العودة إلى مؤسَّسة الاتِّحاد الأفريقي كثف المغرب من دينامية حضوره في أفريقيا بتوظيف الآليات المتاحة جميعها: السياسية والاقتصادية، والأمنية والدينية ... فرغم انسحابه من منظمة الوحدة الأفريقية، فقد حافظ على علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف متميزة مع العديد من دول وجهات القارَّة، تربطه بها صلات وروابط تاريخية وثقافية، وعوامل إيديولوجية وسياسية جمعت المغرب بمجموعة من الأنظمة والقادة الأفارقة.

ويمكن رصد بروز ملامح سياسة خارجية متجددة للمغرب إزاء أفريقيا ابتداءً من سنة 2000م، عبر مبادرة إلغاء ديون الدول الأفريقية الأقل نموًّا، وإعفاء صادراتها من الرسوم الجمركية، والزيارات الرسمية التي قام بها العاهل المغربي لعدد من الدول الأفريقية سنوات 2001م و2004م و2005م و2006م (فالح، 2019)؛ فقد تبنَّى المغرب انطلاقاً من العقد الأخير من القرن العشرين قوة ناعمة تستثمر في الموروث الحضاري التاريخي والثقافي والإنساني الذي يجمع المغرب بدول أفريقيا الغربية على الخصوص، ويتجسَّد في التداخل السكاني القديم الموجود بين المغرب ودول هذه المنطقة.

وكوْن المغرب أحد أكثر من نشر الإسلام في منطقة الصحراء الكبرى وجنوبها؛ فالارتباط المغربي بالجذور الأفريقية تمَّ الاعتراف به والتنصيص عليه في دستور المملكة المغربية، الذي أشار في تصديره إلى الروافد الإفريقية للمغرب، وأنَّ المغرب يلتزم بتعزيز علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الأفريقية، وخصوصاً بلدان الساحل والصحراء وبتطوير التعاون جنوب – جنوب (المودن،2018).

وتوظف هذه الاستراتيجية خطاباً يرتكز على أسُس ومبادئ جديدة من قبيل دعم العمل الأفريقي المشترك، واعتماد أفريقيا على إمكانياتها ومواردها الذاتية، وتعزيز التعاون جنوب – جنوب، والشراكة التضامنية والشراكة وفق مبدأ رابح رابح.

كما تستهدف هذه السياسة الجديدة المستويْن الأفقي؛ أي التحرك على مستوى الحكومات والمؤسَّسات الرسمية، وهو إجراء طبيعي في العلاقات الخارجية للدول مع بعضها بعضاً، مع مزاوجته بالمستوى العمودي؛ أي التحرك في المجالات الاجتماعية والثقافية والدينية من أجل الوصول إلى الفئات العميقة داخل الدول الأفريقية لبناء المصالح المشتركة بشكل متين ومستدام، وكسب شرعية القاعدة الشعبية الأفريقية.

وباستعراض بعض المؤشرات النوعية والكميَّة الدالَّة، سنلاحظ مستوى تطور هذه العلاقات، وتعدد القطاعات المتدخلة فيها، والأولوية التي صارت تحظى بها ضمن علاقات المغرب الخارجية.

وعلى الصعيد السياسي بلغ عدد الزيارات التي قام بها العاهل المغربي إلى الدول الأفريقية في الفترة الممتدة ما بين سنة 1999م إلى سنة 2017م، 53 زيارة رسمية، شملت 26 دولة. واستقبل المغرب منذ سنة 2000م زيارة 31 قائداً أفريقيًّاً. ووسع المغرب تمثيلياته الدبلوماسية في القارَّة، ليصبح عددها 34 سفارة، كما تحتضن الرباط 32 سفارة أفريقية. وفيما يخصُّ الدبلوماسية البرلمانية، فقد ارتفع عدد مجموعات الصداقة البرلمانية المغربية الأفريقية ليبلغ أكثر من 30 مجموعة صداقة.

ومن أجل الاهتمام بدول القارَّة الأفريقيَّة، أنشأ المغرب وزارةً منتدبَةً مكلَّفةً بالشؤون الأفريقيَّة سنة 2017م تابعة لوزارة الخارجية، كما قاد المغرب عدة مبادرات للوساطة بين أو داخل الدول الأفريقية، منها: الوساطة بين دول نهر مانو: غينيا، وسيراليون، وليبيريا، واحتضن مفاوضات بين أطراف الأزمة الليبية.

وبخصوص الجانب الأمني والعسكري، فالمغرب يشارك بحوالي 1596 عسكريًّاً في عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وشارك منذ سنوات الستينيَّات في 6 عمليات أفريقيَّة لحفظ السلام في: الكونغو، والصومال، والكوت، والديفوار، والكونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطى. وقدَّم المغرب سنة 2013م دعما مهمًّاً للتدخل العسكري الفرنسي في مالي ضدَّ الجماعات الإرهابية.

وعلى المستوى الديني والروحي أُسِّس معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات الدينيين في المغرب، سنة 2017م، ما مجموعه 1000 إمام، تنتمي نسبة 78% منهم إلى الدول الأفريقية – جنوب الصحراء، وتمَّ إحداث مؤسَّسة محمد السادس للعلماء الأفارقة للتعاون وتبادل التجارب في المجال الديني (معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات،2024) .

وعلى الصعيد الثقافي والاجتماعي قام المغرب منذ سنة 1986م إلى سنة 2017م بتكوين وتطوير كفاءات 5000 إطار أفريقي، واستقبلت مؤسَّسات التعليم العالي المغربية خلال الموسم 2017 – 2018 حوالي 10000 طالب أفريقي، أكثر من 80% منهم حاصل على منحة، وتمَّت في سنة 2014م تسوية وضعيَّة 25000 مهاجر أفريقي، ومواكبتهم ليتمكنوا من الاندماج السوسيو اقتصادي في المغرب.

ومن الناحية الاقتصادية بلغت قيمة المشاريع المعلَنة مبلغ 8 مليارات درهم خلال سنتي 2015 و2016م، ليصبح المغرب ثاني مستثمر أفريقي في أفريقيا، وتحضر البنوك المغربية في 26 بلداً أفريقيًّاً، وفي سنة 2014م اختار البنك الأفريقي للتنمية القطب المالي للدار البيضاء ليحتضن

صندوق "أفريكا" أكبر صندوق في أفريقيا لتمويل مشاريع البنية التحتية في القارَّة خلال الخمسين سنة القادمة.

ومنذ سنة 2000م تمَّ إبرام أكثر من 1000 اتفاقيَّةٍ مع أكثر من 40 بلداً أفريقيَّاً، من جهة أخرى تستقطب أفريقيا أكثر من 1000 متعامل اقتصادي مغربي. كما تطورت المبادلات التجارية بين الجانبين من 744 مليون دولار سنة 2000م إلى 3.7 مليار خلال سنة 2016م (الندوي، 2017)؛ فوزن دولة ما على الصعيد الدولي، لا يقاس فقط بقوَّتها العسكرية، وتفوقها الاقتصادي؛ بل كذلك بجاذبيتها وقدرتها على نشر قيَمٍ إنسانيَّةٍ، وتوظيف موروثها الحضاري في هذا الشأن، ولذلك، بذل المغرب مجهوداتٍ كبيرةً لتحقيق طموحاته قاريَّاً بتطوير علاقاته الثنائية بنَفَسٍ براغماتي مع العديد من دول القارَّة، بما فيها تلك المناوئة لوحدته الترابية، كرواندا وكينيا وإثيوبيا ونيجيريا وجنوب السودان وزامبيا، ما يفسِّر سلاسة قبول أغلب الدول الأفريقية بعودته للاتحاد الأفريقي، التي تحولت من غاية مستقلة بذاتها تحظى بالأولوية في الاستراتيجية الدبلوماسية المغربية الأفريقية الجديدة، إلى وسيلة من بين أخرى لبلوغ وتحقيق باقي أولويات الرهانات الاستراتيجية المغربية في تراتبيتها وتدرُّجها، وأهمُّها تحقيق التوازن في ملفِّ الصحراء المغربية.

ثانياً: مَظاهر التحوُّل في العلاقات المغربية الأفريقية بعد الانضمام إلى مؤسَّسة الاتِّحاد الأفريقي

شهدت العلاقات المغربية الأفريقية تحوُّلاً نوعياً بعد انضمام المغرب إلى الاتحاد الأفريقي سنة 2017م؛ حيث عززت المملكة حضورها في القارة على مختلف المستويات والأصعدة.

تجلَّت هذه التحولات في توطيد التعاون الاقتصادي من خلال مشاريع تنمويَّة كبرى، وتوسيع الاستثمارات المغربية في قطاعات حيويَّة داخل البلدان الأفريقية، كما برز دور المغرب في تعزيز

التعاون السياسي والدبلوماسي والثقافي مع هذه الدول، ممَّا أسهم في تقوية مكانته كفاعلٍ إقليميٍّ ذي أهميَّة.

استمرَّ المغرب في دعم الروابط التاريخية والروحية مع دول القارَّة، مما عزز من تأثيره الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الإقليمي، ويظهر هذا التحول بشكل جليّ من خلال قيادة العاهل المغربي محمد السادس مساراً طويلاً من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارَّة السمراء؛ فقد عرفت الدولة أحداث تاريخية مكَّنتها من الريادة على الصعيد القارّي بفضل رؤية جلالة الملك لمكانة القارَّة الأفريقيَّة كحاضنة للتعدد الثقافي والموارد الاقتصادية، وللتنوع الحضاري، وأيضاً كخزَّانٍ للموارد البشرية، وتميزت مرحلة حكم جلالة الملك بالتنوُّع في الأحداث والمحطات التاريخية في القارَّة الأفريقيَّة.

ولا شكَّ في أنَّ عودة المغرب إلى منظمة الاتحاد الأفريقي شكلت علامة فارقة تميزت ببداية تحوُّل جذري في السياسة الخارجية المغربية، والانتقال من استراتيجية الدفاع التي كانت عنوانًا للمرحلة طوال العقدين الماضيين، إلى استراتيجية فرض المكانة بطرق تنموية استشرافية، ويمكن إبراز أهمِّ تجليات هذا التحوُّل في العلاقات المغربية الأفريقية، بعد الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي سنة 2017م في ما يأتي:

- القطع مع كلِّ المسببات التي كانت تجعل المغرب في شبه عزلة على المستوى القاري بعد اعتماده سياسة الكرسي الفارغ طوال ثلاثة عقود متواصلة، وترك المجال مفتوحًا أمام قوى انفصالية استغلت هذه الوضعية للحصول على كرسي دائم في المنظمة الأفريقية.
- عودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الأفريقي كلّل بالنجاح من خلال التصويت الذي جرى في القمة الأفريقية في أديس أبابا سنة 2017م، كما نجح المغرب في استمالة الدول المتردّدة في قرارها، ومن بينها دول شرق القارة الأفريقية، وهو ما بدأ فعليًّا مع زيارة الملك محمد السادس إلى دولة

جنوب السودان، التي تمَّت مباشرة بعد انتهاء أشغال القمة الأفريقية في أديس أبابا، وذلك مع البدء فعليًّاً في خلق نمط جديد للعلاقة مع دول جنوب القارَّة (الصافي، 2023).

- بداية عهد جديد للعلاقات مع بلدان القارة السمراء التي دعمت رجوع المغرب إلى منظمة الاتحاد الأفريقي، بعد أنْ كان الانسحاب من المنظَّمة ضروريًّاً للمغرب لإعادة ترتيب أوراقه داخل القارَّة، لاستنباط مدى حاجة المغرب لأفريقيا، ومدى حاجة أفريقيا للمغرب.
- مساهمة المغرب في الكثير من المبادرات الأفريقية تُرجمت بزيارات ملكية متواصلة بلغت الستة والأربعين زيارة شملت أكثر من 25 بلداً أفريقيًّاً، أعطى خلالها ملك المغرب دفعة ملموسة لهذا التوجُّه، الذي كرس دوْر المملكة المغربية كفاعلٍ أساسيٍّ في ترسيخ الأمن والسلم والتنمية الشاملة داخل القارَّة الأفريقية.
- العودة هي خطوة إلى الأمام من أجل تكثيف التعاون، وخلق دينامية جديدة تساير المتغيرات الدولية لخدمة الإنسان، كما ستعمل على تطوير علاقات ثنائية قوية وملموسة.
- نجح المغرب في إقناع الدول الأفريقية بفداحة الأضرار التي يتسبب فيها الاعتراف بتنظيم لا يملك أرضًا ولا سيادة (جبهة البوليساريو)، ويزكي الانقسام الإقليمي والقارّي، ويمنع مسلسل الوحدة الأفريقية والاندماج الاقتصادي بين بلدان القارة، وصياغة سياسة موحَّدة تجاه القضايا المشتركة.
- نجاح المغرب في إقناع العديد من الدول الأفريقية بأنَّ كلفة بقاء البوليساريو داخل المنظمة الأفريقية أعلى بكثير من كلفة إخراجها، بخاصَّة مع التراجع الكبير في تأثير الجزائر على الدول الأفريقية، وانهيار نظام القذافي.
- جعل الملك محمد السادس أفريقيا ضمن صلب الأولويات الرئيسة للمملكة المغربية، وهو التزام شخصيّ لجلالته لإرساء شراكة رابح – رابح مع كلِّ بلدان القارة الأفريقية.

- تمكّن المغرب من أن يكون شريكاً دائماً في بناء علاقاته مع الدول الأفريقية على أساس احترام سيادة البلدان الأفريقية، ووحدة أراضيها.
- ملك المغرب قدَّم صورة شفافة وواضحة المعالم للطريقة التي نهجها لعودته للاتحاد الأفريقي المبنية على قيَم التشارك والعمل الجادّ بغية النهوض بالقارة التي هي الأصل في بناء التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعوب الأفريقية كافَّة، وعليه، فقد عمل الملك محمد السادس على إحداث وزارة منتدبة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي مكلفة بالشؤون الأفريقية، لتسريع وتيرة الاستثمارات في القارة الأفريقيَّة وتجويدها.
- أسهم الملك محمد السادس في تقوية موقف المغرب في قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في دورتها الـ 30، التي طرح المغرب فيها ضرورة إيجاد حلول واقعية لقضيته الوطنية الأولى المرتبطة بالصحراء المغربية.
- الدعوة لترسيخ رؤية تنموية تتجلَّى في خلق منطقة للتبادل الحرّ بين الدول الأفريقية، كتجسيد حقيقي وملموس لصدق النوايا، وبُعد النظر لدى ملك المغرب للمساهمة في بناء أفريقيا الغد والمستقبل.
- عمل المغرب على تسوية طلبات اللجوء جميعها المقدمة من طرف المهاجرين الأفارقة، وتمكينهم من الاستقرار داخل المملكة والاندماج في محيطها، كما أسهم المغرب في المصادقة على حزمة من الاتفاقيات الدولية في مجال الهجرة واللجوء (الصافي، 2023).

ومن مظاهر التحول كذلك في العلاقات المغربية الأفريقية بعد انضمام هذا الأخير إلى مؤسَّسة الاتِّحاد الأفريقي تبنِّي المملكة سياسة أفريقية جديدة ترتكز على تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة، والانخراط في مشاريع تنموية كبرى تعود بالنفع على شعوب القارَّة؛ فقد استطاع المغرب، خلال هذه السنوات، بناء شراكات قويَّة مع دول، مثل: السنغال، كوت ديفوار، والغابون؛

حيث تمَّ توقيع عشرات الاتفاقيات التي شملت مجالات متعددة كالفلاحة، الصناعة، والبنيات التحتية. هذه السياسة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب؛ بل شملت أيضًا تقوية الروابط السياسية؛ حيث تحولت العديد من العواصم الأفريقية إلى داعم قويّ للوحدة الترابية للمملكة المغربية.

ولعلَّ واحدة من أبرز مؤشرات هذا التحوُّل كانت افتتاح قنصليات أفريقية في مدينتي العيون والداخلة، وهو ما يشكِّل اعترافًا عمليًا بمغربية الصحراء من طرف دول أفريقية مؤثرة وعديدة، بلغ عددها أكثر من 22 دولة، مثل: كوت ديفوار، والغابون، والسنغال، وزامبيا، بوروندي، وجزر القُمر، وغامبيا، والرأس الأخضر، وملاوي، واسواتيني، وأفريقيا الوسطى، وجيبوتي، وسيراليون... هذا التحوُّل لم يكن معزولًا؛ بل جاء في سياق دينامية دبلوماسية متواصلة أدَّت إلى تراجع الاعتراف بالجمهورية الوهميَّة للبوليساريو، بشكل كبير؛ حيث انخفض عدد الدول التي تعترف بهذا الكيان بشكل ملحوظ.

حتَّى الدول التي كانت تقليديًا قريبة من الأطروحة الانفصالية، مثل: أنغولا ونيجيريا، وكينيا وتنزانيا... بدأت تتبنَّى مواقف أكثر براغماتية تجاه القضية الوطنية المغربية، إدراكًا منها بأنَّ المغرب يمثل شريكًا استراتيجيًا حقيقيًا داخل القارة (وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج، 2024).

على المستوى الاقتصادي، تحوَّل المغرب إلى ثاني أكبر مستثمر أفريقي في القارة بعد جنوب أفريقيا؛ حيث أطلق المغرب مشاريع استثمارية ضخمة في مجالات الطاقة، البنيات التحتية، والخدمات المالية. كمشروع أنبوب الغاز الذي سيربط نيجيريا بالمغرب، مرورًا بدول غرب أفريقيا جميعها، الذي يُعَدُّ مثالًا على الرؤية الاقتصادية الاستراتيجية التي تتبناها المملكة المغربية، التي تسعى من خلالها إلى تعزيز التكامل الاقتصادي القاريّ، وتوفير حلول عملية لمشاكل الطاقة التي تعاني منها دول، مثل: غينيا بيساو والبنين وليبيريا والطوغو. كما أنَّ المبادرة المغربية وبتعزيز وصول دول الساحل

الأفريقي إلى المحيط الأطلسي مكَّنت دولا كالنيجر ومالي وتشاد وبوركينافاصو من تعزيز اقتصادها، وتنمية تجارتها الدولية.

ولم يقتصر الحضور المغربي في أفريقيا على الجوانب الاقتصادية والسياسية فقط؛ بل امتدَّ ليشمل البُعد الديني والثقافي؛ فقد عززت المملكة المغربية من علاقاتها مع دول، مثل: مالي، غينيا، ساحل العاج، نيجيريا، تشاد، السنغال، وغيرهم، عبر السهر على تكوين الأئمة الأفارقة في المغرب في معهد محمد السادس للعلماء الأفارقة، مما جعل المغرب مرجعًا دينيًا للعديد من الدول في القارَّة.

كما أنَّ التعاون الأكاديمي بين المغرب ودول، مثل: بنين ومدغشقر وموريتانيا وساوتومي، وغينيا الاستوائية.. شهد تطورًا كبيرًا؛ حيث يستقبل المغرب آلاف الطلبة الأفارقة سنويًا في مختلف جامعاته ومعاهده، مما يسهم في تكوين نخب أفريقيَّة قادرة على الحكم وتعزيز العلاقات المغربية الأفريقية مستقبلاً.

ويعمل المغرب على الاستمرار في تعزيز موقعه داخل القارة، عبر مشاريع تنموية، وتحالفات سياسية، وحضور قويّ داخل مختلف المؤسَّسات الأفريقية، كما نجح المغرب في التأثير على موازين القوى داخل الاتحاد الأفريقي منذ 2017م؛ حيث يدرك أهميَّة بناء نفوذ دائم وشراكة مستدامة له داخل القارة الأفريقية، للحفاظ على مكاسبه وتعزيز علاقاته مع النُّخَب الأفريقية، ونهج سياسة الحضور الدائم بالقارة الأفريقية.

الفصلُ الثالث:

تحوُّل الدبلوماسيَّة المغربيَّة تجاه أفريقيا عموماً، ودوَل غرب القارَّة تحديداً

تعكس العلاقات المغربية الأفريقية تطوراً ملحوظاً في العقود الأخيرة؛ حيث تمَّ اعتماد نهج جديد يركز على تعزيز الشراكات الاقتصادية والسياسية والثقافية، بخاصَّة مع دول غرب القارة التي باتت تحتل مكانة محورية واستراتيجية ضمن التعاون الإقليمي. ويأتي هذا التحول كنتيجة طبيعية للسياسة الخارجية المغربية التي تركز على تطوير العلاقات الاقتصادية من خلال دبلوماسية اقتصادية نشِطة، مبنيَّة على تعزيز التعاون جنوب – جنوب كإطارٍ عمليٍّ للشراكة مع الدول الأفريقية.

كما يضطلع المغرب بدوْرٍ بارزٍ في اكتشاف الأسواق الأفريقية والاستثمار فيها، مما يكرّس وجوده الإقليميّ، ويؤكد التزامه بدفع عجلة التنمية المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل المغرب على دعم الزوايا والطرق الصوفية في المنطقة وتشجيعها، ما يعكس عمق الروابط الروحية والثقافية التي يمتدُّ تأثيرها إلى مجتمعات دول غرب أفريقيا، ويسهم في تعزيز العلاقات الإنسانية إلى جانب المصالح الاقتصادية والسياسية (المودن،2018).

ولأجل بسط مضامين هذا الفصل سنعمل على تسليط الضوْء على جهود الدبلوماسية الاقتصادية التي بذلها ويبذلها المغرب لتعزيز دوْره الرائد في غرب أفريقيا (المبحث الأول)، وترسيخ أسُس التعاون المثمر مع دول المنطقة، على أنْ نخصص (المبحث الثاني) لإبراز المرتكزات الدينية والروحية للمغرب وتأثيرها على دول غرب أفريقيا.

المبحث الأوَّل: الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في دول غرب أفريقيا

سنحاول من خلال هذا المبحث رصد مظاهر التحوُّل في الدبلوماسية الاقتصادية تجاه بلدان القارة الأفريقية بعامَّة، والدول الغربية على وجه الخصوص، وذلك من خلال الوقوف على العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول غرب أفريقيا التعاون جنوب – جنوب **(المطلب الأول)** وإبراز تجليَّات المملكة المغربية ودوْرها في اكتشاف الأسواق الأفريقية **(المطلب الثاني)**، على أنْ نعرِّج في **(المطلب الثالث)** على دوْر الاستثمار في تكريس التواجد المغربي في دول غرب أفريقيا.

المطلب الأوَّل: العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول غرب أفريقيا التعاون جنوب – جنوب

تُعَدُّ الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا أحد الأعمدة الرئيسة في السياسة الخارجية للمملكة؛ حيث سعى المغرب إلى تعزيز علاقاته الاقتصادية مع هذه الدول من خلال رؤى متكاملة تعتمد على التعاون جنوب– جنوب. هذا التوجُّه يعكس حرص المملكة على تعزيز الترابط الإقليميّ، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، من خلال مشاريع مشتركة، واستثمارات استراتيجية تفتح آفاقًا جديدة للتعاون المثمر (فالح، 2019).

وتستند هذه السياسة إلى بناء شراكات مستدامة قائمة على تبادل المصالح؛ حيث يعمل المغرب على استثمار موقعه الاستراتيجي وخبراته التنموية لتوسيع حضوره الاقتصادي في الأسواق الأفريقية. كما أنَّ تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول غرب أفريقيا يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليميّ، والمساهمة في تجاوز التحدِّيات التي تواجه دول القارة لتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال هذه الاستراتيجية، يرسِّخ المغرب دوْره كفاعل إقليمي ودولي يسهم في توطيد التعاون بين دول الجنوب في إطار من الشراكة التي تخدم مصلحة الأطراف جميعهم.

هذا، وتشكل الدبلوماسية الاقتصادية أحد الأدوات الرئيسة للسياسة الخارجية للدول؛ حيث أثبتت نجاعتها كآلية للتأثير وتعزيز الروابط بين دول العالم على الصعيديْن: الإقليمي والدولي من خلال تعزيز عمليات التكامل الاقتصادي. وفي السياق المغربي، اعتمد المغرب الدبلوماسية الاقتصادية تجاه أفريقيا كركيزة أساسية لسياسته الخارجية، مستفيداً من التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية عقب ثورات الربيع العربي والانقلابات التي عرفتها أفريقيا.

وفي السنوات الأخيرة، عرفت السياسة الخارجية المغربية نقلة نوعية تفاعلاً مع المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، بخاصَّة في ظلِّ الفضاء الإقليمي المضطرب أمنياً. وقد برزت هذه التحولات بشكل جليّ في عهد الملك محمد السادس، الذي وطَّد رؤية جديدة للدبلوماسية المغربية تواكب تطورات الساحة الدولية، ومع إقرار دستور 2011م الجديد، أوْلى المغرب اهتماماً كبيراً لتحسين موقعه الإقليمي والدولي من خلال التركيز على دبلوماسية فاعلة ومتوازنة. (Saddiki, 2018)

وتمثل الدبلوماسية الاقتصادية أبرز أدوات المغرب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أسهمت في تعزيز مكانته كشريك استراتيجي في أفريقيا، وذلك بفضل توجُّهات جديدة تواكب متطلبات المرحلة، وتعزز التعاون في إطار علاقات اقتصادية قوية ومثمرة.

في هذا السياق، يحرص المغرب على تعزيز البُعد التضامني مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء؛ فقد اتخذت المملكة المغربية سلسلة من التدابير الملموسة في المجالات الاقتصادية والمالية لإعطاء دينامية لعلاقاتها الأفريقية. ومن أبرز هذه التدابير: قرار الملك محمد السادس المعلن أمام القمَّة الأفريقية الأوروبية المنعقدة في القاهرة عام 2000م، في السنة الأولى لتولِّيه العرش، بإلغاء جميع ديون البلدان الإفريقية الأقل نمواً تجاه المغرب، ورفع الضرائب الجمركية عن المواد المستوردة من هذه الدول.

وفي السياق نفسه، يقدِّم المغرب سنوياً حوالي 300 مليون دولار لبعض الدول الأفريقية الضعيفة كإعانات عمومية للتنمية. وتُعَدُّ القارة الإفريقية شريكاً استراتيجياً للمغرب، بخاصة الجهة الغربية منها؛ حيث أدرك المغرب أنَّ هذه المنطقة لا تزال تتوفر على إمكانات كبيرة غير مستغلة، مما دفعه إلى توجيه استثماراته الاقتصادية والتنموية إليها (المودن، 2018).

ويرتبط المغرب مع الدول الأفريقية بعدة اتفاقيات، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، ورغم أنَّ هذه الاتفاقيات وُقِّعت في مراحل تاريخية متفاوتة، إلا أنَّها أصبحت مدخلاً رئيساً في تحديد العلاقات الاقتصادية المغربية مع الدول الأفريقية بعد فترة من الانغلاق. وقد حرص المغرب على تطوير علاقاته الاقتصادية مع مجموعة من الدول الأفريقية من خلال توقيع اتفاقيات شملت مختلف عناصر العلاقات الاقتصادية، كالعلاقات التجارية، والاستثمارية، والتعاون التقني والخدماتي.

علاوة على ذلك، يعمل المغرب على تحقيق تعاون ثلاثي يقوم على دوْره كوسيط بين أفريقيا وصناديق المساعدة الدولية التي تموِّل مشاريع البنية التحتية في القارَّة؛ حيث تعتمد هذه المشاريع على مموِّلي الخدمات المحلية والمكاتب المغربية للدراسات، مما يمكّن المغرب من تنفيذ مشاريعه في إطار أولويات تحديث البنية التحتية التي حددتها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والالتزام بأهداف الألفية للتنمية.

وفي إطار تعميق حضوره الأفريقي، انضمَّ المغرب إلى مجموعة دول الساحل والصحراء في فبراير 2001م. وتُعَدُّ هذه المجموعة سوقاً مهماً لصناعاته ومنتجاته؛ حيث تضمُّ أكثر من 250 مليون مستهلك يمكن استهدافهم بالمنتجات المغربية.

من بين المشاريع الكبرى التي تعزِّز هذه الدينامية، مشروع أنبوب الغاز، الذي يمثل فرصة اقتصادية مهمة، رغم ما يواجهه من تحدِّيات وضغوط؛ فنجاح هذا المشروع سيشكل دفعة إضافية

للعلاقات المغربية الأفريقية، وسيسهم تحقيق التكامل في الجهوي، ما يعزز وصول المغرب إلى مجالات جديدة في إطار مسلسل الاندماج الإقليمي (الهزاط، 2019).

المطلب الثاني: مساهمة المغرب في اكتشاف الأسواق الأفريقية

عملت المملكة المغربية بشكل مكثف على اكتشاف الأسواق الأفريقية واستثمار إمكانياتها الاقتصادية من خلال سياسات استراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون التجاري، وتنمية العلاقات الاقتصادية مع دول القارَّة، وقد لعبت الدبلوماسية المغربية دوْراً محورياً في هذا المجال عبر توقيع اتفاقيات شراكة ثنائيَّة ومتعددة الأطراف في مجالات التجارة والاستثمار، مما أسهم في فتح أبواب الأسواق الأفريقية أمام الشركات المغربية لتعزيز حضورها في قطاعات متنوعة (المودن، 2018).

كما اعتمد المغرب على استثمارات موجَّهة نحو القطاعات الحيوية في أفريقيا، مثل: الزراعة، والطاقة، والبنية التحتية، مع تركيز خاصّ على الأسواق الناشئة في غرب القارة، مما عزَّز من مكانته كشريك اقتصادي موثوق. بالإضافة إلى ذلك، كانت الزيارات الملكية إلى عدد من الدول الإفريقية فرصة لتحديد مجالات التعاون الاقتصاديّ، ودفع عجلة التنمية المشتركة، مما يعكس رؤية المملكة لتعزيز التكامل، وتحقيق النموِّ الاقتصادي المستدام داخل القارة الأفريقية.

يشكل العامل الاقتصادي أحد الأسُس التي ترتكز عليها السياسة الخارجية المغربية، لا سيَّما في منطقة غرب أفريقيا الغنية بموارد الطاقة والأسواق التجارية الواعدة. وقد أسهم المغرب بشكلٍ كبيرٍ في اكتشاف الأسواق الأفريقية وتعزيز ديناميتها الاقتصادية؛ حيث منح التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (الإكواس) أولوية واضحة ضمن توجهاته. ويُعتبر هذا التجمع نموذجاً متقدماً مقارنةً بالتجمعات الإقليمية الأخرى؛ إذْ بدأ مسار اندماجه منذ منتصف ستينيات القرن الماضي، مما جعله أرضية خصبة لمبادرات التعاون الاقتصادي (فالح، 2019).

وبرغم التحديات التي واجهها اتحاد المغرب العربي، استمر المغرب في سعيه لتطوير التعاون الإقليمي، متجاوزاً حدود الجغرافيا التقليدية، مثلما يظهر في سعيه للاندماج مع التجمُّعات الدولية كدول البريكس. وفي هذا السياق، قدّم المغرب طلباً للانضمام إلى الإكواس بهدف تعميق حضوره الاقتصادي والدبلوماسي، كما ركَّز بشكل خاصّ على تعزيز التعاون مع الدول الفرانكوفونية كالسنيغال وساحل العاج، التي تجمعه بها علاقات قوية وتاريخية، مستفيداً من موقعه الاستراتيجي وخبراته الاقتصادية.

ومع ذلك، يواجه المغرب تحديات، مثل رفض بعض الدول، كنيجيريا، انضمامه إلى الإكواس نتيجة اعتباره منافساً اقتصادياً قد يُهدد مصالحها في المنطقة. ورغم ذلك، تعكس هذه الخطوة رؤية المغرب في اكتشاف الأسواق الأفريقية وتطويرها، وتعزيز شراكاته الاقتصادية لتحقيق التكامل الإقليميّ، وتحفيز التنمية المستدامة داخل القارَّة.

وباعتباره جزءاً من رؤيته لتعزيز التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب، سعى المغرب إلى توسيع حضوره داخل الأسواق الأفريقية من خلال تعزيز استثماراته الاقتصادية ودوره المحوري في مشاريع البنية التحتية والتنمية. وتشمل هذه الجهود مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى توظيف قدراته الاقتصادية والبشرية لخدمة التكامل الإقليميّ، وتحقيق التنمية المستدامة (عنثرة،2010).

ومن المشاريع البارزة التي تأتي في هذا السياق، مشروع أنبوب الغاز الذي يشكِّل فرصة استراتيجية للمغرب لتعزيز تعاونه الاقتصادي مع دول غرب أفريقيا. ورغم التحديات التي تطرحها بعض الدول المعارضة لهذا المشروع، يظلُّ هذا التعاون خطوة محورية في تعزيز اندماج المغرب داخل هذا الفضاء الاقتصادي الواعد (الهزاط، 2019).

وتعكس هذه الدينامية الاقتصادية التزام المغرب بمقاربة شمولية تربط التنمية الاقتصادية بتعزيز التعاون الإقليمي، مما يدعم موقعه كشريك رئيس للدول الأفريقية، لا سيَّما في غرب القارَّة.

هذا التوجه يبرز الرؤية المتكاملة للمغرب في اكتشاف الأسواق الأفريقيَّة واستثمارها، بما يعزز التكامل الاقتصاديّ، ويفتح آفاقاً جديدة للتنمية المشتركة.

وإذا قمنا بتحليل هيكلية التفاعلات الاقتصادية بين المغرب والإكواس، يتَّضح أنَّ هذه العلاقات تعتمد بشكل رئيس على الفرص الاقتصادية المرتبطة بحجم التجارة البينية ونوعيَّتها وديناميكيتها في المنطقة، إلى جانب الاستثمارات الخارجية المغربية الموجهة إلى هذا الفضاء الجهوي.

التجارة البينيَّة

شهدت العلاقات التجارية بين المغرب ودول الإكواس تطوراً ملحوظاً على مدى السنوات الماضية؛ ففي سنة 2000م، بلغت قيمة التجارة بين الجانبين 1.5 مليار درهم مغربي فقط، لكنها ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى ما يقارب 10.3 مليار درهم في العام الماضي. هذا النمو الملحوظ يُعزى إلى الزيادة في حجم الصادرات المغربية إلى هذه الدول، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الواردات المغربية من دول التجمُّع.

كما يعكس هذا التطور في التجارة البينية بين الجانبين التوجُّه الاستراتيجي للمغرب لتعزيز علاقاته الاقتصادية مع دول الإكواس وتنمية أسواق جديدة تسهم في تحقيق التكامل الإقليمي.

ويُظهر المبيان الآتي التغيُّر الملحوظ في العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا؛ حيث يعكس تطور التجارة البينية، وحجم الصادرات والواردات خلال السنوات الماضية، مما يبرز الدينامية الإيجابية التي شهدها هذا التعاون الاقتصادي.

تطور العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا

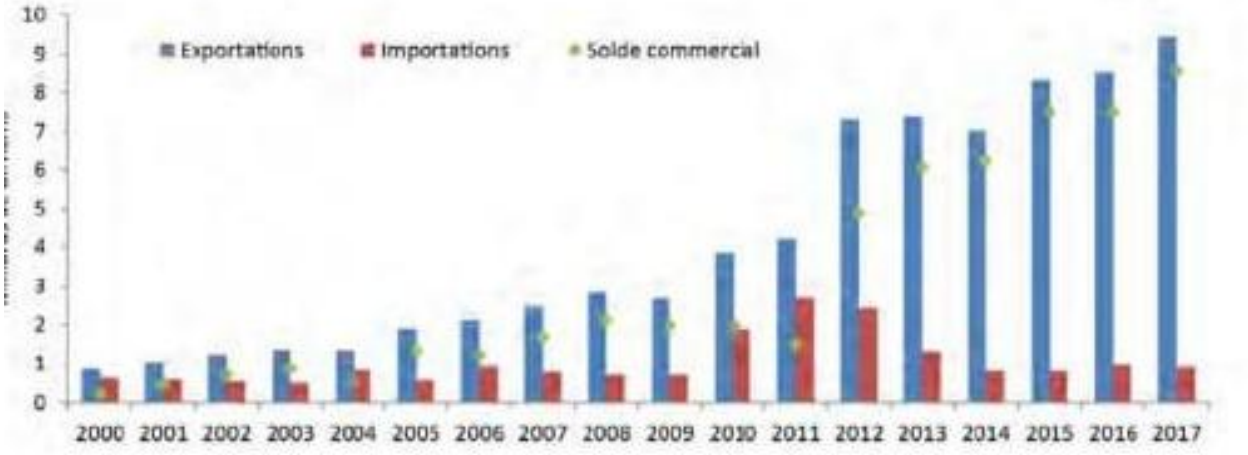

وتتركز الصادرات المغربية، حسب الفالح (2019:79) "بشكل رئيس على الأسمدة، التي تمثل حوالي 19.5% من قيمة الصادرات نحو دول الإيكواس (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) خلال الفترة بين 2000 و2017م. ويُعتبر المغرب أكبر مورِّد للأسمدة في المنطقة بنسبة 32%، يليه روسيا بنسبة 11.66%، وذلك نتيجة لرسوم الاستيراد المخففة التي تعزز المنافسة في هذا القطاع، بخاصَّة مع الزيادة التدريجية في طلب دول الإيكواس على الأسمدة".

يُعَدُّ قطاع الصيد البحري أحد أبرز المؤهلات الاقتصادية المغربية؛ حيث يشكل حوالي 13.96% من إجمالي الصادرات المغربية نحو الإيكواس. تختلف طبيعة المنتجات البحرية المغربية المُصدّرة؛ فبينما يحتل المغرب المرتبة الثانية في تصدير الأسماك المُعلَّبة بنسبة 38% بعد السنغال بنسبة 39%، تبقى مساهمته في تصدير الأسماك الطازجة ضعيفة؛ حيث لا تتجاوز 1.19% من إجمالي واردات الإيكواس في هذا المجال. وفي المقابل، يعتبر كل من هولندا بنسبة 19% وموريتانيا بنسبة 14.6% من أبرز مورِّدي الأسماك الطازجة لدول الإيكواس. ويظل رهان المغرب في مفاوضات هذا القطاع يتمثل في تخفيض أو الرسوم الجمركية أو إزالتها لتعزيز انتشار المنتجات البحرية المغربية في هذه المنطقة.

فيما يخصُّ المنتجات الفلاحية المغربية الموجهة لدول الإيكواس، فإنَّ حصتها تُعَدُّ منخفضة نسبياً، بالرغم من كونها إحدى ركائز الصادرات المغربية الأساسية؛ إذْ لا تتعدى هذه الحصة نسبة 3.66% داخل التجمُّع الاقتصادي، مقارنةً بهولندا التي تُعتبر المورِّد الأساسي بنسبة 6.55%، يليها السنغال بنسبة 1.30%. وفي حال إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة حالياً، التي تتراوح بين 5% و35% بمتوسط 17.2%، يمكن أنْ يفتح هذا الإجراء آفاقاً واسعة لتوسيع صادرات المنتجات الفلاحية المغربية.

إلى جانب ذلك، تُبرز بعض المنتجات المغربية الأخرى حضورها في سوق الإيكواس، مثل معدَّات توزيع الكهرباء التي تشكل 6.20% من إجمالي الصادرات، والملابس التي تُمثل 0.30%. وتعتبر السنغال وغانا من المورِّدين الرئيسيين في هذه المجالات، إضافةً إلى قطاع السيارات الذي يسجل فيه المغرب نسبة 2.96% من إجمالي واردات الإيكواس، علماً أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا هما المورِّدان الأساسيان في هذا القطاع.

بالنظر إلى تطور تواجد السلع المغربية في سوق الإيكواس خلال العقد الماضي، نجد أنَّ الصادرات المغربية لم تعد تقتصر على القطاعات التقليدية، مثل: الأسمدة والصناعات الغذائية؛ بل توسعت لتشمل قطاعات أخرى كالمنتجات الكيميائية والصناعية، ويُظهر هذا التطور قدرة المغرب على تحسين ممارساته الاقتصادية الخارجية وتنويع صادراته.

عموماً، يبدو أنَّ التجارة الخارجية المغربية واعدة، بخاصة مع التوجُّه نحو الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية للإيكواس. ويُتوقع أنَّ إلغاء الرسوم الجمركية سيُشجع الشركات المغربية على الانفتاح بشكل أكبر على هذه الأسواق، مما يعزز فُرص التعاون في إطار شراكة مربحة للأطراف جميعهم. ومن جانب آخر، سيتيح هذا الانفتاح للدول الرائدة في مجال التصدير تعزيز حضورها في

الأسواق المغربية، بالرغم من أنَّ بعض هذه الدول لا تحقق نسباً مرتفعة من جدول الواردات المغربية مقارنةً بدول أخرى.

وعند تتبع حضور دول الإيكواس في السوق المغربية، نجد أنَّ المنتجات الطاقية تحتل الصدارة ضمن أولويات جدول الصادرات، مما يُبرز ديناميكيتها وأهميَّتها في العلاقات التجارية بين الجانبين.

تُعَدُّ السنغال (1.9 مليار درهم)، ساحل العاج (1.4 مليار درهم)، ونيجيريا (1.4 مليار درهم) من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب ضمن سوق التجمُّع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا. وعلى مستوى الواردات، تحتل نيجيريا المرتبة الأولى كمورِّد رئيس للمغرب بنسبة 34.6% من إجمالي الواردات المغربية من الإيكواس، تليها غينيا بنسبة 21.3%، ثم ساحل العاج بنسبة 10.2%، وأخيراً توغو بنسبة 8.6%. ورغم أنَّ هذه النسب تعكس معدلات تجارية محدودة نسبيًا، إلا أنَّها تسلط الضوْء على فرص مهمة غير مستغلة يمكن أن تُوظَّف لتوسيع آفاق التعاون والتكامل الاقتصادي بين المغرب ودول المنطقة.

ضمن هذا الإطار، يُعَدُّ مشروع أنبوب الغاز المغربي– النيجيري أحد أهمّ المبادرات التكاملية في المنطقة. يهدف المشروع إلى نقل حوالي 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً عبر خط أنابيب يمتد لأكثر من 5600 كيلومتر، ماراً بـ 13 دولة أفريقية، مما يجعله من بين أكبر المشاريع، ويُمثل دفعة استراتيجية كبيرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول غرب أفريقيا؛ حيث يوفر فرصاً لتلبية احتياجات الطاقة في المنطقة، إضافةً إلى تحقيق أرباح اقتصادية للمغرب، وتوسيع نفوذه الإقليمي. ورغم التعقيدات المرتبطة بتنفيذه، إلا أنَّ نجاحه سيُسهم في دعم الاندماج الجهويّ، وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي (الهزاط، 2019).

وبالرّغم من ضعف النسب الحالية للتجارة البينية، فإنَّ الظروف السياسية لم تُعِق المغرب عن توسيع قاعدة تفاعلاته الاقتصادية مع دول الإيكواس، وهو ما يُعتبر تطوراً ملحوظاً مقارنة بفترات سابقة كان فيها العامل الأيديولوجي يؤثر بشكل كبير على السياسات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يعتمد المغرب في توجُّهاته على مشاريع استراتيجية واستثمارات خارجية لتقوية مكانته الاقتصادية داخل هذه المنطقة، مما يعكس التزامه بتطوير شراكات رابح– رابح مع دول التجمُّع (فالح، 2019).

إجمالاً، فإنَّ التوجه الاقتصادي للمغرب يُبنَى على تعزيز التجارة البينية وتوسيع الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية، مستفيداً من مشاريع كبرى مثل أنبوب الغاز لخلق دينامية جديدة تُسهم في تطوير أسواق غرب أفريقيا، وتعزيز التكامل الإقليمي.

المطلب الثالث: دوْر الاستثمار المغربي في تكريس التواجد المغربي في دول غرب أفريقيا

تمكنت المملكة المغربية في السنوات الأخيرة بخاصة بعد عودتها إلى الاتحاد الأفريقي من ترسيخ مكانتها كفاعل اقتصادي رئيس في أفريقيا، وبخاصة في منطقة غرب أفريقيا، من خلال استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصاديّ، وتوسيع الروابط التجارية والاستثمارية.

تُعَدُّ منطقة غرب أفريقيا محوراً أساسياً لتحركات المغرب ضمن إطار هذه الاستراتيجية؛ حيث أصبح يُعتبر المستثمر الأول في المنطقة والثاني على مستوى القارة بعد جنوب أفريقيا.

حيث شهد حجم الاستثمارات المغربية في أفريقيا تطوراً ملحوظاً؛ حيث انتقل من 907 ملايين درهم في عام 2007م إلى 5.4 مليار درهم في عام 2019م، مع تركيز كبير على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي تستحوذ على 47% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المغربية. تركز الاستثمارات المغربية في أفريقيا على قطاعات رئيسة تُعزِّز من حضور المملكة وتأثيرها، أبرزها البنوك والتأمين؛ حيث استطاعت مؤسَّسات مالية مغربية رائدة مثل "التجاري وفا بنك" و"البنك الشعبي"

أنْ تصبح فاعلاً رئيساً في الأسواق المالية لدول غرب أفريقيا، مسهمة في تحسين الخدمات المالية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي منذ بداية الألفية الثانية، أمَّا في قطاع الزراعة والأسمدة، تبرز المؤسَّسة الكبيرة في إنتاج الأسمدة "مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط" التي تُعتبر المورِّد الرئيس للأسمدة في المنطقة منذ عام 2008م، ممَّا يعزِّز الأمن الغذائيّ، ويضع المغرب في موقع استراتيجي يُمكِّنه من التأثير على السياسات الزراعية الإفريقية.

أمَّا في مجال البنية التحتية والطاقة، فيُعَدُّ مشروع أنبوب الغاز المغربي– النيجيري، الذي أُعلن عنه سنة 2016م، من بين أبرز المشاريع التي ترسخ نفوذ المغرب في سوق الطاقة الأفريقي، وتعزز التكامل الإقليمي عبر توفير حلول مستدامة لتلبية احتياجات الطاقة في المنطقة؛ حيث سيمر هذا الأنبوب من دول غرب أفريقيا مروراً بالمغرب ليصل إلى أوروبا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يُمثل ميناء الداخلة الأطلسي مشروعاً استراتيجياً مهما، والذي يعتبر بوابة للعالم نحو غرب أفريقيا، ونواة اقتصادية إقليمية تعزز مطالبات المغرب بالسيادة على الصحراء.

إلى جانب ذلك، أسهمت الشراكات المتعددة التي أبرمها المغرب مع الدول الأفريقية، التي تجاوزت 1500 اتفاقية منذ سنة 2000م إلى اليوم، في مجالات مثل الاقتصاد والأمن والتنمية الاجتماعية، إلى تعزيز دوره الريادي في القارة؛ حيث تمكن المغرب من تحويل هذه الاستثمارات إلى أداة فعَّالة لبناء شراكات اقتصادية جديدة وتنويع علاقاته التجارية مع القارة الأفريقية، مما أدَّى إلى فتح أسواق جديدة أمام صادراته، وتحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة، تمثلت في زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني، وتحسين مناخ الأعمال، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

هذا التوجُّه الاستراتيجي يأتي في إطار رؤية المغرب للتعاون جنوب– جنوب؛ حيث يعتبر دول غرب أفريقيا محوراً لتحركاته الاقتصادية والدبلوماسية، وبيئة خصبة لتطبيق نموذج التنمية المشتركة الذي يضمن مصالح الأطراف جميعهم.

وقد أسهمت هذه الجهود، خلال العقدين الأخيرين، من تعزيز مكانة المغرب كفاعل اقتصادي رئيس في أفريقيا، مما رسخ هيمنته على اقتصادات غرب أفريقيا، وجعل منه فاعلاً مهماً في ديناميات الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

إجمالاً يشكِّل الاستثمار المغربي في غرب أفريقيا أداة محورية لتعزيز التواجد الاقتصادي والسيطرة على هذه المنطقة الحيوية، من خلال التوسع في قطاعات استراتيجية، مثل: البنوك والزراعة والطاقة والبنية التحتية، وبهذا تمكَّن المغرب من ترسيخ نفوذه الاقتصاديّ، وجعل من دول غرب أفريقيا قاعدة اقتصادية أساسية لسياساته. هذا التوجُّه لم يكن فقط لتطوير الشراكات الاقتصادية؛ بل أيضاً لإعادة تشكيل خريطة العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مما عزز دوْر المغرب كمحرك رئيس للتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

المبحث الثاني: المرتكزات الدينية والروحية للمغرب وتأثيرها على دول غرب أفريقيا

إلى جانب العلاقات السياسية والاقتصادية التي ميَّزت تاريخ الروابط بين المغرب ومجاله الأفريقي عبر التاريخ، برزت العلاقات الروحية والدينية كمكوِّن جوهري أسهم في تحقيق تراكم حضاري وتفاعل ثقافي عميق بين الطرفين، كون المغرب لعب دوراً أساسياً في توطيد الصلات الروحية والدينية بين شعوب ضفتي الصحراء، من خلال انتشار الطرق الصوفية من المراكز العلمية والثقافية في المغرب نحو بلاد أفريقيا جنوب الصحراء. وقد شكّلت الزوايا الصوفية المغربية رمزاً قوياً لهذه الروابط؛ حيث أسهمت في تأصيل وتوطيد الصلات الثقافية والدينية، مما انعكس إيجاباً على الطرفيْن كليْهما، وأسهم في بناء قاعدة حضارية مشتركة تعزِّز العلاقات بين المغرب ودول أفريقيا (الحادك، 2018).

المطلب الأول: دعم المملكة المغربية للزوايا والتصوف بالمنطقة وتشجيعها

لعبت المرتكزات الدينية والروحية دوْراً محورياً في تعزيز العلاقات المغربية الأفريقية؛ حيث شكلت هذه الروابط بُعداً عميقاً أسهم في توطيد العلاقات بين شعوب ضفتي الصحراء، وذلك من خلال انتشار الطرق الصوفية، مثل الطريقة التيجانية، العمل على تدريب الأئمة الأفارقة على مبادئ الإسلام المعتدل، وبذلك استطاع المغرب أن يقدِّم نموذجاً دينياً مميزا يقوم على الوسطية والتسامح، ما أسهم في بناء جسور التواصل الثقافي والروحي مع دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وقد كان لهذه المرتكزات الروحية أثرٌ إيجابيٌّ في تحقيق الاستقرار الفكري والديني، وتعزيز التعايش السلمي في المجتمعات الأفريقية، مما أضفى بُعداً حضارياً وإنسانياً على العلاقات الثنائية، وأسهم في ترسيخ حضور المغرب كفاعل روحي وثقافي في القارَّة الأفريقية.

وقد أولت المملكة المغربية اهتماماً كبيراً لدعم الزوايا وتشجيع التصوُّف في المنطقة الأفريقية، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في تعزيز الروابط الروحية والثقافية بين المغرب ودول أفريقيا جنوب

الصحراء؛ فقد لعبت الزوايا المغربية، بخاصة الزاوية التيجانية، دوْراً محورياً في نشر الإسلام المعتدل، ومبادئ التسامح، والوسطية في المجتمعات الأفريقية. كما تحرص المملكة المغربية على تكثيف برامج تدريب الأئمة الأفارقة في معاهدها الدينية، بهدف تعزيز القيَم الدينية السمْحة، ونبذ التطرُّف؛ ممَّا يُسهم في دعم الاستقرار الروحي والفكري في المنطقة. هذا الدعم لا يقتصر فقط على الجانب الروحي؛ بل يشمل أيضاً تنظيم المواسم والندوات الدينية التي تجمع العلماء والأكاديميين من المغرب وأفريقيا لتعميق التفاهم وتبادل الخبرات. ويعكس هذا التشجيع التزام المملكة بتعزيز التصوف كرافد أساسي للتعاون الروحي مع أفريقيا، ما يجعلها فاعلاً ثقافياً ودينياً بارزاً في القارَّة (زلماط، 2012).

لقد كان البُعد الصوفي والروحي أحد الركائز الأساسية التي عمقت العلاقات بين المغرب وبلدان أفريقيا الغربية؛ حيث اضطلعت الزوايا والطرق الصوفية، التي انطلق أغلبها من المغرب، بدور محوري في تقوية هذه الروابط. كما شكل المغرب، بشيوخه وزواياه، مرجعاً دينياً وثقافياً مهمّاً لأتباع هذه الطرق، التي أسهمت بشكل كبير في نشر الحضارة العربية والإسلامية في أفريقيا جنوب الصحراء، كما تولَّت الدفاع عن الإسلام أمام التيارات الأوروبية والحركات التبشيرية المسيحية. ولم يتوقف دوْر الزوايا عند البُعد الديني فحسب؛ بل امتدَّ إلى الجانب الاقتصادي؛ حيث أسهمت في استمرار العلاقات التجارية بين المغرب وبلاد السودان عبر اتخاذ التدابير التي تذلِّل الصعوبات أمام القوافل التجارية وتشجع حركة العبور. وبذلك، أصبحت هذه الزوايا من أبرز القنوات التي دعمت التبادل التجاري بين المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء. وخلال فترات ضعف السلطة المركزية المغربية، كانت الزوايا وشيوخها قد طرحوا أنفسهم كبديل للسلطة، مستمرين في الحفاظ على الحركة التجارية وضمان استمراريتها بما يخدم مصالح الطرفين كليْهما.

وقد عملت الطرق الصوفية على إيجاد بيئة ملائمة لقيام حركة علمية نشطة، أسهمت في إثراء الفكر الديني عبر التأليف في الفقه والتصوُّف، وكانت حلقات التصوُّف ومجالس رجاله مليئة

بالدارسات العلمية والمقاربات الفكرية التي أثرت على الجوانب الحضارية لأفريقيا. علاوة على ذلك، اضطلعت الزوايا الصوفية، وبخاصَّة القادرية والتجانية، بدوْرٍ محوري في بناء أسُس الثقافة السودانية من خلال توافد أتباعها من المراكز الثقافية المغربية إلى بلاد السودان؛ حيث شكَّلت هذه الزوايا أحد أبرز مظاهر الروابط الثقافية بين المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء (عماري،2009).

وقد أسهمت العلاقات الصوفية بين الطرق المنتشرة في حواضر السودان الغربي في تنشيط الحركة العلمية، عبر تنظيم البعثات العلمية من السودان إلى المغرب، إضافة إلى بعثات الحجيج إلى الزوايا المركزية التي أشرفت عليها هذه المؤسَّسات.

كما عملت الزوايا والطرُق الصوفية على رعاية الثقافة الإسلامية وتعزيز اللغة العربية، مما جعلها عنصراً أساسياً في التفاعل الثقافي والحضاري بين المغرب ودول أفريقيا الغربية.

إلى جانب الزوايا الصوفية، برزت الطريقة القادرية كإحدى أبرز الطرق الصوفية التي كان لها تأثير كبير في تعميق الروابط الروحية والعلمية بين المغرب وأفريقيا الغربية. نشأت الطريقة القادرية في الشرق في القرن السادس الهجري والثاني عشر الميلادي على يد الشيخ عبد القادر الجيلاني دفين بغداد، وانتشرت في العالم العربي وآسيا الوسطى والمجال الهندي قبل أن تستقر وتتطور في المغرب؛ حيث حظيت بدعم السلطانين المولى إسماعيل وسيدي محمد بن عبد الله، ما أسهم في ترسيخ حضورها المتميز داخل المملكة المغربية.

ومع تطورها في المغرب، وصلت الطريقة القادرية إلى عدد من البلدان الأفريقية، لتصبح جسراً للتفاعل الثقافي والعلمي بين المغرب ودول أفريقيا منذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر. وقد لعبت فروع الطريقة في مناطق مثل درعة وتافيلالت والصحراء الجنوبية والغربية، بالإضافة إلى أقطار إفريقيا، دوْراً محورياً كمراكز فكرية واجتماعية تجمع أتباعها وتلاميذها وشيوخها. امتدَّ

تأثير الطريقة القادرية ليشمل النشاط الاقتصادي؛ حيث أسهمت في تعزيز الروابط التجارية بين المغرب وأفريقيا الغربية (الحادك،2018).

وفي مستهل القرن العاشر الهجري، انتشرت الطريقة القادرية في غرب أفريقيا على يد متصوفة وفقهاء وتجار مغاربة، وكان الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني أول من قام بنشرها في بلاد السودان الغربي. استطاع المغيلي أن يصل بتأثيره إلى الجزء الأوسط من الصحراء الكبرى وشمال النيجر، ليصبح من أبرز العلماء المغاربة الذين أثروا على النشاط الفكري في حواضر أفريقيا الغربية. بفضل استقراره في هذه المناطق، أثرت الطريقة القادرية في الجوانب الفكرية والدينية، وأسهمت في نشر الإسلام وفق المذهب المالكي السنِّي، مما عزز التفاعل الثقافي والحضاري بين المغرب وأفريقيا.

إجمالاً، حرص المغرب على دعم الزوايا والطرق الصوفية في منطقة غرب أفريقيا باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز الروابط الروحية والثقافية بينه وبين شعوب هذه المنطقة. من خلال مؤسَّساته الدينية ومبادراته، عمل المغرب على نشر مبادئ الإسلام المعتدل وترسيخ القيم الصوفية التي تقوم على التسامح والوسطية. كما لعبت الزوايا المغربية، مثل الزاوية التيجانية والقادرية، دوْراً مهماً في نشر الإسلام وتعزيز التفاهم الثقافي والديني.

كما أسهم المغرب في تدريب الأئمة الأفارقة وتنظيم المواسم الدينية والندوات التي تجمع علماء من مختلف الدول الأفريقية، مما عزز حضور التصوف كأداة للتكامل والتواصل الحضاري في أفريقيا.

المطلب الثاني: مَظاهر التأثير الروحي المغربي على مجتمعات دول غرب أفريقيا

يتجلَّى التأثير الروحي المغربي على مجتمعات غرب أفريقيا من خلال الدوْر المحوري الذي لعبته الطرق الصوفية والزوايا المغربية، وعلى رأسها القادرية والتيجانية، في ترسيخ القيَم الإسلامية القائمة على الوسطية والاعتدال. أسهم هذا التأثير في تعزيز الاستقرار الديني والفكري في المنطقة، ومواجهة تيارات التطرف عبر نشر نموذج ديني متوازن. كما انعكس تدريب الأئمة الأفارقة في المؤسَّسات المغربية على تطوير القيادات الدينية، مما أسهم بشكل مباشر في تحقيق التعايش السلميّ، وتعزيز الانسجام المجتمعي في دول غرب أفريقيا.

إلى جانب ذلك، امتدت المظاهر الروحية لتشمل تشجيع الحركة العلمية من خلال الحلقات والمجالس العلمية التي نظمتها الزوايا المغربية؛ حيث كانت بمثابة منصَّات للتبادل الفكري. وأسهم في تبنِّي المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية في الدول الأفريقية، لتسهم لاحقاً في صياغة هُويَّةٍ دينيَّةٍ مشتركةٍ بيْن المغرب ومجتمعات أفريقيا الغربية، مما رسَّخ حضور المغرب كمرجعية دينية وثقافية في المنطقة. هذه الروابط الروحية لم تقتصر على الجانب الديني فقط؛ بل أسهمت أيضاً في تعزيز التفاعل الحضاريّ، وتوطيد العلاقات الثقافية التي جعلت من المغرب شريكاً روحياً وثقافياً رئيساً في غرب أفريقيا (ولد الفاضل، 2013).

بالرّغم من التراجع الذي شهدته العلاقات السياسية بين المغرب والعديد من الدول الأفريقية في العقود الأخيرة، بفعل عوامل سياسية متعددة، وعلى رأسها قضية الصحراء، التي شكَّلت عائقًا أمام تطور هذه العلاقات بعد اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بجبهة البوليساريو عام 1984م. إلا أنَّ التأثير الروحي والديني للمغرب ظلَّ حاضرًا بقوة؛ فقد استمرت الطرق والزوايا الصوفية في أفريقيا جنوب الصحراء في ولائها للمرجعية المغربية، كما ظلَّ العديد من شعوب القارة، بخاصَّة في غرب أفريقيا، مرتبطين بالإسلام المغربي والمذهب المالكي السنِّي، الذي يتميز بقيَم التسامح والاعتدال.

بالإضافة إلى ذلك، يحظى ملك المغرب بمكانة دينية بارزة لدى أتباع الطريقة التيجانية، باعتباره أمير المؤمنين وسليل الرسول، ما عزَّز من إشعاع المغرب الروحي كوجهة للتزود بالمعرفة الدينية والتربية الصوفية لملايين المنتسبين غلى هذه الطريقة (بنواش، 2016).

في هذا السياق، شكَّل النفوذ الروحي للمغرب في افريقيا عمقًا استراتيجيًا مهمًا، بفضل الدوْر الذي اضطلع به التجَّار المغاربة في نشر الإسلام والتصوف منذ القرن الرابع عشر، إضافة إلى الامتداد التاريخي للطرق الصوفية وتأثيرها العابر للحدود. واليوم، تمثل العلاقات الروحية، بما في ذلك التصوف السنِّي المعتدل وإمارة المؤمنين والمذهب المالكي، عنصرًا محوريًا في تعزيز الحضور المغربي في غرب أفريقيا؛ حيث يسهم في توطيد التعاون الإقليمي، وضمان الاستقرار والأمن، وترسيخ قيَم التعايش الديني والاعتدال لمواجهة الفكر المتطرف.

وعلاوة على ذلك، فإنَّ هذا الامتداد الروحي التاريخي بين المغرب وأفريقيا يفتح آفاقًا جديدة للتعاون، بخاصَّة على امتداد الساحل الأطلسي لغرب أفريقيا؛ حيث تتجلَّى الجغرافيا الروحية المغربية–الأفريقية.

وقد أدركت الدبلوماسية المغربية أهميَّة هذا التأثير الروحي، مما دفعها إلى تبنِّي نهج "الدبلوماسية الروحية"، التي تعتمد على التصوُّف كأحد محدِّدات العلاقات بين المغرب ومحيطه الأفريقي؛ فمن خلال توظيف الموروث الديني المغربي، واستثمار الوزن السياسي والدبلوماسي للطُرق الصوفية، تمكن المغرب من تعزيز علاقاته مع دول غرب أفريقيا، التي تجمعه بها روابط روحيَّة عميقة، جعلت أتباع الطريقة التيجانية في هذه البلدان مستعدِّين للدفاع عن ثوابت المملكة، ودعم وحدتها الترابية، ومساندة خياراتها الاستراتيجية، خصوصًا على الصعيد الخارجي.

وتُعتبر الطريقة التيجانية اليوم فاعلًا مؤثرًا في المشهد السياسي في العديد من الدول الأفريقية؛ حيث تلعب أدوارًا مهمة على المستويْن: الروحي والسياسي، بخاصَّة في دول غرب افريقيا، مثل:

السنغال ونيجيريا؛ فهي تمتلك نفوذًا واسعًا يشبه تأثير جماعات الضغط في الدول المتقدمة؛ حيث تمارس تأثيرًا انتخابيًا ملموسًا، وتسهم في توجيه السياسات العامَّة لبلدانها، لا سيَّما على المستوى الإقليمي. ويعود ذلك إلى الدوْر المحوري الذي تلعبه الظاهرة الصوفية في غرب أفريقيا؛ حيث يعتمد العديد من رؤساء الدول والحكومات على دعم مشايخ التيجانية الذين يملكون مؤسَّسات دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية ذات تأثير واسع (زلماط، 2012).

وفي إطار هذه الدبلوماسية الروحية، سعى المغرب إلى استثمار الروابط الدينية والزخم الروحي المستند إلى مؤسَّسة إمارة المؤمنين، عبْر تعزيز مركزية هذه المؤسَّسة في توجيه السياسة الخارجية المغربية تجاه أفريقيا؛ فمن خلال تكثيف توظيف رمزية المغرب الدينية والروحية، تمكَّن من توثيق علاقاته بدول الساحل وغرب أفريقيا التي تأثرت بالموروث الديني المغربي؛ حيث ينتمي أغلب سكانها إلى الطُرق الصوفية. ويأتي هذا في سياق استراتيجية مغربية تهدف إلى استعادة دوْرها الجيوسياسي داخل القارة الأفريقية، وإعادة التوازنات الإقليمية، عبر تطوير آليات التعاون الثقافي والديني والاقتصادي والأمني، وبناء شراكات استراتيجية مع الدول الأفريقية، من أجل مواجهة تحديات التنمية والتهديدات الإرهابية التي تؤثر على استقرار وأمن بلدان شمال وغرب إفريقيا وأمنها.

وضمن هذا النهج، عمل المغرب على توطيد علاقاته مع بعض حكومات غرب أفريقيا، مثل: السنغال ودول الساحل جنوب الصحراء كمالي والنيجر، من خلال احتضان أتباع الطريقة التيجانية الذين يشكِّلون قوة ضغط داخل بلدانهم. وقد تجسَّد هذا الاحتضان في تنظيم ملتقيات عالميَّة للطريقة التيجانية في مدينة فاس منذ عام 1987م، إضافة إلى تقديم الدعم للزوايا التابعة لها في دول غرب أفريقيا، واستضافة شيوخ التيجانية من السنغال للمشاركة في الدروس الحسنية التي تُقام في القصر الملكي خلال شهر رمضان من كلِّ سنة.

وتعزز هذا الإشعاع الروحي المغربي منذ إنشاء معهد محمد السادس لتكوين الأئمة في الرباط عام 2015م، الذي يهدف إلى نشر قيَم الإسلام الوسطي، والتعريف بالنموذج المغربي في الإصلاح الديني. ويضمُّ المعهد طلابًا من مالي وتونس وغينيا وساحل العاج ودول أفريقية أخرى، ممَّا يعكس المكانة الروحية والحضارية للمغرب كمرجع ديني في القارَّة. كما تواصل المغرب مبادراته من خلال بناء المساجد والمدارس القرآنية وترميمها، وطباعة المصاحف وتوزيعها، ومنح الطلاب الأفارقة فرص متابعة دراستهم في الجامعات المغربية، مما يعزِّز دوْر المغرب في نشر قيَم الاعتدال والاستقرار المذهبي والروحي في القارَّة الأفريقية.

وفي هذا الإطار، يبرز مشروع بناء مسجد محمد السادس في أبيدجان، عاصمة كوت ديفوار، الذي تمَّ تدشينه عام 2017م، كأحد المبادرات المغربية المهمة لتعزيز الروابط الروحية والدينية بين المغرب وأفريقيا. وقد جاء بناء هذا المسجد ليكون صرحًا دينيًا يعكس عمق العلاقات التاريخية والثقافية بين البلدين، ويؤكد التزام المغرب بدعم التعايش الديني وتعزيز الإسلام الوسطي المعتدل في القارة الأفريقية. ويُعَدُّ هذا المسجد نموذجًا لما يمكن أن تقدمه الدبلوماسية الروحية المغربية من مساهمة فعَّالة في ترسيخ الاستقرار الروحي والديني في غرب أفريقيا.

إضافة إلى ذلك، فإنَّ التأثير المغربي في غرب أفريقيا يمتد إلى دعم المؤسَّسات الدينية الكبرى، وتعزيز العلاقات مع مشايخ الصوفية، وتنظيم المؤتمرات والملتقيات الدينية التي تجمع الزعامات الروحية من مختلف أنحاء القارَّة. وتستمر هذه الجهود من خلال إرسال البعثات الدينية، وتأهيل الأئمة، وإمداد المجتمعات الأفريقية بالمناهج الإسلامية المغربية التي تقوم على التسامح والاعتدال، مما يسهم في نشر ثقافة السلم والتعايش الديني في القارَّة الأفريقية.

الفصلُ الرابع:

دوْر دبلوماسيَّة المملكة المغربية في إرساء الأمن والاستقرار في أفريقيا

يُعَدُّ المغرب من طليعة الدول الرائدة في دعم عمليات حفظ السلام في أفريقيا؛ حيث يشارك بشكل فعّال في بعثات الأمم المتحدة الميدانية عبر إرسال قوات عسكرية وأمنية مدربة؛ فخلال العقود الماضية، نشر المغرب وحداته في مناطق نزاع متعددة كجمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو الديمقراطية وساحل العاج؛ حيث اضطلعت بدور مهم في حماية المدنيين، وتعزيز الاستقرار، وتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين والمحتاجين (عماري، 2009).

وإلى جانب الحضور العسكري، لعبت الدبلوماسية المغربية دوْراً مهماً في حلِّ النزاعات في غرب أفريقيا، معتمدة على الروابط التاريخية والاقتصادية والدينية التي تربطها بالمنطقة؛ حيث قادت الرباط وساطات ناجحة، مثل دعم المصالحة في مالي خلال أزمة 2012م، وتعزيز الاستقرار في كلٍّ منْ غينيا بيساو وساحل العاج.

علاوة على ذلك، تقوم السياسة الخارجية المغربية على مبدأ الحوار والتوافق؛ حيث تُفضِّل العمل من خلال مؤسَّسات إقليمية، كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس). كما تسعى إلى تحقيق استقرار مستدام عبر مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تُعَدُّ أساساً لتعزيز الأمن والتعاون الإقليمي.

وبناءً عليه، وقصد مقاربة دوْر دبلوماسية المملكة المغربية في إرساء الأمن والاستقرار في أفريقيا سنعمل على تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، سنخصِّص (المبحث الأول) لدراسة وتحليل مدى مساهمة المغرب العسكرية ضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، على نتناول في (المبحث الثاني) تجليات مساهمة الدبلوماسية المغربية في فضِّ المنازعات البينية لدول غرب أفريقيا.

المبحث الأوَّل: مساهمة المغرب العسكرية ضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا

شكَّل انضمام المغرب للاتحاد الأفريقي ونيله عضوية مجلس السلم والأمن الأفريقي لولايتيْن، حدثاً بارزاً في مسار التوجُّه الدبلوماسي المغربي تجاه القارة الأفريقية، بيْد أنَّ هذا التتويج جاء في ظلِّ الدوْر المحوري الذي أضحى يلعبه المغرب بغية الحدِّ من التهديدات الأمنية المتزايدة التي أضحت تشهدها المنطقة، سواءٌ على مستوى الاتفاقيات الثنائية الأمنية التي يبرمها مع بلدان القارَّة، أو عمله الدبلوماسي داخل المجلس الأفريقي الذي يعتبر الركيزة الرئيسة في صوْن السلم والأمن الأفريقييْن. كما عزَّز المغرب هذا التوجُّه– تحقيق السلم والأمن الأفريقييْن–من خلال إشراك القضايا الأمنية للقارة المطروحة داخل المجلس الأفريقي مع المنتظم الدولي الذي يؤكد العزم المغربي في تحقيق السلام والتنمية في المنطقة، ويشكِّل الأمن بمختلف أشكاله أحد التحدِّيات الرئيسة التي تواجه القارة الأفريقية منذ عقود. وقد شكّل هذا التحدِّي دافعًا أساسيًا وراء التوجُّه الاستراتيجي المغربي نحو الدول الأفريقية، نظرًا لتزايد حجم التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة. وفي إطار انضمام المغرب إلى الاتحاد الأفريقيّ، وحصوله على عضوية المجلس الأفريقي، أخذ زمام المبادرة داخل هذه الهيئة لتعزيز أسُس السلام والاستقرار، ودفع عجلة التنمية في القارَّة (لحسيني، 2015).

ويُعَدُّ التوجُّه الأفريقي في السياسة الخارجية المغربية من القضايا البارزة التي تتَّسم بالراهنية، نظرًا لحيويتها وتطلعها نحو آفاق مستقبلية واعدة للقارَّة. ومع ذلك، فقد أصبحت النزاعات الإقليمية التي تشهدها المنطقة أحد الأسباب الرئيسة وراء تصاعد العديد من التهديدات الأمنية، مثل: الجريمة المنظمة، والإرهاب، والهجرة غير النظامية. وقد أعاقت هذه الأوضاع الجهود المبذولة لتحقيق تطلُّعات شعوب أفريقيا في السلام والازدهار.

وأمام هذا الواقع، أصبح من الضروري أنْ تُولي الدبلوماسية المغربية اهتمامًا متزايدًا بالقضايا الأمنية التي تهدد أمن شعوب القارة واستقرارها. ونتيجةً لتنامي هذه التحدِّيات الإقليمية، أعادت الدبلوماسية المغربية، خلال العقدين الماضيين، صياغة أولوياتها تجاه المنطقة لتتماشى مع احتياجاتها الأمنية ومتطلباتها التنموية.

ويضطلع المغرب بدوْرٍ محوريٍّ في حفظ السلام والاستقرار في القارة الأفريقية، ويظهر ذلك بجلاء من خلال اعتراف عدد من رؤساء الدول والمسؤولين الدبلوماسيين الأفارقة بالدور الفعَّال والمهم الذي لعبته المملكة المغربية في مجال حفض السلم والأمن خلال فترة عضويته للمجلس الأفريقي.

كما أكد "معهد الدراسات الأمنية" الذي يقع في "بريتوريا" في جنوب أفريقيا على المجهودات الكبيرة التي قامت بها المملكة المغربية في مجال حفظ السلام في أفريقيا؛ حيث أكد المعهد أنه منذ استقلال المغرب كانت له العديد من المشاركات في عمليات حفظ السلام الأمميَّة في القارَّة (أنغولا، ساحل العاج، الصومال) ، مضيفاً أنَّ المغرب ما زال مشاركاً حاليَّاً بقوَّاته التي تقوم بعملها في كُلٍّ منْ: "جمهورية إفريقيا الوسطى" و"الكونغو الدمقراطية،" وهو الأمر الذي يعزز ثقة الأفارقة في نيَّة المغرب في تحقيق السلام والاستقرار لبلدان القارة.

هذا، وقد شهدت فترة عضوية المغرب بمجلس السلم والأمن الأفريقي للفترة ما بين2018–2020م انتخابه لرئاسة مجلس السلم والأمن الأفريقي الجهاز الرئيس والمسؤول عن حفظ السلم والأمن الأفريقي بمساهمته الفعَّالة في تحسين أساليب عمل المجلس، وتعزيز الممارسات الفُضلى في عمل منظمة الاتحاد الأفريقيّ، وبالتالي، فإنَّ انتخابه لهذا المجلس يمثل تجسيداً واضحاً لجهود الدبلوماسية المغربية في أفريقيا، واعترافاً منها بالدوْر المغربي في الأمور التي تتعلق بالحدِّ من النزاعات، وتسويتها وإدارتها من داخل الاتِّحاد الأفريقي وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات، تحت قيادة صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، الذي أكد في خطابه الملكيّ الذي ألقاه في القمة 82 للاتحاد الأفريقي

المنعقدة في يناير 2017م في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا"؛ فبمجرَّد استعادة المملكة المغربية لمكانتها فعليًّاً داخل الاتحاد، والشروع في المساهمة في تحقيق أجندته، فإنَّ جهودها ستنصبُّ على لمِّ الشمْل، والدفع به إلى الأمام، فرئاسة المغرب لهذا الجهاز يشكِّل خطوة استراتيجية محورية وأساسية لتجسيد الرؤية الملكية للعمل الأفريقي المشترك فيما يتعلق بالسلم والأمن داخل القارة الأفريقية، باعتبارهما عاملَيْن أساسيَيْن في الرفاه والازدهار للإنسان الأفريقي (الندوي، 2018).

وقد جاء هذا التوجُّه الاستراتيجي المغربي في تحقيق الأمن والسلام في أفريقيا في ظلِّ التحديات والتهديدات التي تواجه بلدان المنطقة، التي من المفروض على هذه الأخيرة احتواءها وإدارتها بشكل عقلاني، بخاصَّةٍ في قضايا: التغيُّرات المناخية، التطرف العنيف، الأمن السيبراني... فهذه التهديدات تشكِّل تحدّياً واضحاً للدول الأفريقيَّة جمعاء؛ فعلى سبيل المثال: تتعرض الدول الجزرية الصغيرة في أفريقيا بحُكْمِ تواجدها في الخطِّ الأمامي لتهديدات استثنائية تهدد وجودها واستقرارها وبهذا، للمغرب أولويات خلال ترأسه لهذا المجلس الأفريقي تتجسد في العديد من القضايا المتنوعة، أبرزها: تغيُّر المناخ، العدالة الانتقالية، مكافحة الإرهاب، التطرف العنيف، إصلاح قطاع الأمن في البلدان الأفريقية، وكذلك الربط بين السلم والأمن والتنمية. كما أنَّ انتخاب المغرب لرئاسة المجلس هو اعتراف من البلدان الأفريقية بالجهود المغربية المبذولة في مجال حفظ السلم والأمن الأفريقي، وأيضاً ثقتهم الكاملة والقوية في قدرة المغرب على لعب هذا الدوْر داخل الاتِّحاد الأفريقي، نظراً لتجاربه وخبراته المتراكمة لسنين في مجال حفظ السلم والأمن (بوزنار، 2023).

وقد تميزت فترة انتخاب المغرب لرئاسة مجلس السلم والأمن الأفريقي باتِّخاذ قرارات مهمة، تتمثل أساساً في "رفع تعليق عضوية السودان في أنشطة الاتِّحاد جميعها، عقد جلسة وزارية لمجلس السلم والأمن في نيويورك، واللقاء حول التفاعل بين مجلس السلم والأمن ومفوضية الاتِّحاد، والاجتماع المهمّ الذي يتعلق بالتغيُّرات المناخية وتأثيرها على الدول الجزرية؛ فبخصوص مشكلة التغيُّرات

المناخية في القارَّة الأفريقية، فقد أشاد السيِّد: موسى فاكي محمد، الذي كان يشغل منصب رئيس مفوضيَّة الاتِّحاد الأفريقي في المبادرات المغربية في مجال التغيُّرات المناخية وعواقبها على الدول الأفريقية، بخاصَّة البلدان الأفريقية الساحلية، وذلك عقب اجتماع جمعه بالممثل الدائم للمغرب في الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيِّد: محمد عروشي، الذي أشار على أنَّ المبادئ التوجيهية والأساسية للرئاسة المغربية للمجلس الأفريقي تتمثل أساساً في المحافظة على الوحدة الأفريقية، والتعاون في مجمل القضايا التي من شأنها تعزيز الاندماج الإقليمي الأفريقي (لطفي، 2016).

وكبُرْهانٍ على لجهود المبذولة للعمل الدؤوب الذي قام به المغرب في تعزيز السلام والاستقرار في القارة الأفريقية داخل أروقة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، جدَّدت البلدان الأفريقية ثقتها في العمل الدبلوماسي المغربي في نصرة القضايا الأفريقية، بخاصَّةٍ الأمنية منها؛ حيث تمَّ انتخابه خلال القمة 35 للاتِّحاد الأفريقي عضواً في مجلس السلم والأمن الأفريقي للفترة ما بين 2025/2022م، كما تمَّت خلال عضويته للمجلس رئاسته للهيئة التقريرية للاتحاد؛ حيث اندرجت الرئاسة المغربية للمجلس في إطار استمرارية التزاماتها من أجل أفريقيا تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار، كما أنَّ هذه الرئاسة تشكل أيضاً تتويجاً لجهود دبلوماسية المملكة المغربية في خدمة القضايا الأفريقية (أشلواح، 2007).

وخلال فترة رئاسة المغرب لهذا المجلس، ومن منطلق التزامه وعزمه على خدمة الأجندة القاريَّة في مجال السلام والأمن، احتضن المغرب خلال رئاسته للمجلس ندوة سياسية في مدينة إلى 27 طنجة من (25 أكتوبر 2022م بشأن "تعزيز الارتباط بين السلام والأمن والتنمية... آفاق تكامل إقليمي، وذلك بشراكة مع إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن بالاتحاد الأفريقي؛ حيث تميزت الرئاسة المغربية بتنظيم اجتماعيْن وزاريْن مخصَّصيْن لموضوعيْ: التنمية ومحاربة التطرف، كرافعتيْن

لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتغيُّر المناخ والسلام والأمن: تعزيز المرونة والتكيف من أجل الأمن الغذائي في الدول الجزرية الأفريقية. بالإضافة إلى ما سبق، قامت المملكة المغربية خلال فترة عضويتها للمجلس الأفريقي بالعديد من الأشغال الهادفة لتعزيز دعائم السلام الاستقرار في أفريقيا؛ حيث إنَّها في نونبر 2023م جددت التزامها بخصوص الأوضاع في البلدان الأفريقية التي تجتاز أزمات، وذلك خلال مختلف اجتماعات المجلس. كما أكدت على التزامها الراسخ بالوحدة الترابية للدول الأفريقية وأهمية تبنِّي الحوار سبيلاً لتسوية هذه الأزمات. ودعمها لكافة المبادرات والإجراءات الرامية إلى إرساء السلم وتعزيز التنمية السوسيو– اقتصادية في جنوب السودان، الذي يعيش حرباً أهلية داخلية. مؤكدة على ضرورة دعم هذا البلد الشقيق للتغلُّب على التحدِّيات المتعددة التي يواجهها، وإرساء السلم والأمن، وتحقيق الأمن الغذائي، وكذا تدبير أزمة اللاجئين والنازحين.

كما شددت وزارة الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين في الخارج، خلال اجتماع للمجلس خلال شهر نونبر 2023م على أهميَّة تبنِّي الحوار سبيلاً لحلِّ الأزمة في السودان، مجددة التأكيد على تضامن مجلس السلم والأمن الأفريقي مع هذا البلد، من أجل تجاوز أزمته الداخلية، ودعمه الثابت لأمنه واستقراره ووحدته الترابية. ودعت المملكة المغربية، خلال الشهر نفسه، إلى دعم جهود السلم والأمن والتنمية في كُلٍّ من الغابون والنيْجر، من أجل إنجاح العمليات الانتقالية في هذيْن البلديْن.

وفي أبريل من العام نفسه، جدَّد المغرب التأكيد على التزامه الراسخ بمبدأ التضامن النشط من أجل مواكبة البلدان الأفريقية في عملياتها للانتقال السياسي نحو النظام الدستوري. مؤكدة خلال اجتماع غير رسمي بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأربع دول أفريقية تمرُّ في مرحلة انتقال سياسيّ: بوركينا فاسو وغينيا ومالي والسودان، (على ضرورة عدم ترك هذه البلدان الأفريقية في عزلة خلال أوقات الأزمة، وذلك بروح من التضامن والتعاطف. وفي أكتوبر 2023م أكد المغرب

دعمه للطلب الذي تقدمت به الحكومة الاتحادية الصومالية، من أجل تعليق تقني لمدة ثلاثة أشهر للمرحلة الثانية من انسحاب قوَّات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، التي كانت مقررة بتاريخ 30 شتنبر 2023م.

كما جدد المغرب التأكيد على العلاقة بين الإرهابيين والجماعات الإجرامية والانفصالية وباقي الجماعات المرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود. وأوصى مجلس السلم والأمن الافريقي في هذا الصدد بالانكباب بشكلٍ عاجلٍ على معالجة العواقب طويلة المدى التي يمكن أن تترتب عن التصدِّي لهذا الوضع الخطير للتعاون والعلاقات بين الإرهابيين وباقي الجماعات الإجرامية والانفصالية، ومختلف الجماعات المرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وشدَّد المغرب في هذا الصدد على الحاجة الملحَّة لتبنِّي مقاربة متعددة الأبعاد بهدف مكافحة التهديد الإرهابي في أفريقيا بشكل فعَّال، مؤكداً خلال الاجتماع التشاوري الثالث بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والهيئات التداولية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، الذي انعقد يومي 20و25غشت2023م على الحاجة الملحَّة لتبنِّي مقاربة متعددة الأبعاد، شمولية ومندمجة، من أجل مكافحة فعَّالة للتهديد الإرهابي الذي تعاني منه العديد من البلدان الأفريقية.

كما دعا المغرب إلى اعتماد حكامة أفريقية أفضل للفضاء السيبراني، مشدِّداً على ضرورة احترام مبادئ القانون الدولي المطبَّقة في الفضاء السيبراني، وكذلك على البلدان الأفريقية للإجراءات الملائمة لضمان أمن بنيتها التحتية، وأنظمة وسلامة بياناتها من أجل التصدِّي للتهديد السيبراني في القارَّة. مبرزاً خلال اجتماع لمجلس السلم والأمن الأفريقي حول تأثير الأمن السيبراني على السلم والأمن في أفريقيا، على حاجة البلدان الأفريقية إلى إعداد تشريعات وطنية وقوانين ملائمة لضمان الحفاظ على الثقة في الفضاء الرقمي، والسهر على أنْ تسهم هذه القوانين في إرساء تعاون قاريّ فعَّال في هذا المجال.

وقد أكَّد كذلك المغرب فيما يتعلق بحماية اللاجئين على أهميَّة عمليات تسجيل وتوثيق اللاجئين كآلية أساسية لضمان حمايتهم، وقطع الطريق أمام كل محاولات تسييس هذه الفئة التي تعيش في أوضاع هشة واستغلالها، وذلك خلال اجتماع لمجلس السلم والأمن الأفريقي خُصِّص للتفاعل مع مفوضيَّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن مراقبة تنفيذ التزامات "قمة مالابو" الاستثنائية حول القضايا الإنسانية، على أنَّ تسجيل اللاجئين وتحديد هويتهم يُعَدُّ شرطاً أساسيَّاً لتنفيذ العناصر الثلاثية لولاية المفوضية، والمتمثلة في: الحماية الدولية، ومنح المساعدة، والبحث عن حلول دائمة.

كما أدان المغرب أيَّ استغلال للاجئين وتجنيد الأطفال في مخيَّمات اللاجئين في المليشيات المسلحة. وبخصوص قضايا الديمقراطية في أفريقيا، دعا المغرب إلى إرساء تعاون وثيق بين مجلس السلم والأمن التابع للاتِّحاد الأفريقي واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنيَّة بحقوق الإنسان، والديمقراطيَّة، والحكامة، ومنصَّة الهندسة الأفريقيَّة للحكامة، وذلك من أجل مواجهة التحدِّيات المتعددة التي تواجه القارَّة.

كما أكد المغرب عزمه على وضع تجربته في مجال الحكامة الديمقراطية والانتخابية رهن إشارة البلدان الأفريقية الشقيقة. وتنبع هذه الإرادة من التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس للمساهمة مع كافة الأفارقة الذين يأملون في نهوض أفريقيا تتولى بنفسها تنظيم عملياتها الانتخابية، وتوفر لهذا الغرض قدرات مؤسَّسية قوية، وذات مصداقيَّة.

المبحث الثاني: مساهمة الدبلوماسيَّة المغربيَّة في فضِّ المنازعات البينيَّة لدول غرب أفريقيا

تشكِّل القارة الأفريقية محورًا استراتيجيًا في السياسة الخارجية المغربية، نظراً لما تعانيه من نزاعات وصراعات تؤثر سلباً على استقرارها ومسار تنميتها.

وفي هذا الإطار، تواجه دول غرب أفريقيا تحدِّياتٍ معقَّدةً على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، الأمر الذي يتطلب تدخلات فعّالة من الأطراف الإقليمية والدولية لتعزيز السلم والتعاون. ومن هذا المنطلق، برز المغرب كفاعل أساسي في تسوية النزاعات البينية في المنطقة، مستنداً إلى إرثه التاريخي العميق، وعلاقاته المتينة مع دول القارَّة.

وعبر رؤية استراتيجية تقوم على: الوساطة الدبلوماسية، والتعاون الأمني، وتعزيز الشراكات، يسهم المغرب بشكل فعّال في تحقيق الاستقرار والسلام، مُترجماً بذلك رؤيته الطموحة نحو وحدة القارَّة وتنميتها المستدامة؛ حيث تؤدّي الدبلوماسية المغربية دوْرًا محوريًا في حلِّ العديد من النزاعات البينيَّة في دول غرب أفريقيا، مستندةً إلى رؤية استراتيجية شاملة تراعي الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية. هذا النهج برز بشكل واضح في معالجة نزاعات محدَّدة أثرت على استقرار المنطقة.

ويمكن رصد مساهمة الدبلوماسية المغربية في حلِّ المنازعات البينية في بلدان غرب أفريقيا فيما يأتي:

تتجسَّد مَساعي الدبلوماسية المغربية في حلِّ المنازعات البينية في غرب أفريقيا من خلال لعبه دوْر الوسيط في حلِّ النزاع في مالي بين عامي 2012 و2015م، الذي يُعَدُّ من أكثر الأزمات تعقيدًا التي واجهتها منطقة غرب أفريقيا (كريم، 2021)؛ حيث تشابكت فيه الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية على نحوٍ غير مسبوق. بدأت الأزمة مع انقلاب عسكري في مارس 2012م، أطاح بالرئيس أمادو توماني توري، مما خلق فراغًا سياسيًا استغلته الجماعات المسلحة في شمال مالي

لتعزيز نفوذها، والسيطرة على مساحات شاسعة من البلاد. وقد تصاعدت الأمور بشكلٍ ملحوظٍ حين هيمنت جماعات، مثل: "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، المطالبة باستقلال الشمال، إلى جانب جماعات إرهابية، مثل: "القاعدة في المغرب الإسلامي" و"أنصار الدين"، على مناطق شمالية، الأمر الذي عمّق التوترات بين الحكومة المركزية والجماعات المحليَّة.

وفي خضَمّ هذا السياق المضطرب، لعبت الدبلوماسية المغربية دوْرًا بارزًا في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، والعمل على إيجاد حلول سياسية تدعم الاستقرار. كان للمغرب دوْرٌ أساسيٌّ في استضافة محادثات السلام في مدينة مراكش عام 2014م، التي جمعت بين ممثلي الحكومة الماليَّة والجماعات المسلحة؛ حيث ركزت الجهود المغربية على تقريب المواقف، وتقديم مقترحات تحقق المصالحة الشاملة. هذه المبادرات أسهمت بشكل غير مباشر في تمهيد الطريق لتوقيع "اتفاق الجزائر" عام 2015م، الذي تضمّن التزامات رئيسة تتعلق بمنح المزيد من الحكم الذاتي للمناطق الشمالية، وضمان مشاركة جماعات الشمال في مؤسَّسات الدولة. علاوة على ذلك، استمر المغرب في دعمه لمالي، حتى بعد تصاعُد الأزمة مجددًا في أعقاب انقلاب 2021م؛ حيث أكَّد التزامه بتعزيز الحوار الوطنيّ، وبناء جسور الثقة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية (غاشي، 2014).

ما ميّز الدوْر المغربي هو حياده وشفافيته، الأمر الذي أكسبه ثقة الأطراف المتنازعة؛ حيث تمكَّن المغرب من الاستفادة من علاقاته التاريخية مع دول غرب أفريقيا لتقديم حلول شاملة وواقعية. هذا الدوْر لم يقتصر على مالي فقط؛ بل كان جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز الاستقرار في منطقة الساحل؛ حيث يُعَدُّ الاستقرار في مالي محورًا حيويًا لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تهدِّد أمن المنطقة بأسرها.

وبالرَّغم من نجاح الجهود المغربية في تهدئة التصعيد وتمهيد الطريق لعودة النظام السياسي في مالي، إلا أنَّ التحديات لا تزال قائمة، بخاصَّةٍ مع استمرار نشاط الجماعات الإرهابية، وتعثر

تنفيذ بعض بنود اتِّفاق الجزائر. ومع ذلك، يبقى التدخل المغربي نموذجًا للدبلوماسية الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق السلم الإقليميّ، واستثمار القوَّة الناعمة لإيجاد حلول مستدامة تعود بالنفع على مالي ودول غرب أفريقيا بشكلٍ عامّ.

كانت هذه الجهود جزءًا من استراتيجية أوسع اعتمدها المغرب؛ حيث أدرك أنَّ النزاعات في دول غرب أفريقيا لا يمكن حلُّها عبر التدخلات العسكرية فقط؛ وإنَّما تتطلب حلولًا سياسية ودبلوماسية تسعى إلى معالجة جذور الأزمة؛ فالدبلوماسية المغربية ركزت على تقديم حلول عملية ومتوازنة تراعي مصالح الأطراف جميعهم، وتضمن استدامة السلام، وهو ما تجلَّى في دعم المغرب للحوار الوطني في مالي خلال مراحلَ لاحقة، لا سيَّما في أثناء المرحلة الانتقالية في أعقاب انقلاب 2021م. وقد أعادت هذه المبادرات التأكيد على التزام المغرب بدعم مسار الاستقرار السياسي في المنطقة.

من جهة أخرى، استفادت الدبلوماسية المغربية في كل هذه الجهود من علاقات تاريخية عميقة ومتينة مع دول غرب أفريقيا، إلى جانب رؤية استراتيجية تستند إلى قيَم التضامن الأفريقي. هذه العلاقات لم تُستخدَم فقط كأداة لتعزيز الحوار السياسي، وإنَّما أيضًا كوسيلة لدعم الأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية، مما جعل من المغرب شريكًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار المستدام في المنطقة. وبذلك، برهن المغرب على أنَّ القوة الدبلوماسية يمكن أنْ تكون وسيلة فعَّالة لحلِّ النزاعات، إذا ما اقترنت برؤية شاملة تتعامل مع أبعاد الأزمة بشكلٍ متكامل.

وما يجعل الدور المغربي مميزًا هو استناده إلى رؤية استراتيجية تسعى إلى تثبيت الاستقرار الإقليمي عبر دعم حلول طويلة الأمد، بعيدًا عن التدخُّلات المؤقَّتة أو الأحادية.

كان لهذا النهج أثرٌ واضح في تعزيز التعاون بين الأطراف المالية؛ حيث نجحت الوساطة المغربية في تقديم نموذج للحوار يمكن تكراره في أزمات مشابهة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

كما أنَّ توقيع اتِّفاق الجزائر لم يكن مجرد نهاية لمسار سياسي؛ بل كان بداية لإعادة بناء مالي على أسُس جديدة تراعي الخصوصيات المحليَّة، وتضمن استدامة السلام.

إنَّ مساهمة المغرب في تمهيد الطريق لتوقيع هذا الاتفاق تعكس عمق التزامه بالقضايا الإقليمية؛ حيث لم يسعَ فقط إلى تحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة؛ بل ركَّز أيضًا على تعزيز التعاون بين دول المنطقة لمواجهة التحدِّيات المشتركة، مثل: الإرهاب والجريمة المنظمة. وبهذا الدوْر، أصبح المغرب طرفًا موثوقًا في دعم الحلول الإقليمية التي لا تتوقف عند حدود دولة واحدة؛ بل تمتدُّ لتشمل استقرار المنطقة بأكملِها.

أظهر المغرب من خلال دعمه المستمر للحوار الوطني في مالي عمق التزامه بتحقيق الاستقرار وتعزيز المصالحة الوطنية في هذا البلد الذي يعاني من أزمات سياسية متكررة؛ ففي أعقاب الإنقلاب العسكري الذي شهدته مالي عام 2021م، أكَّد المغرب مجددًا حرصه على مواكبة المرحلة الانتقالية السياسية، مع التركيز على تقديم الدعم الدبلوماسي الذي يُعزِّز المساعي لتحقيق السلام والوحدة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية.

هذا الالتزام يعكس ديمومة الجهود المغربية؛ حيث لم يقتصر دوْرها على حلِّ الأزمات السابقة التي حدثت بين عامي 2012 و2015م؛ بل امتدَّ ليواكب التطورات الجديدة، ويسهم في تقوية أسُس الحوار الوطني المالي.

وقد تجلَّى هذا الدعم المستمر من خلال تعزيز الروابط الدبلوماسية مع الأطراف المختلفة؛ حيث ركَّز المغرب على تقريب وجهات النظر بين الحكومة المؤقتة والجماعات المحلية والفصائل السياسية المتنازعة. ولتحقيق ذلك استندت الدبلوماسية المغربية في هذه المرحلة على نهجٍ يقوم على التوازن والحياد، وهو ما أكسبها ثقة الأطراف المتنازعة، وجعلها شريكًا موثوقًا في بناء مسار الانتقال السياسي. كما أنَّ المغرب من خلال دعمه للحوار الوطني سعى إلى معالجة القضايا الجوهرية التي

تؤثر على الاستقرار في مالي، مثل: التهميش السياسي والاجتماعي، وضمان تمثيل المناطق الشمالية في عمليات صنع القرار.

لم يقتصر الدعم المغربي على الجوانب السياسية فقط؛ بل امتدَّ ليشمل تعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لدفع عجلة المصالحة وتسريعها؛ حيث لعب دوْر الوسيط في تقريب المواقف بين مالي ودول الجوار التي تأثرت بتبِعات الأزمة.

هذا الالتزام المستمر يعكس رؤية المغرب تجاه بناء الاستقرار الإقليمي كجزءٍ لا يتجزأ من جهود المغرب الدبلوماسية؛ حيث سعى إلى تحقيق الاستقرار في مالي بشكل ينعكس إيجابيًا على منطقة الساحل بأكملها.

وبالنظر إلى الأزمات المستمرة في مالي، يُعَدُّ الدعم المغربي للحوار الوطني نموذجًا للدبلوماسية المتجددة التي لا تتوقف عند معالجة الأزمة بشكل مؤقت؛ بل تمتدُّ لتواكب التحديات الجديدة، وتعمل على وضع أسُس طويلة الأمد لاستدامة السلام.

هذه الجهود تؤكد أنَّ المغرب ليس فقط طرفًا في حلِّ النزاعات؛ بل شريكًا في بناء مسار تنموي وسياسي شامل يتجاوز حدود الأزمة الحالية.

وإلى جانب الأزمة المالية، فقد لعبت الدبلوماسية المغربية دوْرًا محوريًا في إدارة الأزمة الرئاسية في غامبيا عام 2017م؛ حيث نجحت في دعم الجهود الإقليمية التي قادتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بهدف حلِّ النزاع بشكل سلميّ، وتجنُّب التصعيد إلى مستويات خطيرة؛ حيث كان التنسيق المغربي مع "الإيكواس" ملموسًا وفعّالًا، وأسهم في تعزيز موقف المجموعة الحازم ضدَّ استمرار يحيى جامع في السلطة بعد خسارته في الانتخابات. وقد أظهرت الدبلوماسية المغربية خلال هذه الفترة إدراكًا واضحًا لحساسية الوضع وتداعياته المحتملة على السلم الإقليمي، مما جعلها شريكًا مهمًا في الدفع نحو حلول توافقية (العجلاوي،2017).

ومن أبرز مساهمات المغرب في هذه الأزمة، تمكُّنه من إقناع يحيى جامع بقبول مغادرة السلطة طوعًا، مع توفير ملجأ سياسي له في غينيا الاستوائية كجزء من التسوية التي ضمنت انتقالًا سلميًا للسلطة.

هذا الحل السياسي لم يكن مجرد إجراء لإنهاء الأزمة؛ بل كان خطوة استراتيجية ساعدت على تجنُّب أيِّ تصعيد للعنف، أو نشوب مواجهة عسكرية كانت ستؤدِّي إلى خسائر بشرية، وتعميق التوترات في غامبيا والمنطقة.

علاوة على ذلك، أكد الدور المغربي في هذه الوساطة قدرته على العمل كحلقة وصل بين الأطراف المتنازعة ودول الإقليم؛ حيث ساعدت خبرة المغرب الدبلوماسية وعلاقاته التاريخية مع دول غرب أفريقيا على تحقيق توافق يحترم إرادة الشعب الغامبي، ويُجنِّب البلاد حالة من الفوضى. هذا التعاون الإقليمي الذي قاده المغرب يعكس مدى استثماره في تعزيز السلم والأمن الأفريقييْن، ويبرز مكانته كفاعل مؤثر في حلِّ النزاعات البينية ضمن القارة.

دوْر الدبلوماسية المغربية في هذه الأزمة يُظهر مرة أخرى قدرة المملكة على تسخير أدواتها الدبلوماسية بمرونة وحكمة لمعالجة الأزمات السياسية الأكثر تعقيدًا، مما يجعلها نموذجًا يُحتذى به في إدارة النزاعات بأسلوب سلمي يُراعي استقرار المنطقة.

علاوة على ذلك لعبت الدبلوماسية المغربية دوْرًا بارزًا في معالجة النزاعات السياسية في كلٍّ منْ: ساحل العاج وغينيا بيساو؛ حيث أظهرت مرونة وفعالية في التعامل مع الأزمات التي هددت استقرار هذيْن البلدين، بخاصَّة في ساحل العاج، برز دوْر المغرب خلال الأزمات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية؛ حيث شهدت البلاد توترات سياسية حادَّة بين الأطراف المتنافسة. عملت الدبلوماسية المغربية على دعم حكومة الحسن واتارا، الذي كان يواجه تحديات كبيرة في ترسيخ شرعيته السياسية. وقد اعتمد المغرب في هذا السياق على وساطة مباشرة وغير مباشرة؛ حيث ركز

على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، وتعزيز الحوار السياسي كوسيلة لتجاوز الأزمة. هذه الجهود ساعدت في تهدئة التوترات، وضمان استقرار النظام السياسي، مما عزز من مكانة المغرب كوسيط موثوق في المنطقة.

أما في غينيا بيساو، فقد لعب المغرب دورًا مهمًا في تهدئة التوترات بين الفصائل السياسية المتنازعة؛ حيث كانت البلاد تعاني من انقسامات داخلية عميقة أثرت على استقرارها السياسي والاجتماعي. ركزت الدبلوماسية المغربية على تقديم حلول توافقية تحترم السيادة المحلية، وتراعي مصالح الأطراف جميعهم، مما أسهم في تخفيف حدَّة التوترات، وتهيئة الظروف لتحقيق مصالحة وطنية.

وقد استفادت الدبلوماسية المغربية في هذا الإطار من علاقاتها التاريخية مع دول غرب أفريقيا؛ حيث اعتمدت على نهج يقوم على الحياد والشفافية، مما أكسبها ثقة الأطراف المتنازعة.

ولا شكَّ في أنَّ الدوْر المغربي في هذه الأزمات يعكس التزام المملكة بتعزيز السلم والاستقرار في غرب أفريقيا؛ حيث لم تقتصر جهود المغرب على تقديم الدعم السياسي فقط؛ بل شملت أيضًا تعزيز التعاون الإقليمي لضمان استدامة الحلول. هذا النهج يؤكد قدرة المغرب على توظيف أدواته الدبلوماسية بفعالية لمعالجة الأزمات السياسية الأكثر تعقيدًا، مما يعزز من مكانته كفاعل رئيس في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

إلى جانب اهتمامه بمعالجة النزاعات السياسية في دول غرب أفريقيا، أبدى المغرب التزامًا واضحًا بمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية التي تُعَدُّ من أبرز مصادر عدم الاستقرار في المنطقة؛ حيث تشكل قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة تهديدًا مستمرًا للسلم والأمن الإقليميين. وقد أظهر المغرب من خلال جهوده الدبلوماسية والأمنية قدرة استثنائية على معالجة هذه القضايا الحساسة بأسلوب شامل يتماشى مع رؤية متكاملة لتحقيق الأمن الإقليمي.

وفي مواجهة التهديد الإرهابي الذي تشكله جماعات، مثل: "القاعدة في المغرب الإسلامي"، و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" و"بوكو حرام"، ركز المغرب على دعم التعاون الأمني مع دول المنطقة. من أبرز مظاهره تقديم تدريبات أمنية متخصصة لقوات الأمن في دول، مثل: مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر؛ حيث وفّر المغرب برامج تدريب متقدمة تتضمن: تقنيات مكافحة الإرهاب، وتحليل التهديدات، وتأمين الحدود. هذه المبادرات عززت قدرات الأجهزة الأمنية في تلك الدول، مما مكَّنها من التصدِّي بشكل أفضل للتهديدات المتصاعدة.

إضافة إلى ذلك، عمل المغرب على تعزيز التعاون الاستخباراتي مع دول، مثل: السنغال وغينيا وكوت ديفوار؛ حيث أسهمت اتفاقيات تبادل المعلومات الاستخباراتية في إحباط العديد من العمليات الإرهابية وتفكيك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

وقد كان لهذا التعاون أثر ملموس في تحسين قدرة دول المنطقة على التصدِّي للجريمة المنظمة التي تتشابك مع الإرهاب، بما في ذلك تهريب الأسلحة والمخدرات، التي تستخدِم منطقة الساحل كمسار رئيس لأنشطتها الإجرامية.

كما أظهر المغرب التزامًا كبيرًا بدعم الهياكل الأمنية الإقليمية؛ حيث أسهم بفعالية ضمن إطار مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل (G5 Sahel)، التي تضمّ: مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وموريتانيا، وتشاد. هذا الانخراط يعكس رؤية المغرب لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي كأداة لمواجهة التحديات المشتركة؛ حيث يربط العلاقة بين الأمن والتنمية.

من جهة أخرى، أظهر المغرب وعيًا استراتيجيًا بأنَّ مواجهة التحديات الأمنية تتطلب إلى جانب التدابير الأمنية التقليدية تعزيز التنمية الاقتصادية كوسيلة لتقليل النزاعات، وتحقيق الاستقرار طويل الأمد. من خلال هذا النهج المتكامل، يبرهن المغرب مرة أخرى على قدرته على تقديم نموذج

يُحتذى به في تعزيز الأمن الإقليمي، وتوحيد الجهود لمواجهة التهديدات العابرة للحدود بأسلوب يجمع بين الفعالية والحكمة الدبلوماسية (لندوي، 2018).

إجمالاً، يمكن القول: إنَّ مساهمة الدبلوماسية المغربية في حلِّ النزاعات البينية في غرب أفريقيا شكَّل نموذجًا فريدًا يتجاوز الأبعاد التقليدية لمعالجة الأزمات السياسية؛ حيث يرتكز على بناء أسُس متينة لاستقرار طويل الأمد.

هذا النهج المتكامل، الذي يجمع بين الحلول السياسية المستدامة ودعم الأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية، مكّن المغرب من تعزيز الثقة الإقليمية، وتقديم نفسه كشريك موثوق في تحقيق السلم داخل القارَّة الأفريقية. وهذا يتجسد من خلال أنَّ الدبلوماسية المغربية لم تقتصر على الوساطة المباشرة لإيجاد حلول فورية للأزمات؛ بل ركزت أيضًا على خلق بيئة تعزز التفاهم بين الدول من خلال تقوية العلاقات الثنائية، وتعزيز التعاون مع المؤسَّسات الإقليمية، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس). هذه المقاربة ساعدت في وضع أسُس لاستقرار يمتد تأثيره على مختلف قطاعات الحياة في المنطقة.

ومن خلال دوْرها في حلِّ النزاعات، أظهرت المملكة المغربية قدرتها على الموازنة بين معالجة القضايا الأمنية، مثل: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ودعم مسارات التنمية التي تهدف إلى تقليل أسباب النزاعات وإرساء السلام. هذه الجهود أكسبت المغرب موقعًا رياديًا في القارَّة؛ حيث أصبح نموذجًا يُحتذى به لدبلوماسية تُدار بحكمة وبرؤية استراتيجية تضع مصلحة الشعوب الأفريقية في قلب اهتماماتها.

الفصلُ الخامِس:

تنافُسيَّة الدبلوماسيَّة المغربيَّة حوْل منطقة غرب أفريقيا في ظلِّ التحوُّلات الجيوستراتيجيَّة

تشهد منطقة غرب أفريقيا تحوُّلات جيوستراتيجية متسارعة، مما جعلها واحدةً من أبرز الساحات التي تتنافس فيها القوى الإقليمية والدولية لتعزيز نفوذها ومصالحها؛ ففي هذا السياق، تمكَّنت الدبلوماسية المغربية من ترسيخ موقعها المتميز في المنطقة، مستندة إلى رؤية استراتيجية متكاملة تجمع بين تعزيز الشراكات الاقتصادية، وتقوية التعاون الأمني، والانخراط في مبادرات تنمويَّة تخدم الاستقرار الإقليمي.

تأتي هذه الجهود في ظلِّ تحديات كبرى تواجهها المنطقة، من تصاعد الأزمات السياسية والأمنية إلى بروز فاعلين جُدد يسعون إلى إعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية لأفريقيا، مما يجعل الدوْر المغربي في هذا السياق أكثر أهميَّة. وتأسيساً على ذلك سنتناول في هذا الفصل مبحثيْن رئيسيْن:

الأوَّل: يستعرض التحولات الإقليمية الأخيرة وتأثيرها على صناعة القرار الأفريقي، مع التركيز على أبرز معالم هذه التحوُّلات، مثل: اندحار المستعمر التقليدي في دول غرب أفريقيا، وبروز الفاعل الروسي كبديل استراتيجي في المنطقة، والتواجد المغربي وتأثيره في القرار الأفريقي.

الثاني: سوف يُخصَّص للمواقف الدوليَّة تجاه هذه التحوُّلات؛ حيث سنناقش موقف الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والأمم المتحدة، بالإضافة إلى مواقف دوليَّة أخرى. هذا العرض يهدف إلى تحليل هذه التحوُّلات من زوايا متعددة تسلط الضوْء على التحديات والفرص التي تواجه الدبلوماسية المغربية في هذا الإطار.

المبحث الأوَّل: التحوُّلات الإقليمية الأخيرة، وتأثيرها على صناعة القرار الأفريقيّ

تمُرُّ منطقة غرب أفريقيا بتحولات إقليميَّة عميقة ذات أبعاد جيوسياسية وجيواقتصادية، أثَّرت بشكل مباشر على صناعة القرار الأفريقيّ، وأعادت تشكيل طبيعة النفوذ في المنطقة. هذه التحوُّلات جاءت نتيجة تغييرات هيكلية في العلاقات الدولية والإقليمية؛ حيث برزت تحديات جديدة وفرص متنوِّعة أمام القوى الفاعلة. ومع اندحار المستعمر التقليدي الذي كان يمثل محور الهيمنة في دول غرب أفريقيا، وانحسار نفوذه بشكلٍ تدريجي، فتح المجال أمام قوى جديدة تسعى لتعزيز مكانتها في المنطقة.

وفي هذا الإطار، يُعتبر بروز الفاعل الروسيّ كبديلٍ استراتيجيٍّ أحد أبرز الظواهر التي ظهرت في المنطقة؛ حيث تعمل روسيا على تحقيق مصالحها الجيوسياسية من خلال تقديم نفسها كشريك بديل قادر على منافسة القوى التقليدية في غرب أفريقيا، مستفيدةً من تراجع النفوذ الأوروبيّ، وتزايد الإحباط المحلِّي من سياسات الاستعمار الجديد. هذه التحوُّلات تضاف إلى الدوْر المتنامي للمغرب، الذي استطاع أنْ يعزِّز حضوره في غرب أفريقيا بشكل استراتيجي، مستندًا إلى علاقات تاريخية وطموحات سياسية واقتصادية وأمنية، مما جعله عنصرًا فعَّالًا في صناعة القرار الأفريقي داخل المنطقة.

ولأجل بسط أهمِّ محاور هذا المبحث سنعمل على تقسيمه إلى ثلاثة مطالب أساسيَّة: (المطلب الأوَّل) اندحار المستعمر التقليدي ودلالاته في غرب أفريقيا، (المطلب الثاني) بروز الفاعل الروسي كبديل استراتيجي وتأثيره على موازين القوى، ثم الدوْر المغربي المتنامي وكيفيَّة تأثيره على القرارات الأفريقية في دول غرب أفريقيا في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: اندحار المستعمر التقليدي في دول غرب أفريقيا

على مدار القرون الماضية، لعب الاستعمار الأوروبي في غرب أفريقيا دوْرًا مركزيًا في صياغة ملامح التاريخ الاستعماري الذي هيمن على القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ومع انطلاق حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت المنطقة تشهد تحوُّلات جوهرية تميزت بانحسار نفوذ المستعمر التقليدي وظهور حركات التحرر الوطني التي قادت العديد من دول غرب أفريقيا نحو تحقيق استقلالها. وتأسيساً على ذلك سنسلط الضوْء أولاً على العوامل التي أسهمت في تراجع الاستعمار الأوروبي بهذه المنطقة، مع استعراض أمثلة عمليَّة، وأرقام تعكس طبيعة التحوُّلات التي مرت بها دول غرب أفريقيا.

مع انطلاق الخمسينيَّات، صعّدت حركات التحرر في آسيا وأفريقيا، بدعم من الاتحاد السوفيتي، الضغط على الدول الاستعمارية للإفراج عن مستعمراتها؛ ففي سياق الحرب الباردة، لعب الاتحاد السوفيتي دوْرًا محوريًا في دعم حركات الاستقلال، مما أدَّى إلى تعزيز التحالفات الدولية المناهضة للاستعمار. في الوقت نفسه، بدأت الأمم المتحدة التأكيد على أهمية إنهاء الاستعمار، وهو ما دفع القوى الاستعمارية، ومنها فرنسا، إلى مراجعة سياساتها الاستعمارية.

وفي عام 1958م، قدَّم الرئيس الفرنسي شارل ديغول "خيار المجتمع الفرنسي"، الذي منح المستعمرات الأفريقية حرية الاختيار بين البقاء تحت السيطرة الفرنسية أو نيْل الاستقلال. هذا القرار أدَّى إلى تسارع عمليات الاستقلال، واختارت العديد من الدول، مثل: الغابون ومدغشقر، المضيّ نحو الاستقلال، مما دفع دولًا أخرى في غرب أفريقيا إلى اتِّخاذ خطوات مماثلة.

بين الأعوام 1957 و1965م، حققت معظم دول غرب أفريقيا استقلالها؛ حيث نالت ساحل العاج استقلالها في 7 أغسطس 1960م، ومالي في 22 سبتمبر1960م، وبوركينا فاسو في 5 أغسطس1960م، والنيجر في 3 أغسطس1960م. بعد الاستقلال، تبنَّت الدول نماذج سياسية متنوعة؛

فبينما اتَّجه بعضها نحو الديمقراطية، اختارت دول أخرى أنظمة شمولية، مما أفرز تحدِّيات جديدة مرتبطة بإدارة الدولة بعد الحقبة الاستعمارية. وبالرّغم من تحقيق بعض التقدُّم الاقتصادي، إلا أنَّ العديد من الدول واجهت صعوبات كبيرة بسبب الهياكل الاقتصادية الهشَّة التي ورثتها من الاستعمار.

ورغم زوال الاستعمار، فإنَّ تأثيراته السلبية لا تزال قائمة بعمق في دول غرب أفريقيا؛ فقد خلف الاستعمار اقتصادًا يعتمد بشكل رئيس على تصدير الموادّ الخام، مما جعل هذه الدول عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، كما أنَّ نظام التعليم الذي تركه الاستعمار كان غير كافٍ لتأهيل الكفاءات المحليَّة القادرة على إدارة شؤون الدول بفعالية، مما أضاف عبئًا إضافيًا على الدول حديثة الاستقلال.

وتأتي فرنسا في طليعة المستعمرين التقليديين لغرب أفريقيا؛ حيث لعبت دوْرًا رئيسًا في تشكيل تاريخ الاستعمار في المنطقة منذ القرن التاسع عشر؛ حيث امتلكت فرنسا أكبر امبراطوريَّة استعمارية في أفريقيا، وضمَّت مستعمراتها دولًا، مثل: السنغال، وساحل العاج، ومالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، وتشاد، وغيرها من دول غرب أفريقيا.

بين عامي 2017 و2024م، شهدت الساحة الدولية تحوُّلات عميقة أثَّرت بشكل كبير على النظام الدولي والعلاقات الاستعمارية، ممَّا أسهم في تسريع انحسار نفوذ المستعمر التقليدي في غرب أفريقيا. خلال هذه الفترة، عانت القوى الأوروبية من تراجع تدريجي في تأثيرها السياسي والاقتصادي في المنطقة، بسبب التحدِّيات الداخلية، كصعود الحركات الشعبوية والأزمات الاقتصادية، إضافة إلى المنافسة المتزايدة من قوى دولية أخرى (موساوي، 2016).

وفي السياق ذاته، برز دوْر الحركات التحررية الأفريقية خلال هذه الفترة بشكل أوضح مع تصاعد المطالب الشعبية بالاستقلال الاقتصادي والسياسي عن النفوذ التقليدي. التي استفادت من

التغيُّرات الدولية؛ فقد شهدت هذه الفترة تحولات في خريطة النفوذ الدولي؛ حيث زادت الولايات المتحدة وروسيا من تنافسهما في أفريقيا، مع تقديم دعم مادي وسياسي ملموس للحركات الوطنية الأفريقية.

كانت هذه التحولات خلال 2017–2024م مميزة بمحاولة دول غرب أفريقيا تعزيز سيادتها وإعادة صياغة علاقاتها مع القوى الخارجية، مما أدَّى إلى تقوية الحركات الوطنية وتحقيق إنجازات ملموسة في اتِّجاه الحدِّ من التبعية السياسية والاقتصادية للمستعمر التقليدي، مما أدَّى إلى بروز تغييرات واضحة فيما يتعلق بانحدار النفوذ الفرنسي في المنطقة. منذ عام 2017م وحتى الآن، واجهت فرنسا تحديات متزايدة تمثلت في تصاعد موجات رفض النفوذ الاستعماري القديم من قبل شعوب المنطقة؛ حيث أصبحت الدعوات للاستقلال السياسي والاقتصادي عن فرنسا أكثر قوة ووضوحًا. هذا التراجع جاء نتيجة تزايد الإدراك الشعبي للإرث الاستعماري السلبي، الذي خلق أنظمة اقتصادية هشَّة، ومشاكل اجتماعية عميقة.

إلى جانب هذا، تعرض النفوذ الفرنسي لضغوط سياسية ودبلوماسية متزايدة، بخاصَّة مع دخول قوى دولية جديدة، مثل: روسيا والصين، للمنافسة على النفوذ في غرب أفريقيا، كما أثرت الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها فرنسا داخليًا على قدرتها على الاحتفاظ بدورها التقليدي في المنطقة، مما جعلها تواجه تحدِّيات في الحفاظ على علاقاتها مع العديد من الدول الأفريقية التي أصبحت تبحث عن شركاء جُدد.

هذا التراجع الفرنسي لا يُعَدُّ مجرد انحسار للنفوذ الاستعماري؛ بل يعكس تحولات جيوسياسية أوسع أعادت رسم ملامح العلاقات الدولية في غرب أفريقيا، وجعلت المنطقة أكثر استقلالية في صياغة قراراتها ومواقفها السياسية، وذلك راجع للعديد من الأسباب، بعضها يرجع إلى خطايا الفرنسيين أنفسهم، وبعضها يرجع إلى ما آلت إليه أحوال الأفارقة، وبعضها يرجع إلى المنافسة الدولية والإقليمية على الساحة الأفريقيَّة (ندا، 2024).

وجدير بالذكر أنَّ تراجع المستعمر الفرنسي في غرب أفريقيا لم يكن مجرد انسحاب قوة تقليدية؛ بل شكّل فراغًا استراتيجيًا في المنطقة، فتح المجال أمام ظهور قوى دولية جديدة، كان أبرزها الفاعل الروسي، الذي استثمر في إعادة تشكيل موازين القوى والتنافس على النفوذ في المنطقة.

المطلب الثاني: بروز الفاعل الروسيّ كبديل للمستعمِر التقليدي في غرب أفريقيا

عرفت منطقة غرب أفريقيا تحولات جيوسياسية كبيرة، أسهمت في بروز روسيا كلاعب رئيس في المنطقة، مدفوعةً بعدَّة عوامل استراتيجية، ورهانات تتعلق بمصالحها السياسية والاقتصادية، وهو ما خلق آثارًا مباشرة على المشهد الإقليمي.

من أبرز العوامل التي ساعدت روسيا على تعزيز وجودها في غرب أفريقيا هي استراتيجيتها لإعادة التوازن الدولي بعد تراجعها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. ولذلك، فقد سعت روسيا خلال السنوات الأخيرة إلى استعادة مكانتها العالمية عبر تطوير علاقات قوية مع الدول الأفريقية.

وقد استغلت الفراغ الذي خلَّفه انسحاب القوى الغربية، بخاصة فرنسا، لتعزيز نفوذها في منطقة الساحل والصحراء من خلال تقديم شراكات اقتصادية وعسكرية.

كما ركزت على تأمين مصالحها الاقتصادية في المنطقة، التي تُعَدُّ غنيَّة بالموارد الطبيعية كالنفط والمعادن، مما يوفر فرصة لروسيا لمواجهة تحدياتها الاقتصادية الداخلية عبر استثمارات طويلة الأمد في هذه القطاعات الحيوية.

إلى جانب المصالح الاقتصادية، يمثل التعاون العسكري والأمني أحد الأدوات الرئيسة التي تستخدمها روسيا لتعزيز حضورها في غرب أفريقيا؛ فقد أسهمت روسيا في دعم حكومات دول، مثل: مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، بتقديم مساعدات عسكرية، وتدريب قوات الأمن، وتزويدها بالأسلحة، مما عزَّز علاقاتها مع هذه الدول.

ورغم هذا الدعم العسكري، فإنَّ هذا النوع من التعاون يثير مخاوف بشأن تعزيز اعتماد الدول الأفريقية على روسيا، ممَّا قد يؤدي إلى تعميق النفوذ السياسي الروسي في المنطقة، الذي ستكون له تداعيات كبيرة على المنطقة؛ فعلى الصعيد السياسي، تسبب التوسع الروسي في خلق منافسة مع القوى الغربية، مثل فرنسا، التي كانت تقليديًا القوة الاستعمارية الرئيسة في المنطقة. هذا التنافس قد يخلق ديناميات جديدة تدفع الدول الأفريقية نحو تحقيق توازن بين علاقاتها مع القوى العالمية لتجنُّب هيمنة طرف واحد. في المقابل، قد يؤدي الدعم العسكري الروسي في بعض الدول إلى تعزيز استقرار حكوماتها بشكل مؤقت، لكنه يزيد من تعقيد النزاعات الداخلية ويؤجج التوترات المحلية، بخاصَّة في المجتمعات المنقسمة إثنيًّاً أو طائفيًا (دهشان،2022).

وعلى الصعيد الاقتصادي، يمكن للاستثمارات الروسية أنْ تفتح آفاقًا جديدة للدول الأفريقية، لكنها في ذات الوقت تُثير مخاوف من أنْ تصبح هذه الشراكات شبيهة بالنماذج الاستعمارية السابقة التي تستغل الموارد الطبيعية دون تحقيق التنمية المستدامة للسكان المحليِّين. وإذا لم يتم بناء هذه العلاقات بشروط عادلة ومتوازنة، قد تجد الدول الأفريقية نفسها تواجه نوعًا جديدًا من التبعيَّة الاقتصادية.

إلى جانب ذلك، يؤدِّي ظهور روسيا كقوة رئيسة في غرب أفريقيا إلى إعادة صياغة العلاقات الدولية في المنطقة، مما يخلق تغييرات في التحالفات الإقليمية والدولية؛ فبعض الدول الأفريقية قد ترى في روسيا شريكًا يوفر بديلاً للنفوذ الغربي، لكن هناك مخاوف من أنْ يؤدي هذا التوجُّه إلى تجدد الهيمنة بشكل جديد. إذا لم يتمّ استغلال هذا التعاون لبناء بنية تحتية قوية وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، فقد تواجه أفريقيا تحديات طويلة الأمد مع النفوذ الروسي المتنامي.

لا شك في أنَّ تراجع المستعمر الفرنسي في غرب أفريقيا، مصحوبًا بتنامي النفوذ الروسي الذي أدَّى إلى إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة. ومع بروز روسيا كفاعل جديد يسعى إلى تعزيز مصالحه الاستراتيجية، يبقى السؤال حول كيفيَّة استجابة القوى الإقليمية لهذه التغيرات.

وفي هذا السياق، يظهر المغرب كلاعب رئيس يتمتع بتواجد قوي متزايد في غرب أفريقيا؛ حيث يسعى لتعزيز استقراره الإقليمي وعلاقاته الاقتصادية والسياسية، مما يجعل دوْره حيويًا في صناعة القرار الأفريقي في ظلِّ التحولات الجيوسياسية الجارية (دهشان، 2024).

المطلب الثالث: التواجد المغربيّ، وتأثيره في القرار الأفريقي في دول غرب أفريقيا

تسعى المملكة المغربية إلى ترسيخ موقعها الريادي في منطقة غرب أفريقيا خلال السنوات الأخيرة؛ حيث أصبح تواجدها الإقليمي عاملًا رئيسًا في التأثير على صناعة القرار الأفريقي. ويعتمد هذا الدوْر على مجموعة من العوامل التاريخية والاستراتيجية التي تمكِّن المغرب من تقديم نموذج متميز في التعاون الإقليمي، مع استعداده لمواجهة التحديات التي تصاحب هذا التواجد.

وقد ساعد التاريخ المشترك والروابط الثقافية والدينية المتينة التي تجمع المغرب بدول غرب أفريقيا على تعزيز حضوره الفاعل. ومع ذلك، فإنَّ العقد الأخير شهد تحوُّلًا استراتيجيًا للمغرب نحو تعزيز قوَّته الاقتصادية والدبلوماسية في المنطقة (بولحية،2014).

ولا ريب في أنَّ عودة المغرب إلى الاتحاد الافريقي سنة 2017م كانت نقطة تحول رئيسة؛ حيث ركَّزت المملكة المغربية على توسيع الشراكات الثنائية وتنويعها، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي، بالإضافة إلى لعب دوْر محوري في مواجهة القضايا الأمنية المشتركة، مثل: الإرهاب والجريمة المنظمة عابرة للحدود.

فعلى المستوى الاقتصادي، استثمر المغرب في مشاريع استراتيجية كبرى في غرب أفريقيا، شـملت الزراعة، الطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية. والشـركات المغربية، بما في ذلك البنوك ومزودو خدمات الاتصـالات، لعبت دوْرًا رئيسًا في تعزيز النموِّ الاقتصـادي للمنطقة، مما يدلُّ على التزام المغرب بدعم التنمية المستدامة. كما أسهمت البنوك المغربية في تمويل مشاريع تنموية، ودعم الاقتصـــــاد الإقليمي، وهو مـا عزز العلاقـات الاقتصـــــاديـة بين المغرب ودول المنطقـة (العجلاوي،2017).

وعلى الصعيد السياسي والدبلوماسي، نجح المغرب في بناء علاقات وثيقة مع معظم دول غرب أفريقيا، مما مكذَنه من كسب تأييدها في قضاياه الإقليمية، بخاصَّةٍ قضية الصحراء المغربية. وهذا النجاح يعكس قدرة الدبلوماسية المغربية على تحقيق التوازن بين الدفاع عن المصالح الوطنية والمساهمة في القضايا المشتركة، مما رسّخ مكانة المغرب كشريك موثوق.

ورغم النجاحات والمكاسب التي حققتها الدبلوماسية المغربية، يواجه المغرب تحدِّيات كبيرة في غرب أفريقيا، من أبرز هذه التحدِّيات المنافسة المتزايدة مع قوى عالمية، مثل: روسيا والصين، بالإضافة إلى التحدِّيات الأمنية والاقتصادية التي تهدد استقرار المنطقة. هذه التحدِّيات تتطلب من المغرب تعزيز استراتيجياته التفاوضية والاستثمارية لضمان استمرارية تقدمه وتحقيق التوازن في علاقاته الإقليمية.

وفي المجمل، تسهم السياسة المغربية في غرب أفريقيا في دعم الاستقرار والتنمية، مما يجعل المملكة لاعبًا محوريًا في صياغة المستقبل الأفريقي، وذلك بفضل رؤيته المتوازنة ورهاناته المدروسة؛ حيث يرسخ المغرب مكانته كأحد أبرز الفاعلين الإقليميين، ساعيًا إلى تحقيق مستقبل أفضل لدول القارَّة وشعوبها (بقلول،2020).

المبحث الثاني: المواقف الدوليَّة تجاه التحوُّلات الأخيرة في دول غرب أفريقيا (موقف الاتِّحاد الأوربيّ والصين وروسيا والأمم المتحدة ومواقف دوليَّة أخرى)

من المعلوم أنَّ دول غرب أفريقيا تمرُّ بتحوُّلات سياسية وأمنية عميقة، تجلت في تغير الأنظمة الحاكمة، وتزايد النزاعات الداخلية، وتصاعد التهديدات الأمنية، مثل: الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي. ولم تقتصر آثار هذه التحوُّلات على الدول المعنية فقط؛ بل امتدت لتؤثر على المصالح الدولية، مما دفع العديد من القوى العالمية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى تبنِّي مواقف متباينة وفقًا لأولوياتها الاستراتيجية والسياسية.

وانطلاقًا من تعدد الفاعلين الدوليين وتباين مواقفهم،ولتحليل هذه المواقف بشكل أكثر تفصيلًا وإبراز مختلف جوانبها، سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبيْن رئيسيْن؛ حيث سنخصِّص (المطلب الأول) للمواقف الدولية الجماعية والمؤسَّساتية، باعتبارهما جهات فاعلة تعمل من خلال سياسات جماعية وآليات دبلوماسية واقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، في حين سنخصِّص (المطلب الثاني) لمقاربة مواقف الدول الكبرى والتدخلات الفردية في منطقة غرب أفريقيا.

المطلب الأوَّل: المواقف الدولية الجماعية والمؤسَّساتية تجاه التحوُّلات الأخيرة في منطقة غرب أفريقيا

تباينت المواقف الدولية الجماعية والمؤسَّساتية تجاه التحولات الأخيرة في منطقة غرب أفريقيا؛ حيث سعت جهات دولية بارزة مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى التعامل مع الأوضاع المتغيرة وفق استراتيجيات متنوعة تتراوح بين الإدانة السياسية، والدعم التنموي، والتدخلات الأمنية والإنسانية. هذه المواقف جاءت في سياق ديناميكي شهدته المنطقة منذ عام 2012م، والذي شهد تحوُّلات كبرى، مثل: الانقلابات العسكرية المتتالية في بعض الدول، وارتفاع وتيرة التهديدات الأمنية، وتدهور

الأوضاع السياسية. إلا أنَّ الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023م شكلت مرحلة فارقة في المواقف الدولية، مع تصاعد حدَّة الأزمات السياسية والأمنية في العديد من الدول.

وتعتبر مؤسَّسة الاتحاد الأوروبي من أبرز الفاعلين في حقل العلاقات الدولية، وقد برز دوْرها بشكل خاصّ في التعامل مع التحولات الأخيرة في منطقة غرب أفريقيا. وذلك من خلال توظيف مجموعة من الآليات السياسية والاقتصادية؛ حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز استقرار المنطقة، وتقديم الدعم التنموي لمواجهة التحدِّيات السياسية والأمنية المتزايدة.

وفي ظلِّ التحوُّلات الأخيرة، وبخاصَّة بعد الانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض الدول، مثل: مالي سنة 2020م، وبوركينا فاسو سنة 2022م، والنيْجر والغابون سنة 2023م، اتَّخذ الاتحاد الأوروبي موقفًا حازمًا في مواجهة هذه الأزمات.

في عام 2014م، أطلق الاتحاد الأوروبي استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمنطقة التي كانت تهدف إلى تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية؛ حيث خصَّص أكثر من 5 مليار يورو لدعم مشاريع تنموية في دول غرب أفريقيا. ركزت هذه المشاريع على تحسين البنية التحتية، وتطوير التعليم، والارتقاء بالخدمات الصحيَّة. ومع تصاعد التوترات السياسية والتحولات الحادَّة في المنطقة، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية على الحكومات العسكرية التي تولَّت السلطة عن طريق الانقلابات، كما حدث في مالي 2012م، وبوركينا فاسو 2015م؛ حيث عبَّر عن رفضه لهذه التغيُّرات غير الدستورية.

وبالرّغم من هذه العقوبات، استمر الاتحاد الأوروبي في دعم الأطراف السياسية التي التزمت بالقيَم الديمقراطية، وقام بدعم مبادرات الوساطة لتسوية النزاعات. على سبيل المثال، خلال الانقلاب الأخير في مالي 2020م، ضغط الاتحاد الأوروبي على السلطات الجديدة للعودة إلى النظام المدني

في أسرع وقت ممكن، وواصل دعمه للجهود الساعية إلى إعادة الاستقرار من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي لتدريب الجيش المالي.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، لعبت الأمم المتحدة دوْرًا أساسيًا في التفاعل مع التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا من خلال آلياتها المختلفة؛ حيث كانت دائمًا حاضرة في تعزيز الاستقرار، ومواجهة التحديات التي نشأت عن الأزمات السياسية والتهديدات الأمنية. في عام 2013م، وبناءً على طلب حكومة مالي، قامت الأمم المتحدة بنشر بعثةMINUSMA في البلاد، وهي واحدة من أكبر بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة. كانت هذه البعثة تهدف بشكل أساسي إلى دعم استقرار البلاد، حماية المدنيين، والمساعدة في عملية المصالحة الوطنية بين الأطراف السياسية المتنازعة. كما كانت البعثة تشارك في تأمين المناطق التي كانت تحت تهديد الجماعات المسلحة، مثل: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وداعش، اللذيْن كانا يشكلان تهديدًا كبيرًا لاستقرار المنطقة. في عام 2017م، أعلنت الأمم المتحدة عن زيادة عدد قوات حفظ السلام في مالي إلى أكثر من 15,000 جندي، مع توسيع نطاق مهمتها لتشمل دعم الاستقرار السياسي وتعزيز الأمن الداخلي، وذلك في إطار تعزيز الجهود الرامية إلى دعم حكومة مالي في استعادة سيطرتها على الأراضي المهددة من قِبَل الجماعات الإرهابية.

في سياق هذه التحوُّلات، قام مجلس الأمن الدولي بتكثيف دعمه للبعثة في السنوات التالية، مع زيادة التفويض الممنوح لها لتمكينها من لعب دوْر أكبر في مساعدة الحكومة المالية في استعادة الأمن، وتوفير بيئة سياسية أكثر استقرارًا. وتمَّ توجيه مزيد من الدعم لتوسيع نطاق تدخل البعثة، وتطوير آليات التنسيق بين القوات الأممية والقوات المحلية، بهدف مواجهة تصاعد الهجمات الإرهابية والحدّ من النزاعات الداخلية التي تفاقمت نتيجة لتأثيرات الجماعات المسلحة.

علاوة على ذلك، لعبت الأمم المتحدة دوْرًا بارزًا في تقديم المساعدات الإنسانية للملايين من الأشخاص المتضررين من النزاعات في منطقة غرب أفريقيا. من خلال وكالاتها الإنسانية، مثل: برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، كما عملت الأمم المتحدة على تقديم الدعم الغذائي والطبِّي للمناطق الأكثر تضررًا، مثل: مالي والنيجر وبوركينا فاسو؛ ففي عام 2020م، قدَّرت الأمم المتحدة أنَّ أكثر من 10 مليون شخص في المنطقة كانوا بحاجة إلى المساعدات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمأوى والرعاية الصحية. وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة قد لعبت دوْرًا كبيرًا في دعم الأطفال المتضررين من النزاع، بخاصة في بوركينا فاسو التي شهدت تصاعدًا في الهجمات الإرهابية في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية في بعض المناطق.

ولم تقتصر جهود الأمم المتحدة على الدعم الإنساني وحفظ السلام فقط؛ بل عملت أيضًا على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية من خلال دعم مجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel)؛ حيث قدَّمت الأمم المتحدة الدعم السياسي والتقني لهذه المجموعة لتحقيق التنسيق بين الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة. وقد كان الهدف من هذا التعاون هو إيجاد حلول فعّالة للتحدِّيات الأمنية والاقتصادية، وتحقيق التنسيق بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا في سياق تعزيز الأمن المشترك والحدِّ من تأثير الجماعات المسلحة. أمَّا في عام 2021م، فقد عقدت الأمم المتحدة جلسات تنسيقية مع الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف تعزيز التعاون المشترك في تعزيز الأمن والتنمية في المنطقة. هذه الجهود تعكس أهميَّة التعاون متعدد الأطراف في مواجهة الأزمات المعقدة في غرب أفريقيا، مع التركيز على الحلول الإقليمية التي تشارك فيها الدول المعنيَّة بشكل مباشر.

من خلال هذه الجهود، تظهر الأمم المتحدة كفاعل رئيس في تعزيز الاستقرار والسلام في غرب أفريقيا؛ حيث لا تقتصر تدخلاتها على النواحي العسكرية والأمنية؛ بل تشمل أيضًا الدعم الإنساني والتنمية المستدامة. ورغم التحديات المستمرة، تواصل الأمم المتحدة تعزيز تنسيقها مع مختلف الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية بهدف ضمان استقرار المنطقة وتخفيف معاناة السكان المتضررين من النزاعات.

المطلب الثاني: مواقف الدول الكبرى والتدخُّلات الفرديَّة في منطقة غرب أفريقيا

في سياق مماثل، تباينت مواقف الدول الكبرى تجاه التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا في السنوات الأخيرة. وتمثلت هذه التحولات في: تزايد الانقلابات العسكرية، وتدهور الأوضاع الأمنية، وتصاعد التهديدات الإرهابية في المنطقة، وهو ما دفع الدول الكبرى إلى اتِّخاذ سياسات تتراوح بين التدخلات العسكرية، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز التعاون الأمني، وفق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

فرنسا، باعتبارها إحدى القوى الكبرى في غرب أفريقيا، كانت لها مواقف حاسمة تجاه التحولات الأخيرة التي شهدتها المنطقة؛ ففي سنة 2020م، شهدت مالي انقلابًا عسكريًا أطاح بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، مما أدَّى إلى تغيير جذري في الوضع السياسي في البلاد. ورغم دعم فرنسا للحكومة الماليَّة، إلا أنَّ الانقلاب أحدث تحولًا في موقفها. فرنسا أدانت الانقلاب العسكري، لكنها في الوقت ذاته استمرت في دعم التدخلات العسكرية لمكافحة الإرهاب، ورغم استمرار عملية برخان، التي أطلقتها فرنسا عام 2014م لمحاربة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، والتي شكلت جزءًا من استراتيجية فرنسا لتقوية أمن المنطقة، فقد بدأت فرنسا في تقليص وجودها العسكري في المنطقة تدريجيًا بدءًا من سنة 2022م، بسبب تدهور علاقاتها مع الحكومة العسكرية في مالي،

ورفضها للتواجد الفرنسي؛ ففي نهاية سنة 2022م، قررت فرنسا سحب قواتها من مالي، وهو ما يعكس تحولًا جذريًا في مواقفها نتيجة لتغيُّر موازين القوى السياسية في البلاد.

أمَّا الولايات المتحدة الأمريكية فبدوْرها كانت تتبنَّى مواقف متشابهة في مواجهة التحولات الأخيرة؛ فقد استمرت في تقديم الدعم للقوات المحليَّة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو في مجالات مكافحة الإرهاب، من خلال توفير تدريبات وتعزيز قدراتها الأمنية؛ حيث خصصت الولايات المتحدة حوالي 200 مليون دولار أمريكي في عام 2021م لدعم الجهود الأمنية في منطقة الساحل. لكنَّ الولايات المتحدة أظهرت أيضًا توترًا تجاه الحكومات العسكرية في المنطقة، خصوصًا بعد الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو سنة 2022م؛ حيث أدانت واشنطن الانقلاب، وعلَّقت مساعداتها العسكرية.

في حين، أعطت الصين، التي تعتبر اللاعب الجديد نسبيًا في غرب افريقيا، اهتمامًا متزايدًا للتوسع في المنطقة خلال السنوات الأخيرة؛ فالصين لم تشارك بشكل مباشر في التدخُّلات العسكرية، ولكنَّها كانت تركز على تعزيز نفوذها من خلال الاستثمارات الاقتصادية، بخاصة في البنية التحتية؛ ففي سنة 2021م، عقدت الصين اتفاقيات مع السنغال وساحل العاج لبناء مشاريع ضخمة في مجال النقل والطاقة. ويقدر أنَّ قيمة الاستثمارات الصينية في غرب أفريقيا بلغت أكثر من 15 مليار دولار أمريكي في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس استراتيجية الصين في تعزيز وجودها في القارة بشكل عامّ (ندا، 2024).

أمَّا روسيا، فقد بدأت في زيادة تدخلاتها في غرب أفريقيا بشكل ملحوظ بعد الانقلاب العسكري في مالي سنة 2021م. روسيا قدَّمت دعمًا عسكريًا لحكومة مالي في مواجهة الجماعات المسلحة، ووقَّع الطرفان اتفاقًا لتوريد الأسلحة وتدريب القوات الماليَّة. كما سعت روسيا إلى توسيع دوْرها عبر تعزيز العلاقات مع حكومات أخرى في المنطقة التي تواجه تهديدات أمنية مشابهة؛ فقد بلغ حجم الصادرات الروسية من الأسلحة إلى دول الساحل الإفريقي سنة 2021م نحو 1.5 مليار دولار أمريكي.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول الكبرى الأخرى، مثل المملكة المتحدة وألمانيا، تقدم دعمًا ماليًا وتنمويًا لبعض دول المنطقة؛ ففي 2020م، خصَّصت ألمانيا نحو 20 مليون يورو لمشروعات الدعم الأمني والإنساني في مالي والنيجر، بالإضافة إلى مشاركتها في مهمة الاتحاد الأوروبي في مالي، التي تهدف إلى تدريب القوات المحليَّة، وتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية.

إجمالًا، فإنَّ مواقف الدول الكبرى تجاه التحولات الأخيرة في غرب أفريقيا تشير إلى تباين واضح في الاستراتيجيات المتَّبَعة؛ حيث تركِّز بعض الدول على التحركات العسكرية المباشرة، بينما تركز أخرى على الاستثمارات الاقتصادية والتنموية، بالإضافة إلى مساعدة دول المنطقة في بناء قدراتها الأمنية. ما يمكن ملاحظته هو أنَّ هذه السياسات تأتي في سياق متغير؛ حيث تزداد أزمات الأمن والاستقرار، وتزداد حاجات المنطقة إلى استراتيجيات دعم متكاملة.

الفصلُ السادس:

الخاتِمَة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة

تأسيساً على ما سبق نستخلص أنَّ الدبلوماسية المغربية تجاه أفريقيا تشكِّل أحد الأسُس الرئيسة في السياسة الخارجية للمملكة المغربية، وتُعَدُّ محورًا حيويًا في تعزيز علاقاتها بالقارة الأفريقية؛ فقد شهدت هذه الدبلوماسية تطورًا ملحوظًا منذ عقود، مدفوعة بالسياقات: التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، التي رسمت ملامح العلاقات المغربية الأفريقية.

وتعود جذور هذه العلاقات إلى فترات تاريخية عميقة؛ حيث كان للمغرب دوْرٌ محوري في المنطقة، بخاصَّة في غرب أفريقيا، التي كانت تشكل جزءًا من مجالها الحيوي عبر العصور. وقد شكلت العوامل الجغرافية، والثقافية، والدينية أساسًا لتوثيق الروابط بين المغرب ودول أفريقيا. وتميزت هذه العلاقات عبر التاريخ بالتبادل التجاري، والروحي، والسياسي؛ حيث شهدت تطورًا بطيئًا، ولكنَّه مستمرٌّ حتى تحولت إلى نموذج للتعاون متعدد الأبعاد. وفي العقود الأخيرة، وتحديدًا بعد عام 2017م، عرفت العلاقات المغربية الأفريقية نقلة نوعية مع عودة المغرب إلى منظمة الاتِّحاد الأفريقي، وهو ما شكَّل تحوُّلًا مهمًا في استراتيجيتها الدبلوماسية؛ فهذه العودة ساعدت في إعادة إدماج المغرب في المؤسَّسات الأفريقية، وتعزيز موقعه كفاعل رئيس في العديد من القضايا الحيويَّة.

ومن بين أبرز جوانب الدبلوماسية المغربية هو الاهتمام بالبُعد الاقتصادي؛ حيث ركزت المملكة على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأفريقية، خصوصًا في غرب القارة، من خلال تنفيذ مشاريع تنموية كبيرة، مثل أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الطاقي.

كما عملت الشركات المغربية في قطاعات حيويَّة، مثل: البنوك، والتأمين، والاتصالات، والطاقة، على دعم الاقتصاد الأفريقي، مما ساعد على تثبيت المغرب كفاعل اقتصادي مؤثر في المنطقة.

أمَّا على الصعيد الروحي والديني، فقد لعب المغرب دوْرًا محوريًا في تعزيز العلاقات عبْر الطرق الصوفية والزوايا التي تشتهر بها العديد من دول غرب أفريقيا. وقد أسهمت الدبلوماسية الدينية في تعزيز مكانة المغرب كمرجعية إسلامية معتدلة، من خلال المبادرات المختلفة، مثل: تكوين الأئمة والقيِّمين الدينيِّين والمرشدات والمرشدين. هذا الامتداد الروحي ساعد على تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الأفريقية، وأسهم في نشر قيَم الإسلام المعتدل والوسطي في القارة الأفريقية.

إلى جانب البُعديْن: الاقتصادي والديني، برز المغرب أيضًا كوسيط دبلوماسي في تسوية النزاعات الإقليمية؛ حيث شارك في حلِّ العديد من الأزمات في غرب أفريقيا من خلال الوساطة والمساعدات الإنسانية. وهذا يعكس التزام المغرب الراسخ بالاستقرار والسلام في المنطقة، ويعزز صورته كداعم للسلام في القارَّة.

ومع ذلك، يواجه المغرب تحدِّيات عدة في سبيل تعزيز حضوره الدبلوماسي في أفريقيا. ومن أبرز هذه التحدِّيات هي المنافسة الشديدة من القوى الدولية والإقليمية مثل فرنسا والصين وروسيا، التي تسعى هي الأخرى لتوسيع نفوذها في القارَّة. كما أنَّ التحولات الجيوستراتيجية التي تشهدها أفريقيا تتطلب من المغرب تبنِّي سياسات دبلوماسية أكثر مرونة وابتكارًا لمواكبة التغيُّرات السريعة في المنطقة.

الاستنتاجات

منْ خلال مقاربتنا ودراسة وتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع مرتكزات الدبلوماسية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا خلال الفترة الممتدَّة بين 2017 و2024م، خلُصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تسلِّط الضوْء على التطوُّر الكبير الذي شهدته هذه الدبلوماسية؛ فقد تميزت السياسة الخارجية المغربية في أفريقيا بمرونة وواقعية، مما جعلها تستجيب بفعالية لمختلف التحديات والفرص التي أتيحت على الصعيد الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، يمكن تلخيص أبرز الاستنتاجات فيما يأتي:

أوَّلاً: تعزيز العودة إلى الاتِّحاد الأفريقي: بعد عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي في 2017م، أصبحت المملكة جزءًا من العمليات السياسية والاقتصادية الأفريقية من جديد. هذه العودة مكَّنت المغرب من لعب دوْر محوري في تعزيز علاقاته مع الدول الأفريقية، كما سمحت له بالاستفادة من فرص التعاون الإقليمي والدولي في مجالات متعددة.

ثانياً: التطوُّر المتسارع في العلاقات الاقتصادية: شهدت الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه أفريقيا تقدُّمًا ملموسًا؛ إذْ ركزت السياسة المغربية على إقامة شراكات اقتصادية متنوعة، بخاصَّة في مجالات: الطاقة، والبنية التحتيَّة، والبنوك، والتكنولوجيا؛ حيث استطاع المغرب أنْ يبني شبكة من الاستثمارات الاستراتيجية، ويخطط لمشروعات كبرى، مثل أنبوب الغاز الذي سيربط بين نيجيريا والمغرب، والذي يُعَدُّ واحدًا من أضخم المشاريع في القارَّة.

ثالثاً: النموّ المطَّرِد في التعاون الثقافي والديني: كما أسهم المغرب في نشر قيَم الإسلام المعتدل من خلال الدبلوماسية الدينية، التي تتجلَّى في إشرافه على تكوين الأئمة في معهد محمد السادس. هذا التعاون الديني لعب دوْرًا حاسمًا في تعزيز علاقات المغرب مع العديد من دول غرب أفريقيا، كما كان للمملكة المغربية تأثيرٌ كبيرٌ عبْر الطُرق الصوفية والزوايا المتجذرة في المملكة.

رابعاً: المشاركة الفاعلة في حلِّ النزاعات الإقليميَّة: ظلَّت الدبلوماسية المغربية حاضرة بشكل قوي في حلِّ النزاعات الإقليمية في غرب أفريقيا؛ فالمغرب لم يقتصر دوْره على الدعم الاقتصادي فقط؛ بل انخرط أيضًا في الوساطة السياسية، مما ساعد على تعزيز مكانته كداعم للاستقرار والسلام في القارَّة.

خامساً: التحدِّيات المتزايدة منَ القوى الإقليميَّة والدوليَّة: مع مرور الوقت، أصبح المغرب يواجه تحدِّيات كبيرة على الصعيد الجيوستراتيجي، بما في ذلك المنافسة المتزايدة من دول إقليمية، مثل: الصين وفرنسا وروسيا، التي تسعى إلى تعزيز نفوذها في القارة الأفريقية. هذه التحدِّيات تتطلب من المغرب تبنِّي سياسات أكثر ديناميكية وابتكارًا للحفاظ على موقعه المتميز، وتعزيز تواجده في القارَّة الأفريقية بشكل عامّ، وليس فقط في غرب القارَّة.

سادساً: مرونة السياسة المغربيَّة تجاه التغيُّرات الجيوسياسيَّة: شهدت المنطقة تغييرات جيوسياسية مع تحوُّلات اقتصادية وأمنية في القارة الأفريقية؛ فالمغرب أظهر مرونة في التعامل مع هذه التحوُّلات، مما سمح له بالحفاظ على استقرار علاقاته الدبلوماسية مع الدول الأفريقية.

ثامناً: أهميَّة الدبلوماسيَّة متعدِّدة الأَبعاد: تعتمد الدبلوماسية المغربية على التفاعل مع أفريقيا من خلال أبعاد متعدِّدة، تشمل: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية، هذا التكامل يجعل من السياسة المغربية أداة شاملة تسهم في تطوير علاقات المملكة بالقارة بطرُق متنوعة، مما يعزز مكانتها في مختلف المجالات.

تاسعاً: التركيز على الشراكات الثنائيَّة ومتعدِّدة الأطراف: تُجسِّد الدبلوماسية المغربية في أفريقيا توازنًا بين العمل الثنائي مع بعض الدول الأفريقية الأكثر استراتيجية وأهمية للمغرب، والعمل ضمن تكتلات إقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، مما يسمح للمغرب بتعزيز تأثيره على مستوى القارَّة الأفريقية.

التوصيات

بناءً على ما تمَّ استنتاجه من تحليل الجوانب المختلفة للدبلوماسية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز هذه السياسة، وتعميق دوْر المملكة في القارَّة.

أوَّلاً: الاستثمار في قطاعات جديدة: ينبغي على المغرب توسيع استثماراته الاقتصادية لتشمل مجالات مبتكرة، مثل: التكنولوجيا الحديثة، والصناعة التحويلية، والزراعة المستدامة. هذا سيسهم في تعزيز الشراكات الاقتصادية مع دول أفريقيا، وتنويع مصادر التعاون الاقتصادي، مما يُسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

ثانياً: تعزيز التعاون الثقافيّ والدينيّ: يجب أنْ تركِّز السياسة المغربية تجاه أفريقيا على استراتيجيات أكثر فاعليَّة في تعزيز التعاون الثقافي والدِّيني بين المغرب ودول أفريقيا، من خلال تعزيز برامج التبادل الثقافي والتعليمي، لتأكيد دوْر المغرب كمرجعيَّة دينية معتدلة.

ثالثاً: تعميق دوْر الوساطة المغربيَّة: ينبغي تطوير أدوات الدبلوماسية الوقائية والنشطة، مع التركيز على تدريب فرق متخصِّصة في تسوية النزاعات، وتحقيق المصالحة بين الدول الأفريقية، وإستضافة الفُرقاء بالمملكة المغربية، مما سيُسهم في تعزيز مكانة المغرب كوسيط رئيس في القضايا الإقليمية، ويسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

رابعاً: الاستمرار في دعم المشاريع التنمويَّة: يجب على المغرب أن يواصل دعمه للمشاريع التنموية الكبرى، لا سيَّما في مجالات الطاقة والبنية التحتية، التي تُسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الافريقية. هذه المشاريع توفِّر فرصًا جديدة للتنمية المستدامة، وتعزز من علاقات الشراكة الاستراتيجية التي تنعكس إيجابا على الطرفيْن.

خامسا: الانخراط في المبادرات الإقليميَّة والدوليَّة الفاعلة: يجب على المغرب تعزيز تواجده في المنظمات الأفريقية والدولية، والعمل على توسيع دائرة تأثيره من خلال المشاركة الفعَّالة في القضايا الإقليمية والدولية؛ لأنَّ تواجد المملكة المغربية داخل هذه المنظمات وتحمُّل المسؤوليات داخلها سيمكن المغرب من المساهمة بشكل أكبر في استقرار القارة. ويعزز من إشعاع المملكة دولياً وإقليميًّا.

سادساً: البحث الأكاديميّ والتكوين المستمرّ: دعم البحوث الأكاديمية المتعلقة بالعلاقات المغربية الأفريقية يُعَدُّ أمرًا ضروريًا، ويتطلب الأمر دعم التكوين الأكاديمي المتخصص في دراسة العلاقات المغربية الأفريقية، مما يساعد على وضع استراتيجيات دبلوماسية أكثر فعاليَّة، ومبنيَّة على أسُس علميَّة.

إنَّ الدبلوماسية المغربية تجاه أفريقيا تمثل نموذجًا متجدِّدًا ومرنًا في السياسة الخارجية، يجمع بين الأبعاد الاقتصادية، والثقافية، والدينية. وبمواصلة تبنّي المغرب لهذه الاستراتيجيات المرنة والمتجدِّدة، سيظلُّ المغرب قادرًا على تعزيز حضوره في أفريقيا، وضمان تحقيق أهدافه الاستراتيجية على المستوى القارّي والدولي.

قائمة المَراجع باللُّغة العربيَّة

بقلول، عبدالعزيز. (2020). **العلاقات المغربيَّة الأفريقية: التاريخ والرهانات**، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية.

بوزنار، مصطفى. (2023). **المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام في أفريقيا**، جامعة الحسن الأول، مجلة القانون والأعمال الدولية.

الحادك، قاسم. (2018). **البُعد الروحي في العلاقات المغربية الأفريقية: السياق والرهانات**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4.

حميدي، أمينة. (2018). **دوْر المغرب في التنمية وحفظ السلام بأفريقيا**، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 24.

الحزبي، بوشتى. (2022). **العلاقات المغربية الأفريقية: التاريخ ورهانات المستقبل**، برلين: مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد 5، العدد 17.

دهشان، أحمد. (2024). **النفوذ الروسي في أفريقيا: الدوافع الاستراتيجية والأدوات**، أبعاد للدراسات الاستراتيجية.

الزكاري، يونس. (2017). **المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء نحو علاقات استراتيجية جديدة**، جامعة محمد الخامس الرباط، معهد الدراسات الأفريقية.

زلماط، حياة. (2012). **الدبلوماسية الروحية رهان جديد نحو أفريقيا**، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 7.

الصافي، ياسر. (2023). **عودة المغرب للاتحاد الافريقي: أيَّة تحديات قانونية وحقوقية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية، سلا.

صديقي، سعيد. (2002).**صنع السياسة الخارجية المغربية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول كلية الحقوق، وجدة، المغرب.

عثمان، حسن. (2015). **منهج البحث التاريخي**. القاهرة: دار المعارف.

العروي، عبد الله. (1997). **علاقات المغرب بأفريقيا: ملاحظات أوليَّة**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير.

عماري، الحسين. (2009). **الزوايا كقناة للتواصل التجاري والثقافي والروحي بين المغرب والسودان خلال العصر الحديث وبداية العصر المعاصر**، الرباط: مطبعة دار المناهل.

عنثرة، مصطفى. (2010). **التعاون جنوب جنوب في السياسة الخارجية المغربية**، مجلة القانون والعلوم السياسية.

غاشي، محمد. (2014). **الوساطة وتسوية النزاعات كأولوية للدبلوماسية المغربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الفرح، نعيمة. (2024). **الثنائي المغرب وأفريقيا: التعاون الاستراتيجي والإكراهات المطروحة**، مجلة المعرفة، العدد 15.

مساوي، عادل. (2003). **علاقة المغرب بأفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط.

المهداوي، مثنَّى علي. (2020). **السياسة الخارجية دراسة نظرية عامَّة، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية**، بغداد: الطبعة الأولى.

المودن، محمد. (2018). **الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه أفريقيا: الآليات والمنافسة**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4.

كريم، يوسف. (2021). **الدبلوماسية المغربية الجديدة تجاه أفريقيا: من دبلوماسية المواقف إلى دبلوماسية المصالح**، مجلة القانون والمجتمع، العدد 3.

الكوخي، محمد. (2017). **استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الأفريقي والتوازنات القارّية**، مركز الجزيرة للدراسات.

مديرية الدراسات والتوقعات المالية: وزارة الاقتصاد والمالية. (2014). **العلاقات المغربية الأفريقية: طموح نحو حدود جديدة.**

نداء، سعيد. (2024). **تراجع النفوذ الفرنسي في أفريقيا: الأسباب والمآلات**، أبعاد للدراسات الاستراتيجية.

الندوي، محسن. (2017). **الأهميَّة الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الأفريقية**، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 2.

الندوي، محسن. (2022). **الدبلوماسية الاقتصادية المغربية الأفريقية في عهد الملك محمد السادس**، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، العدد 1.

الهزاط، محمد. (2020). **مشروع أنبوب الغاز نيجيريا– المغرب: تحديات ضاغطة وحلول ممكنة**، جامعة مولاي اسماعيل: مجلة الأبحاث في القانون والاقتصاد والتدبير، العدد 11.

ولد الفاضل، محمد. (2013). **السياسة الخارجية المغربية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

ياموت، خالد. (2015). **تحولات السياسة الخارجية المغربية والدور الجيوستراتيجي تجاه أفريقيا والخليج العربي**، مجلة رؤية تركية.

قائمة المَراجع باللُّغات الأجنبيَّة:

Baida, Tachfine. (2021). **Moroccan Foreign Policy insub-Saharan Africa**, Foundations of Moroccan Foreign Policy

Bensaoud, Mariam. (2024). **Looking South The Moroccan Dream: Foreign Policy Theoretical Perspectives and Morocco's Turn towards Mother Africa**, the World Research of Political Science Journal? Vol 7.

Bentahar, Layla and Abdellaoui, mohammed. (2024). **Moroccan economic diplomacy supporting the nation's sustainable development**, african scientific journal management and economic development.

Berahab, Rim. (2017). **Relation between Morocco and sun-Saharan Africa: What is the potential for trade and foreign direct investment?**, OCP Policy center.

Chougrani, Souhaila. (2022). **Les défis de l'ouverture économique du Maroc sur le continent africain,** International Journal of Accounting finance Auditing management and Economics, Université Mohammed Premier, Oujda, Maroc.

Daher, Joseph. (2018). **Morocco's Regional Ambitions in sub-SharanAfrica : Royal Diplomacy**, Foudation pour la recherchestratégique.

El katiri, Mohammed. (2015). **From Assistance to Partnership: Morocco and its Foreign Policy in West Africa**, Strategic Studies Institute and U.S Army War College Press, USA.

Saddiki, Said. (2018). **Morocco's Foreign Policy Treads on Shifting Sand of Africa**, Moroccan Institute for Policy Analysis, Rabat.

Tadlaoui, Ghita. (2015). **Morocco's Religious Diplomacy in Africa**, Policy Brief, FRIDE.

Tangui, Ibrahim and Tenkoul, abderrahman. (2024). **Relations between Morocco and West Africa: Paths to Sustainable Development and Regional Integration,** international journal of environmental sciences, university of fes.

Zouiri, hassane. (2019). **La Coopération Maroc afracaine : Quelques réponses face aux nouvelles contraintes économiques sociales et environnementales**, journal of the Geopolitics and GeostrategicIntelligence, université Mohammed V, Rabat.

مواقع إلكترونيَّة ومصادر رقميَّة

- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي:

https://diplomatie.ma

- الموقع الرسمي لمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة:

https://www.fm6oa.org

- وكالة المغرب العربي للأنباء – خبر انتخاب المغرب بمجلس السلم والأمن:

https://2u.pw/cQHE0O

- وزارة الخارجية – بلاغ رئاسة مجلس السلم والأمن:

https://2u.pw/YEIMbZ

Ait Soussane, J. &Mansouri, Z. (2019). Investissements directs étrangers marocains et croissance économique des pays de la CEDEAO

https://revues.imist.ma/index.php?journal=rpe&page=article&op=view&path[] =16830

- قراءات أفريقية – ظاهرة الانقلابات في أفريقيا، نوفمبر 2024م

https://t.ly/Y7Ot0

- مجلة السياسة والاقتصاد – الأمن الجيوسياسي للقرن الأفريقي:

https://jocu.journals.ekb.eg/article_181406.html

- مركز الأهرام – تحولات السياسة الأمنية والعسكرية الصينية في أفريقيا:

https://acpss.ahram.org.eg/News/21247.aspx